E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/9*
16 May 2006

ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا**

موجز

هـــذا الـــتقرير الذي أعدته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا يغطي سنة ٢٠٠٥ ويُقدَّم استجابة لطلب لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين.

السياق الوطني وتطور الصراع المسلح الداخلي

كانـــت المناقشـــات التشريعية وتأثير الصراع المسلح الداخلي أهم معالم المشهد الوطني في عام ٢٠٠٥. وينبغي الإشـــارة أيضـــاً إلى التأثير الملحوظ للجماعات شبه العسكرية وعملية التفاوض وتسريح هذه الجماعات. وتم أيضاً بحث اتفـــاق الـــتجارة الحـــرة. وعُـــدِّل الدستور لإتاحة إمكانية إعادة الانتخاب المباشرة لرئيس الجمهورية. وأعلنت المحكمة الدســـتورية اتفاق هذا الإصلاح وكذلك القانون المتعلق بالضمانات الانتخابية مع الدستور. ويندرج اعتماد القانون رقم ٩٧٥ لسنة ٢٠٠٥ في حزيران/يونيه (قانون "العدل والسِلم") ضمن الإطار القانوني الساري على مرتكبي الجرائم الخطيرة الذيـــن تم تســـريحهم. واســـتمرت قـــوات الأمن في محاربة فلول مغاوير القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي (FARC-EP)، كمـــا واصـــلت الجماعـــات المسلحة غير المشروعة اعتداءاتها على المدنيين. واستمرت عمليات تسريح الجماعـــات شـــبه العسكرية بشكل متقطع أحياناً. ولم يتحقق تقدم يُذكر نحو إطلاق سراح الأشخاص الذين تحتجزهم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** يعمم هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما المرفقات فتعمم باللغة التي قدمت بها وبالإنكليزية فقط.

القـــوات المســـلحة الـــثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، على الرغم من الجهود العديدة المبذولة على المستويين الوطني والـــدولي. وفي النصف الثاني من العام، بدأت عملية الحوار مع *مغاوير جيش التحرير الوطني* (ELN) وتقرر عقد لقاء بين الحكومـــة وقـــيادة جـــيش التحرير الوطني في الخارج في كانون الأول/ديسمبر. واستمر اعتماد الجماعات المسلحة غير المشروعة على الاتجار بالمخدرات والاختطاف والابتزاز وتهريب الوقود كمصادر رئيسية للتمويل. وقامت المفوضة السامية بزيارة كولومبيا في أيار/مايو وعقدت اجتماعات مع السلطات وممثلي المجتمع المدني. أما زيارة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي فتمت في تموز/يوليه.

حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

شهدت حالة حقوق الإنسان سلسلة من الانتهاكات الجسيمة المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية ومشاكل لم تُحل بعد فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تزال الإحصاءات الرسمية قاصرة عن إظهار هذا الواقع كما ينبغي باستخدام منظور يراعي التمايز بين الجنسين. وسُجِّلت حالات إعدام خارج نطاق القضاء وحـــالات اختفاء قسري اقترنت بانتهاكات في مجال إقامة العدل وبإفلات من العقاب. وسُجِّلت كذلك حالات احتجاز تعسفي، وتعذيب ومعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة بالإضافة إلى انتهاكات لحرية التعبير. ولا ترجع هـــذه الانـــتهاكات إلى سياسة متعمدة على أعلى مستويات الدولة، لكن تدارك هذه الحالات قد عوقه ضعف استجابة السلطات وعدم كفاية التدابير العلاجية. واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات شبه العســـكرية. وتكشـــف حالة الفقر التي يعاني منها أكثر من نصف سكان كولومبيا، وبخاصة المجموعات الإثنية والنساء والأطفال، عدم التكافؤ الشديد في مجال ممارسة الحقوق المتعلقة بالتعليم والصحة والعمل والسكن، ضمن جملة أمور أخرى.

ولوحـــظ اســـتمرار الانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير المشروعة، وبخاصة القوات المســـلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والوحدات شبه العسكرية للقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس (AUC). وواصل المغاوير، ولا سيما مغاوير القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، وبدرجة أقـــل جـــيش التحرير الوطني، جرائم القتل والمذابح والأعمال الإرهابية والتهديدات والاعتداءات على المدنيين، والاختطاف، واستخدام الألغام المضادة للأفراد، وتجنيد الأطفال من الجنسين، والاعتداءات على الموظفين الطبيين والوحـــدات الطبـــية. وأخلـــت الجماعات شبه العسكرية عدة مرات بتعهدها بوقف الاشتباكات واستمرت في ارتكـــاب جـــرائم القتل وأعمال التهديد والاعتداء على المدنيين والاختطاف والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة والتشـــريد القســـري وتجنيد الصبيان والبنات والعنف الجنسي. وذُكر أن أفراد قوات الأمن، وبخاصة الجيش، قد أخلـــوا بمـــبدأ التمييز، وبخاصة باستخدام الأطفال كمخبرين أو في أنشطة عسكرية أخرى وباستخدام المدارس ومساكن المدنيين، وأنهم ارتكبوا أيضاً أعمال عنف جنسي.

تحديات التسريح وإطاره القانوني

في عام ٢٠٠٥، واجهت كولومبيا مشاكل متصلة بسيادة القانون والسلم والعدل ومكافحة الإفلات من العقاب. ومنذ نهاية عام ٢٠٠٣، سُجل أكثر من ١٠٠ ١١ فرد من أفراد الجماعات شبه العسكرية تم تسريحهم

بشـــكل جمـــاعي. واستُكمل القانون رقم ٧٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ومرسومه رقم ١٢٨ بقانون "العدل والسلم"، في حزيران/يونيه، كإطار قانوني واجب التطبيق على حالات التسريح.

وينص هذا القانون الجديد على تدابير للتسامح إزاء المسرَّحين الذين لا يجوز لهم التمسك بالقانون السابق بسبب تورطهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو في مخالفات للقانون الإنساني الدولي. وبالرغم من إشارة هذا القانون إلى الحقوق الخاصة بمعرفة الحقيقة والإنصاف ومنح تعويض للضحايا، فإنه يتعارض مع المبادئ الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن أوجه القصور المؤسسية التي يعاني منها القضاء وبعض أحكام القانون الجديد تسمح للغالبية العظمى من المسرَّحين بالاستفادة بمزايا تشمل العفو أو إسقاط العقوبة. ومن ناحية أخرى، لا تتطرق هذه النصوص إلى المشاكل المتصلة بمسؤولية الدولة في الجرائم المتعددة التي ترتكبها الجماعات شبه العسكرية. وتُظهر هذه الملاحظات الصعوبات التي تعترض مكافحة الإفلات من العقاب. ولم تنص القوانين على آليات لضمان حلّ الهياكل غير الشرعية. ولا يزال تأثير نشاط الجماعات شبه العسكرية كبيراً في كثير من مناطق البلد، ويتحكم في بعـــض جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولوحظ عدم التقيد بإعلان وقف الاشتباكات، وتجنيد عناصر جديدة وتدريب مجموعات جديدة.

حالة المجموعات المعرضة بصفة خاصة

عانـــت عدة مجموعات مُعرضة بصفة خاصة من عنف الجماعات غير المشروعة في سياق الصراع المسلح الداخـــلي، كمـــا عانت من انتهاكات حقوقها وحرياتها الأساسية. وكان لبعض السياسات والتصرفات الخاصة بموظفي الدولة تأثير أيضاً على حالة هذه المجموعات. ويشمل هؤلاء المتأثرون بصورة خاصة المدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء المنظمات النسائية ومنظمات الضحايا، وزعماء المجتمعات المحلية، والمشردين والنقابيين. وبالمثل تأثـــرت المجـــتمعات المعرضة للخطر مثل المشردين أو السكان الخاضعين للحصار بالإضافة إلى جماعات السكان الأصـــليين وســـكان كولومبـــيا ذوي الأصول الأفريقية وغيرهم من الأقليات الإثنية وعانت هذه المجتمعات من الانـــتهاكات والمخالفـــات. ويشمل المتأثرون أيضاً فئات ضعيفة بصفة خاصة مثل الأطفال والنساء والأشخاص المنـــتمين إلى أقلـــيات جنسية والصحفيين وأعضاء ورؤساء الأحزاب السياسية والمستنكفين ضميرياً والمحتجزين والـــرهائن والمختفين، بالإضافة إلى ممثلي السلطات المحلية وأعضاء السلك القضائي. وترد معالجة هذه المسألة في المرفق الرابع.

السياسات العامة وتنفيذ التوصيات

واصـــل مكتـــب المفوضية في كولومبيا دعمه لتنفيذ توصيات المفوضة السامية. وبذلت بعض مؤسسات الدولة جهوداً كبيرة للتقدم في هذا المجال، بينما لم تتخذ مؤسسات أخرى التدابير الملائمة أو المتسقة في حينها. ولوحظ في نهاية العـــام أن إطـــار التنفيذ كان شديد التباين وأن العملية، بصورة عامة، تجري بأقل من السرعة المنشودة. ففي إطار الوقاية والحمايـــة، اتُخذت بعض التدابير الإيجابية مثل اعتماد البروتوكولات الرامية إلى تنظيم بعض عمليات لجنة الإنذار المبكر المشـــتركة بين المؤسسات وزيادة الميزانية المخصصة لبرامج الحماية التابعة لوزارة الداخلية. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه قصـــور على المستوى العملي فيما يتعلق بتوجيه الإنذارات ومتابعتها، بالإضافة إلى قدر من البطء وعدم الكفاءة في تقييم المخاطـــر. كمـــا أن نشر مذكرة التعميم المتعلقة باحترام العمل الفردي والجماعي للمدافعين عن حقوق الإنسان لا يمثل

استجابة كاملة للتوصية الداعية إلى المعاقبة على عدم التقيد بالتوجيهات الرئاسية في هذا الميدان. ولم يُحرز تقدم ملموس في مجال مراجعة محفوظات الاستخبارات. واعتُمدت بعض التدابير لصالح مجتمعين من أصل ١٢ مجتمعاً للسكان الأصليين المهددين بالفناء والمشار إليهم في التوصيات. وبُذلت جهود كبيرة لتنفيذ طلبات المحكمة الدستورية بغية توجيه العناية اللازمة إلى المشردين، ولكن يجب مواصلة هذه الجهود.

واستمرت الجماعات المسلحة غير المشروعة في تجاهل توصيات المفوضة السامية علناً. واستخفت قوات الأمن أحياناً في عملياتها بالمبادئ الإنسانية المتصلة بالتمييز والتقييد والتناسب.

وينبغي الإشارة إلى اعتماد بعض القواعد، والتصديق على عدد من المعاهدات الدولية، وإحراز التقدم في مجال إعداد خطة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، كان التقدم أقل من المنشود. ويسري ذلك أيضاً على التوصيات الموجهة إلى وزارة الداخلية والعدل والمؤسسة الوطنية للسجون ومراكز الاحتجاز. وفيما يتعلق بالإفلات من العقاب، اتخذ مكتب النائب العام ومكتب المدعي العام بعض التدابير. واستمرت دواعي القلق المتمثلة في ضآلة عدد الأحكام القضائية الصادرة وقلة فعالية التحقيقات في مسؤولية موظفي الدولة، وتعسف القضاء الجنائي العسكري في معالجة بعض القضايا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أبرم المكتب اتفاق تعاون مع وزارة الدفاع لدراسة التقدم المحرز في مجال تدريس حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل متكامل ومنهجي وعملي. ولم يُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بتوقيع عقوبات على موظفي الدولة الذين أقاموا صلات مع الجماعات شبه العسكرية وفيما يتعلق بحل المجموعات شبه العسكرية بشكل فعال. ولا يزال انتشار الفقر وعدم التكافؤ تحدياً رئيسياً في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ولم يُحرز تقدم في مجال وضع نظام إحصائي ملائم خاص بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

التوصيات

وفقاً لبيان رئيس لجنة حقوق الإنسان الذي أقرته اللجنة بتوافق الآراء في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تشير المفوضة السامية إلى أهمية تنفيذ التوصيات التي وجهتها إلى السلطات الوطنية في فروع الحكم الثلاثة وكذلك إلى أجهزة الرقابة المكلفة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والقطاعات الممثلة للمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، والجماعات المسلحة غير المشروعة. ويرد النص الكامل للتوصيات في المرفق الأول.

وتشجع المفوضة السامية السلطات الوطنية على منح أهمية خاصة لست توصيات. ولا تزال توجِّه، مع التشديد، مطالبات هامة إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة. وترى المفوضة السامية أيضاً أن هناك ضرورة مُلحة لأن ينهي البلد الصراع المسلح الداخلي بالحوار والتفاوض مع منح الأولوية منذ البداية لاحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وتؤمن المفوضة السامية إيماناً راسخاً بأن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ستتحسن بشكل ملموس إذا ما تم تنفيذ هذه التوصيات بأسلوب متسق وشامل. وينبغي أن تشجع بعض جوانب التقدم المحرزة في عام ٢٠٠٥ على زيادة الجهود في عام ٢٠٠٦ وفي الأمد الطويل. وتوصي المفوضة السامية بتمديد ولاية مكتبها في كولومبيا قبل انقضائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بوقت كافٍ.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٦
أولاً- السياق الوطني وتطور الصراع المسلح الداخلي	٣-١٥	٦
ثانياً- حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي	١٦-٦٩	٩
ثالثاً- تحديات التسريح وإطاره القانوني	٧٠-٨٠	١٩
رابعاً- حالة الفئات المعرضة بصورة خاصة	٨١-٩٠	٢١
خامساً- السياسات العامة وتنفيذ التوصيات	٩١-١٣٦	٢٣
سادساً- التوصيات	١٣٧-١٥١	٣٠

Annexes

I. 2006 RECOMMENDATIONS	٣٣
II. ACTIVITIES OF THE OFFICE IN COLOMBIA OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS	٣٦
III. REPRESENTATIVE CASES OF VIOLATIONS OF HUMAN RIGHTS AND BREACHES OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW	٤٣
IV. SITUATION OF ESPECIALLY VULNERABLE GROUPS	٥٧
V. THE CHALLENGES OF DEMOBILIZATION AND ITS LEGAL FRAMEWORK	٦٣

مقدمة

١- في عام ١٩٩٦، طلبت لجنة حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إنشاء مكتب في كولومبيا، استجابة لدعوة حكومة هذا البلد. وأنشئ هذا المكتب في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بموجب اتفاق مبرم بين حكومة كولومبيا والمفوضية السامية. ويقضي هذا الاتفاق بأن يتولى المكتب رصد حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بغية تقديم المشورة إلى سلطات البلد بشأن إعداد وتنفيذ السياسات والبرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في ظل العنف والصراع المسلح المنتشرين في البلد. وينبغي أن يسمح ذلك للمفوضة السامية بتقديم تقارير تحليلية إلى اللجنة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تم تمديد الاتفاق حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بمبادرة من الرئيس الفارو أوريبي.

٢- وفي الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان، أكد رئيس اللجنة من جديد في بيانه أن مكتب المفوضية السامية في كولومبيا يؤدي "دوراً هاماً في الأعمال الرامية إلى مكافحة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي [...] من خلال الرصد، وتقديم المشورة، والتعاون التقني، وكذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة إعلامية وترويجية"، وطُلب إلى المفوضة السامية أن تقدم "تقريراً مفصلاً يتضمن تحليل المفوضية السامية لحالة حقوق الإنسان في كولومبيا". وهذا التقرير، الذي يغطي سنة ٢٠٠٥، يشمل خمسة مرفقات مخصصة للمواضيع التالية: التوصيات؛ وأنشطة المتابعة والمشورة والتعاون التقني وتعزيز مكتب المفوضية في كولومبيا؛ وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وحالة المجموعات المعرّضة بصفة خاصة؛ ومشاكل التسريح وإطاره القانوني.

أولاً - السياق الوطني وتطور الصراع المسلح الداخلي

٣- في عام ٢٠٠٥، تميّز المشهد السياسي للبلد بالمناقشات المتعلقة بمسائل تشريعية هامة وبتأثير الصراع المسلح الداخلي. وبرز أيضاً التأثير الملحوظ للجماعات شبه العسكرية وعملية التفاوض وتسريح هذه الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك، جرى نقاش واسع النطاق حول اتفاق التجارة الحرة.

٤- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، انتخبت المحكمة العليا النائب العام الجديد (*Fiscal General*) الذي تقلّد مهام منصبه في آب/أغسطس. وفي تموز/يوليه، قدم وزير الدفاع استقالته وحل محله الأمين القانوني للرئاسة. واستمر تركيز جدول الأعمال السياسي والتشريعي على موضوع الإصلاح الدستوري بغية إتاحة إمكانية إعادة الانتخاب المباشرة لرئيس الجمهورية. وأعلنت المحكمة الدستورية اتفاق هذا الإصلاح مع الدستور. واتُّبعت الخطوات نفسها بالنسبة للقانون المعروف باسم قانون "الضمانات" المتعلق بالعملية الانتخابية. وشهد هذا العام صعوبات كبيرة في مجال حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك في الميدان السياسي، بينما يستعد البلد للانتخابات الجديدة المزمع إجراؤها في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٦. وتعرَّض أعضاء مختلف التنظيمات السياسية للاعتداءات والتهديدات والقتل.

٥- واهتم الرأي العام أيضاً بالعملية التشريعية الخاصة بالقانون رقم ٩٧٥ لسنة ٢٠٠٥ (قانون "العدل والسلم")، الذي دارت حوله مناقشات طويلة في الكونغرس. ويخضع هذا القانون، الذي صدر في تموز/يوليه، لإعادة نظر في دستوريته بناء على عدة شكاوى. ومن المتوقع إعلان النتيجة في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٦.

وفي تشـــرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أنشئت اللجنة الوطنية للجبر والمصالحة بموجب القانون ٩٧٥. ولم يتم بعد تعيين العضوين الممثلين لمنظمات الضحايا من مجموع ١٣ عضواً ستتألف منهم اللجنة.

٦- واقترنت المفاوضات الجارية حول اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة بمناقشات عامة بشأن مدى ملاءمة هذا الاتفاق. وقد أعربت قطاعات من الرأي العام عن مخاوفها من أن تُحدث بعض أحكام الاتفاق تأثيراً سلبياً على عدد من قطاعات الاقتصاد ومن جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستمرت الحكومة في مكافحـــة زراعـــة المخـــدرات غير المشروعة والاتجار بهذه المخدرات، مع إعطاء الأولوية لعمليات التبخير. وانخفضت مساحة المزارع بنسبة ٧ في المائة أي أقل من السنوات السابقة. ولوحظ في الوقت ذاته توسع كبير في زراعـــة مـــناطق جديدة ومناطق سبق زراعتها[1]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت الحكومة على وقف مؤقت لعمليات الرش الجوي للمزارع غير المشروعة في منطقة الحدود مع إكوادور. ونوقشت أيضاً مسألة تبخير الحدائق الوطنية. ويشكل الاتجار بالمخدرات مصدراً رئيسياً لتمويل الجماعات المسلحة غير المشروعة، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف والابتزاز وتهريب الوقود.

٧- وتميز تطور الصراع المسلح الداخلي بمواصلة قوات الأمن للهجوم الذي شنته في السنة السابقة على فلول القـــوات المســـلحة الـــثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وبصورة رئيسية في جنوب البلد. وسعت قوات الأمن باســـتمرار إلى مســـاندة المبادرة العسكرية وتأمين وجود مستمر في المراكز الحضرية والطرق الرئيسية. وركّزت القـــوات المســـلحة الـــثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي أعمالها ضد قوات الأمن خارج مقاطعات ميتا وغافيار وكاكيـــتا، وهـــي أهـــم مسرح للعمليات العسكرية. وشهدت مناطق الحدود مع إكوادور، ومقاطعتا مارينيو وبوتومـــايو ومقاطعات أخرى مثل كاوكا تصاعداً في الأعمال الحربية. وكانت مقاطعتا بوتومايو وأراوكا أشد المقاطعـــات تأثراً بأعمال الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الهجوم المسلح والاعتداءات على المرافق الأساسية وسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى. واستمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في اعـــتداءاتها على السلطات المحلية، وبخاصة في كاكيتا. ولم يُحرَز تقدم ملموس نحو وضع ترتيبات للإفراج عن رجال الشرطة العسكرية والمدنية الذين تحتجزهم القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، بالرغم من الجهود العديدة المبذولة على المستويين الوطني والدولي.

٨- وفي عام ٢٠٠٥، تواصلت المفاوضات بين الجماعات شبه العسكرية والحكومة وعمليات تسريح أعضاء هـــذه الجماعات، بصعوبة كبيرة. ورداً على احتجاج قادة الجماعات شبه العسكرية، قررت الحكومة في تشرين الأول/أكـــتوبر تمديـــد مهلة التسريح من نهاية السنة إلى منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٦. وبالرغم من إعلان وقف الأعمال القتالية، ارتكبت الجماعات شبه العسكرية المشارِكة في المفاوضات أعمال عنف أخرى. وكان لعدد كبير منها صلة مباشرة بالاتجار بالمخدرات. وتفاقمت سيطرة هذه الجماعات ونفوذها غير المشروع في الإدارة والحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في عدد كبير من المناطق. ويتصل جانب آخر لمشكلة الجماعات شبه العسكرية بالعلاقات المستمرة بين أفراد هذه الجماعات وبعض موظفي الدولة.

٩- وصدر تقريران جديدان لبعثة التحقق من عملية السلام التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وفي التقرير الثاني الصـــادر في تشرين الأول/أكتوبر، اقترح الأمين العام الجديد للمنظمة "تحقيق أهداف البعثة بشكل كامل وفعال،

وبخاصة أهداف توفير دعم كبير للتحقق من المسائل المتصلة باحترام حقوق الإنسان، ومتابعة تطبيق قانون العدل والسلم في سياق التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج".

١٠- وفي أيلول/سبتمبر، أذنت الحكومة بخروج المتحدث باسم مغاوير جيش التحرير الوطني من السجن لمدة ثلاثة شهور لكي يبحث مع ممثلي مختلف قطاعات المجتمع، بمساندة من الشخصيات البارزة في المجتمع المدني، إمكانيات إقامة حوارات للسلام. وفي كانون الأول/ديسمبر، عُقِد أول اجتماع في الخارج بين زعماء جيش التحرير الوطني والحكومة.

١١- وشملت الأحداث الأخرى التي شهدتها الساحة الوطنية في الشهور الأخيرة من السنة احتلال مئات من سكان كاوكا الأصليين لأراضٍ في المناطق الريفية. وقد طالب هؤلاء السكان بملكية هذه الأراضي ونددوا بعدم احترام الوعود الحكومية بسرعة الاهتمام بمطالبهم. وأسفرت عمليات الاحتلال هذه عن مواجهات عنيفة بين السكان الأصليين وقوات الأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كان قد مضى عشرون عاماً على استيلاء أعضاء جماعة M-19 على مبنى وزارة العدل، وهي العملية التي أسفرت عن سقوط ١٠٠ قتيل منهم ١١ قاضياً من قضاة المحكمة العليا. ولم تتم إدانة أي شخص بعد على هذه الجرائم. وللتصدي لحالة الإفلات من العقاب، عيّنت المحكمة العليا لجنة خاصة لمعرفة الحقيقة وأعاد مكتب النائب العام فتح التحقيقات.

١٢- وأنهى المستشار الخاص لكولومبيا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مهمة المساعي الحميدة المسنَدة إليه، كما أعلن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في نهاية كانون الثاني/يناير. وكانت المساعي الحميدة التي يوفرها الأمين العام تجري في كولومبيا منذ عام ١٩٩٩. وأعلن الأمين العام أيضاً أن مساعيه الحميدة ستظل تحت تصرف كولومبيا إذا ما حدث في المستقبل القريب تغيير في الظروف وإذا ما قدمت الأطراف طلباً صريحاً بذلك.

١٣- وعُقد في كرتاخينا، في شباط/فبراير، الاجتماع الثاني لمائدة التنسيق والتعاون الدولي من أجل كولومبيا بغية متابعة الحوار السياسي والتعاون الذي بدأ في لندن في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وأصدر ممثلو الحكومات بياناً يشمل، ضمن جملة أمور، تشجيع دولة كولومبيا على مواصلة جهودها من أجل تنفيذ توصيات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

١٤- وفي أيار/مايو، قامت المفوضة السامية بزيارة إلى كولومبيا. وفي أثناء هذه الزيارة، عقدت اجتماعات مع الرئيس ومع كبار موظفي الدولة وأعضاء الكونغرس والمحكمة الدستورية ومع المدعي العام والنائب العام وأمين المظالم وممثلي منظمات المجتمع المدني والكنيسة والسلك الدبلوماسي ومنظومة الأمم المتحدة. وقامت أيضاً بزيارة تشوكو حيث اجتمعت مع مختلف المسؤولين ومع ممثلي المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وأسقفية كيبدو.

١٥- وفي تموز/يوليه، قام الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بزيارة للبلد. وأشار ممثلو الفريق، في نهاية بعثتهم، إلى أنهم تلقوا معلومات بشأن أكثر من ١ ١٠٠ حالة اختفاء وقعت في كولومبيا، منها قرابة ٩٠٠ حالة لم تتضح الحقائق بشأنها.

ثانياً- حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

١٦- تعتمد المفوضة السامية في عملها وملاحظاتها وتقييماتها وتوصياتها على ثلاثة مصادر رئيسية للمعلومات هي: دراسة متعمقة للبيانات والإحصاءات الرسمية؛ وملاحظة مباشرة ومنهجية وتحليلية في جميع أنحاء البلد؛ ومعالجة دقيقة للشكاوى، وفقاً للتعاريف الواضحة المحددة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ووفقاً للقانون الإنساني الدولي. وترد في المرفق الثالث معلومات مفصلة عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي.

تعاريف المفاهيم

١٧- يُقصد بانتهاكات حقوق الإنسان كل فعل أو امتناع يضر بالحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية إذا ما كان مرتكبه من موظفي الدولة أو إذا ما وقع بموافقة السلطات. ويُقصد بمخالفات القانون الدولي الإنساني، في السياق الكولومبي، كل فعل أو امتناع يتنافى مع المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الثلاث المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والبروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بهذه الاتفاقيات والقانون العرفي. ويشكل عدد كبير من هذه الانتهاكات والمخالفات جرائم ضد الإنسانية[٢] أو جرائم حرب[٣] تستوجب محاكمة مرتكبيها أمام المحكمة الجنائية الدولية.

حالة حقوق الإنسان

١٨- اتسمت حالة حقوق الإنسان بصورة خاصة بوقوع سلسلة من الانتهاكات الجسيمة. وتتصل هذه الانتهاكات بالحقوق المدنية والسياسية كما تتصل بالتحديات الهامة التي لا تزال تكتنف ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٩- وينبغي الإشارة إلى أن الانتهاكات الخطيرة لا تندرج في إطار سياسة متعمّدة للدولة. غير أن عدم اعتراف الحكومة اعترافاً كاملاً بالمشكلة وعدم اتخاذ السلطات تدابير ملائمة بشكل كاف حالا دون معالجة هذه الحالة الصعبة. وبذلك تحولت بعض هذه الممارسات إلى سلوك منهجي.

٢٠- ومس عدد كبير من هذه الانتهاكات بصورة خاصة مجتمعات السكان الأصليين والسكان ذوي الأصول الأفريقية والزعماء الاجتماعيين والسياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمزارعين والنساء والأطفال من الجنسين. كما مست هذه الانتهاكات الموظفين المحليين، وبخاصة أعضاء المجالس البلدية، بالإضافة إلى الصحفيين والمحتجزين.

٢١- وتشمل الانتهاكات الجسيمة انتهاكات الحق في الحياة وحق الفرد في السلامة الشخصية والحرية وفي الأمان على شخصه. وبالقياس إلى السنوات السابقة، سجل مكتب المفوضية في كولومبيا عدداً أكبر من الشكاوى في هذا المجال. وخلافاً للسنوات الأخيرة، كانت الشكاوى الموثوق بها المقدمة في عام ٢٠٠٥ تشير في كثير من الأحيان إلى تورط أفراد الأمن. وفي عدة حالات، أسفر سلوك الجماعات شبه العسكرية عن مسؤولية الدولة نتيجة لتصرف موظفيها أو امتناعهم عن التصرف.

٢٢- واستمر عدد من مؤشرات العنف في اتجاه الهبوط على المستوى الوطني، وهي ظاهرة إيجابية ومواتية فيما يتعلق بالحالة العامة. غير أن العدد المطلق لجرائم القتل والمذابح والاختطاف مرتفع للغاية. وينبغي الإشارة إلى أن هذه المؤشرات لا تكشف تحديداً وبشكل متميز سلوك موظفي الدولة المتورطين، بصورة مباشرة أو بالتواطؤ مع أعضاء الجماعات شبه العسكرية، في انتهاكات لحقوق الإنسان.

٢٣- وأدى وقف الأعمال القتالية الذي أعلنته القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والتسريح الجماعي لعدة جماعات شبه عسكرية منذ نهاية عام ٢٠٠٣ إلى انخفاض أعمال العنف التي ترتكبها هذه الجماعات ومن ثم الانتهاكات المنسوبة إلى أعضائها. غير أن خرق وقف إطلاق النار عدة مرات في عام ٢٠٠٥ أسفر عن حالات إعدام وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وتصاعدت أعمال العنف في بعض المناطق التي شهدت عمليات تسريح. وينبغي الإشارة إلى أن عمليات التسريح لم تؤد فيما يبدو إلى تراجع نفوذ أو سيطرة الجماعات شبه العسكرية في المناطق التي توجد بها. فعلى العكس، ساعدت استراتيجيات موازية تعتمد على الضغوط والتهديدات على استمرار هذا التأثير، بل دعمته أحياناً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الحقوق المدنية والسياسية

٢٤- في عام ٢٠٠٥، شهدت حالة الحقوق المدنية والسياسية انتهاكات جسيمة. وكانت هناك متابعة لعدد من الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحق في الحياة وحق الفرد في السلامة الشخصية والحرية وفي الأمان على شخصه وفي محاكمة عادلة. وقدمت شكاوى كذلك بشأن انتهاكات مبدأ احترام الحياة الشخصية والخصوصية والحريات الأساسية الخاصة بالرأي والتعبير والاجتماع والتنقل والإقامة. ولاحظ مكتب كولومبيا نمطاً لحالات الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري، اقترن بانتهاكات متصلة بإقامة العدل وبمشكلة الإفلات من العقاب. ولوحظت أيضاً حالات احتجاز تعسفي وتعذيب ومعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة وانتهاكات لحرية التعبير. ويرد في المرفق الثالث عرض لعدد من الأمثلة على هذا الوضع.

٢٥- **حالات الإعدام خارج نطاق القضاء.** لاحظ مكتب المفوضية في كولومبيا زيادة في الشكاوى المتعلقة بالأفعال المنسوبة لقوات الأمن، وبخاصة الجيش. ويسري ذلك بصورة خاصة على مقاطعة أنتيوكيا، وكذلك في تشوكو ونورتي دي سانتاندير ومنطقة سييرا نيفادا دي سانتا مارتا. وأعلنت السلطات فيما يتعلق بمعظم حالات الإعدام هذه أن الضحايا هم من المغاوير الذين قتلوا أثناء المعارك، بعد تشويه مسرح الجريمة. وخضع عدد كبير من هذه الحالات لتحقيق تعسفي أجراه القضاء الجنائي العسكري. وذُكر أن القيادات شجعت في بعض الحالات إلباس الضحايا زي المغاوير لإخفاء الحقائق والإيحاء بوقوع قتال.

٢٦- وهذه الممارسات، وإنكار بعض السلطات لها وعدم توقيع جزاءات على مرتكبيها، تثير مسألة مسؤولية القيادات. وقد أكدت التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة وقوع حالات إعدام خارج نطاق القضاء في السنة السابقة، بينما كانت السلطات قد أنكرت علناً هذه الحقائق[٤]. وكان من المفترض أن ينبه هذا الأمر السلطات لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الشأن. وذُكر أن الحكومة عقدت اجتماعات على مستوى رفيع لمعالجة هذه المسألة.

٢٧- وكان عدد كبير من الحالات يتعلق بزعماء اجتماعيين وسكان أصليين وأشخاص اعتبروا معاونين للمغاوير أو منضمين إليهم، ومنهم أطفال من الجنسين. وكانت هناك أيضاً بعض الشكاوى التي تنسب المذابح إلى أفراد الجيش، وفي أنتيوكيا ضمن مقاطعات أخرى. ونسبت حالات أخرى إلى الجماعات شبه العسكرية التي ارتكبت أفعالها بموافقة قوات الأمن، وبخاصة في مقاطعتي بوتومايو ونارينيو. وكان عدد من هذه الحالات قد سبقته عمليات احتجاز تعسفي وتعذيب. وذُكر أن الضحايا قد تعرضوا للإهانات عند استجوابهم قبل إعدامهم.

٢٨- وتشير بعض الشكاوى إلى حالات إعدام خارج نطاق القضاء نسبت إلى أفراد من قوات الأمن في إطار عمليات "التطهير الاجتماعي" الموجهة ضد أشخاص اعتبروا من المعدمين أو المدمنين. وأشير إلى حالة شاب معوق كان قد اختفى. وذُكر أن أفراداً من الجيش في مقاطعة سيسار قاموا بإعدامه وأنه أعلن أنه سقط قتيلاً أثناء المعارك.

٢٩- ولوحظ كذلك أن هناك عمليات إعدام وتهديدات مارستها الجماعات شبه العسكرية، رغم تعهدها بوقف الأعمال القتالية. وأسفرت هذه الأفعال عن مسؤولية الدولة بسبب تصرفات موظفيها، وبخاصة قوات الأمن، أو بسبب امتناعهم عن التصرف. وأُبلغ عن حالات تنسيق قامت الجماعات شبه العسكرية في إطارها بتسليم الضحايا إلى العسكريين الذين تولوا إعدامهم وتصويرهم على أنهم أعضاء جماعات مسلحة قتلوا أثناء المعارك، وبخاصة في منطقة مديين (أنتيوكيا) الحضرية. وهناك نمط آخر كشفته الشكاوى المتعلقة بعمليات الإعدام التي ارتكبتها الجماعات شبه العسكرية والتي أعلن الجيش أن ضحاياها قتلوا أثناء المعارك في بوتومايو وسييرانيفادا دي سانتا مارتا. وأُبلغ كذلك عن تواطؤ أفراد الشرطة الوطنية في جريمة إعدام ارتكبتها جماعة Bloque Central Bolívar-Libertadores del Sur شبه العسكرية في نارينيو.

٣٠- وأشير إلى مسؤولية الدولة عن امتناع سلطاتها عن التصرف، بالرغم من المخاطر التي أُبلغت بها والتحذيرات الموجهة إليها، مما أدى إلى حالات إعدام ومذابح وتهديدات مارستها الجماعات شبه العسكرية، وبخاصة في بوتومايو. وذكر أيضاً أن تهاون السلطات الواضح مكّن أفراداً معروفين من الجماعات شبه العسكرية من اصطحاب الضحية التي كانوا يعتزمون إعدامها عبر طريق يمر أمام مركز الشرطة، دون أدنى خوف. وذُكر أن الضحية التي كانت قد تعاونت مع القضاء في التحقيقات المتعلقة بالجماعات شبه العسكرية لم تحصل على حماية الدولة رغم إبلاغها عن تعرضها للتهديدات.

٣١- **حالات الاختفاء القسري**. استمر تسجيل الشكاوى المتعلقة بحالات الاختفاء القسري. ولا تتكشف هذه التصرفات إلا بعد وقوع الأحداث بفترة زمنية، عند العثور على مقابر سرية، فردية أو جماعية، مثل مخابئ سالاسار وسرديناتا ومنطقة كوكوتا الريفية (نورتي دي سانتاندير) وسان أونوفري (سوكري). وفي حالة سان أونوفري، تبين وجود صلات بين موظفي المنطقة والجماعات شبه العسكرية. وأتاح العمل الذي أنجزته النيابة العامة وغيرها من المؤسسات، بالإضافة إلى المساعدة التي قدمها القائد الجديد لسلاح مشاة البحرية في كوروسال، إخراج أكثر من ٦٠ جثة من الأرض، وكان من بينها جثث لضحايا لم يمض على موتهم عام واحد. وتبين أن الضحايا، الذين عذب عدد منهم قبل إعدامه، قد بُترت أطرافهم لشغل حيز أقل. ولم يعلن عن وقف مؤقت عن العمل ولا عن جزاءات رغم وضوح الصلة بين الجماعات شبه العسكرية وموظفين بوزارة الداخلية والمحافظة وقوات الأمن بالإضافة إلى أعضاء النيابة والنواب.

٣٢- وسجلت شكاوى تنسب الاختفاء القسري إلى أفراد من الجيش في مقاطعتي سيسار وبوتومايو. وفي حالات اختفاء قسري أخرى منسوبة إلى الجماعات شبه العسكرية في بوليفار وميتا وبايي، نشأت مسؤولية الدولة نتيجة تصرف أو امتناع عن التصرف.

٣٣- **حالات التعذيب وإساءة المعاملة**. سجلت مجموعة من الشكاوى المتعلقة بحالات تعذيب ومعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة (أنتيوكيا ونارينيو ونورتي دي سانتاندير وبايي) تورط فيها رجال الشرطة والجيش وموظفو مراكز الاحتجاز. ولم يقيد عدد كبير من هذه الحالات في سجلات. وشوهدت إصابات بجثث الضحايا تكشف تعرضهم للتعذيب قبل إعدامهم. وأشارت شكاوى أخرى إلى تعرض الأشخاص المقبوض عليهم أو المحتجزين للتعذيب في أثناء استجوابهم. وسجلت ادعاءات تشير إلى استخدام مفرط للقوة، وبخاصة من جانب أفراد قوات مكافحة الشغب التابعة للشرطة. وأسفرت المظاهرات التي جرت في ١ أيار/مايو في بوغوتا عن سقوط قتيل. وحدث ذلك أيضاً في كالي أثناء مظاهرة جرت في جامعة بايي في أيلول/سبتمبر. وأشير إلى أن قوات الشرطة أفرطت في استخدام العنف في تعاملها مع تجمعات السكان الأصليين التي شهدتها توليما في تشرين الأول/أكتوبر. وتشكل هذه الأفعال انتهاكات لحرية الرأي والتجمع السلمي.

٣٤- **حالات الاحتجاز التعسفي**. استمرت هذه الممارسة كما يتضح من الشكاوى المتعلقة بالاحتجاز التعسفي، بما فيه الاحتجاز الجماعي (وبخاصة في مقاطعات أنتيوكيا وبوياكا وأراوكا ونورتي دي سانتاندير ونارينيو وميتا وكاسانار وكاوكا وكاكيتا ومنطقة سوماباس). وكان أفراد من الجيش، وأحياناً الشرطة والإدارة العامة للأمن الوطني وسلاح البحرية، متورطين في عدد من هذه الحالات. وقد تمت بعض عمليات الاحتجاز بدون أمر قضائي. وفي عدد كبير من الحالات، قام الجيش بدور الشرطة القضائية. وفي حالات أخرى، كان أمر التوقيف مستنداً فقط أو بصورة رئيسية إلى تقارير أجهزة الاستخبارات أو إلى مجرد اشتباه أو معلومات قدمها أشخاص مسرّحون من الجماعات المسلحة غير المشروعة. وأشير كذلك إلى حالات لم يصدر فيها أمر التوقيف إلا بعد عملية التوقيف نفسها. وأشير إلى ممارسة إساءة المعاملة بصورة منهجية في أثناء عمليات التوقيف التي كانت تقوم بها الكتيبة ٣ بجبال بايي.

٣٥- وينبغي إعادة النظر في مفهوم التلبس، على نحو ما أوصت به المفوضة السامية. فقد أشارت الشرطة إلى أن نسبة عمليات التوقيف التي تمت بأمر قضائي لم تتجاوز ٢٠ في المائة في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٥، بينما تمت نسبة الـ ٨٠ في المائة المتبقية في حالة التلبس. وذُكر أن هذا المبدأ طبق على الأشخاص المتورطين في جرائم مستمرة أو على المشتبه في انتمائهم إلى جماعة مسلحة غير مشروعة. وينبغي الإشارة إلى قرار المحكمة الدستورية التي أعلنت عدم دستورية أحد أحكام قانون الإجراءات الجنائية الجديد وهو الحكم الذي يجيز التوقيف الاستثنائي بدون أمر من النيابة العامة[٥].

٣٦- **العنف الجنسي**. سجلت زيادة في الشكاوى المتعلقة بتعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي الذي يمارسه موظفو الدولة، وبخاصة قوات الأمن. وسجلت حالات عنف جنسي تعرضت لها النساء، بما في ذلك الاغتصاب، وحالات تعذيب نسبت إلى أفراد الشرطة والجيش وتمت أحياناً بشكل جماعي. ولم يتم حتى التحقيق في عدد كبير من هذه الأعمال التي كان بعضها يستهدف نساء السكان الأصليين.

٣٧- **عمليات التفتيش غير المشروعة أو التعسفية**. سجل مكتب المفوضية في كولومبيا عدة شكاوى تنسب هذا النوع من الانتهاك إلى أفراد الجيش، وبدرجة أقل الشرطة، في مقاطعتي أنتيوكيا وبايي، ونسبت حالات منها في بايي إلى سلاح البحرية. واستهدفت هذه الأفعال أشخاصاً متهمين بالتعاون مع المغاوير، ومنهم مدافعون عن حقوق الإنسان. وكانت هذه العمليات تتم في بعض الأحيان بدون أمر وفي أحيان أخرى بأمر لا يستند إلى أدلة كافية. وذُكر أن عدداً من عمليات التفتيش قد اقترن بتهديدات وإساءة معاملة وإضرار بالممتلكات وسرقات.

٣٨- **الإفلات من العقاب وانتهاكات الحق في محاكمة عادلة**. لوحظ أن عدداً كبيراً من المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان قد تمكنوا من الإفلات من العقاب. وقد سجلت انتهاكات للحق في قرينة البراءة ولمبدأ استقلال القضاء وللحق في محاكمة عادلة وضمانات قضائية. ولوحظ أن الإفلات من العقاب يؤثر بصورة خاصة على فرص إنصاف النساء ضحايا العنف الجنسي. وظلت المشاكل المتصلة بأمن وحماية الضحايا والشهود ورجال السلك القضائي تضعف كفاءة القضاء. وتجلى ذلك في التهديدات والاعتداءات التي تعرض لها الشهود وموظفو القضاء، وبخاصة أعضاء النيابة. وتعاني عدة مناطق في البلد من نتائج الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، لم يتم الكشف عن الحقائق المتصلة بجرائم القتل والاعتداء التي تعرضت لها جماعة سان خوسيه دي أبرتادو (أنتيوكيا) للسلام في الأعوام السابقة. وفي عام ٢٠٠٥، أبلغ عن مذبحة راح ضحيتها ثمانية أشخاص منهم زعيمان، وعن حالة إعدام، ضمن جرائم أخرى. وسجلت كذلك اعتداءات على لجان قضائية.

٣٩- ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في الإفلات من العقاب تطبيق القانون رقم ٧٨٢ ومرسومه رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٠٣، وهو القانون الذي ينص على تدابير للتسامح إزاء من تم تسريحهم، بما في ذلك إسقاط العقوبة والعفو. وفي عدد كبير من الحالات، سمح بهذه التدابير دون أن تتخذ النيابة العامة الإجراءات اللازمة للتحقيق وضمان حق الضحايا في معرفة الحقيقة، وفي الإنصاف والجبر.

٤٠- وانتهك الحق في قرينة البراءة نتيجة لعمليات الاحتجاز والتفتيش التعسفية. فكثيراً ما كان الأشخاص المحتجزون أو الذين ألقي القبض عليهم يقدمون في وسائل الإعلام على أنهم من المغاوير أو من مرتكبي جرائم القانون العام. وهذه الوصمة تعرض حياتهم للخطر.

٤١- وزادت حالات تشويه مسرح الجريمة المنسوبة لأفراد الجيش. ولوحظ ذلك بصورة أساسية في القضايا المتصلة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء المرتكبة في المناطق الريفية. فقد ساهم رفع الجثث الذي يقوم به أفراد الجيش في زيادة عدد هذا النوع من الحالات التي ينظر فيها القضاء الجنائي العسكري. وقد سعى القضاء العسكري بصورة شبه منهجية إلى تولي أمر التحقيقات. وقامت النيابة العامة في عدة مناسبات بإحالة القضايا إليه أو امتنعت عن إعلان اختصاصها. وينبغي الإشارة إلى أن روح المبادرة والإصرار التي تحلى بها المدعون العامون قد سمحت في بعض الحالات بنظر القضاء العادي في القضية. وتشير المعلومات الواردة من مجلس القضاء الأعلى إلى أن حالة واحدة فقط، من مجموع ٣١ حالة تنازع اختصاص مثارة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٥، قد حسمت لصالح القضاء العسكري، مما يدل على زيادة التقيد بالسوابق القضائية المتعلقة بالتفسير التقييدي لاختصاص هذا القضاء.

٤٢- **انتهاك حرية التعبير**. أبلغ عن تهديدات وضغوط جديدة منافية لحرية الرأي والتعبير، وبخاصة حرية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمسؤولين السياسيين، مما تسبب في استمرار الرقابة الذاتية والقيود

المفروضة على حرية الرأي والإعلام. وأظهرت السلطات تشدداً في مواجهة المعلومات أو الإحصاءات التي اعتبرتها تعكس صورة سلبية لحالة النظام العام أو الإدارة العامة المحلية. وأثر ذلك، على سبيل المثال، على الصحفيين في أراوكا وكوكوتا (نورتي دي سانتاندير) وكرتاخينا (بوليفار). وأبلغ عن ممارسة ضغوط بشأن التقارير والبيانات المتعلقة بالفقر.

٤٣- **التشريد القسري والقيود الأخرى**. تجلت انتهاكات حرية التنقل والإقامة في التشريد الداخلي للأسر والمجتمعات، والتهديدات والقيود التي فرضت العزلة على بعض المجتمعات، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها السلطات على بعض هذه المجتمعات لكي تعود إلى موطنها الأصلي، دون مراعاة للضمانات المتعلقة بأمن وكرامة الأشخاص المعنيين وللطابع الطوعي لعمليات الانتقال هذه. وأظهرت بعض الحالات ليس فقط تواطؤ موظفي الدولة مع الجماعات شبه العسكرية، بل أيضاً استمرار هذه العلاقات وتسامح السلطات إزاءها. وسجلت شكاوى جديدة تتعلق بوجود صلات بين أفراد الجماعات شبه العسكرية وأفراد الشرطة ومشاة البحرية في بوليفار، والجيش في تشوكو، والشرطة في نارينيو.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٦]

٤٤- **الفقر**. لا تزال حالة الفقر بالغة الخطورة. فأكثر من نصف السكان، أي أكثر من ٢٢ مليون نسمة في كولومبيا، لا يتجاوز مستوى دخلهم حد الفقر. وينطبق ذلك بصورة خاصة على المجموعات الإثنية والنساء والأطفال. وقد أثار حساب خط الفقر نقاشاً عاماً واسع النطاق بشأن الطريقة الواجب اتباعها لتحديد عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر أو العوز. ويستخدم في بعض الأحيان معيار عدم إشباع الحاجات الأساسية. ووفقاً لهذا المعيار، انخفض مستوى الفقر نتيجة لزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والصرف الصحي الأساسي.

٤٥- **عدم التكافؤ**. لا تزال كولومبيا من البلدان التي تشهد درجة عالية من عدم التكافؤ. إذ يلاحظ أن نسبة ٢٠ في المائة من أغنى السكان يحصلون على نسبة ٦٢ في المائة من دخل العمل بينما لا يحصل ٢٠ في المائة من أفقر السكان إلا على نسبة ٣ في المائة. ووفقاً لمؤشر جيني، لم ينخفض مستوى عدم التكافؤ في السنوات الأخيرة. فبالمقارنة مع عام ١٩٩٦، زاد مؤشر جيني (من ٠,٥٤٤ إلى ٠,٥٦ في عام ٢٠٠٤). ويتجلى عدم التكافؤ الاقتصادي أيضاً في ضآلة فرص المحرومين في الحصول على بعض السلع والخدمات. ويظهر عدم التكافؤ بوضوح بين الحضر والريف. ففي الحضر، يناهز متوسط نصيب الفرد من الدخل مقدارين ونصف مقدار متوسط نصيب الفرد في الريف.

٤٦- **العمل**. تشير الأرقام الرسمية للإدارة الوطنية للتنظيم والإحصاء إلى أن المعدل العام للبطالة قد انخفض إلى ١٠ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٥، مقترباً من المستوى الذي سجله في عام ١٩٩٧. وهذا المعدل أعلى بين النساء منه بين الرجال. أما معدل نقص التشغيل الذي يناهز ٣١ في المائة فلم ينخفض.

٤٧- **التعليم**. يقدر عدد الأطفال خارج نظام التعليم بنحو ١,٦ مليون طفل. وهذا العدد يمثل نسبة ١٣ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٧ عاماً. وبالإضافة إلى ذلك يوجد تفاوت شديد بين

الحضر والريف. ففي المناطق الحضرية، يصل معدل الالتحاق بالمدارس إلى ٩١ في المائة بينما لا يتجاوز في المناطق الريفية ٧٧ في المائة. وفي القطاع العام، يبلغ معدل الرسوب ضعف، بل ثلاثة أمثال، معدل الرسوب في القطاع الخاص. وانخفض معدل التسرب الدراسي بين الأطفال من الجنسين في السنوات الأخيرة.

٤٨- **الصحة**. لا يكفل نظام التأمين الصحي العام حتى الآن غطاءً شاملاً في ميدان الصحة. فنسبة ٣٣ في المائة من مواطني كولومبيا ليسوا أعضاء في هذا النظام . وتزايدت هشاشة وضعهم فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية نتيجة لإغلاق عدد من مؤسسات شبكة المستشفيات العامة وتناقص عدد الأسرة المتاحة.

٤٩- **السكن**. لا يزال العجز في المساكن كبيراً في البلد. وتشير بعض التقديرات إلى أن سد هذا العجز يستلزم بناء مليوني وحدة سكنية جديدة. ومع ذلك، ظل عدد المساكن المدعمة المشيدة في عام ٢٠٠٥ بالغ الانخفاض. وعلى عكس ذلك، استمرت الزيادة في بناء المساكن المخصصة لقطاعات المجتمع الموسرة. وفيما يتعلق بالصرف الصحي الأساسي، تصل نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي إلى ٧٤ في المائة ونسبة المساكن المتصلة بشبكة مياه الشرب إلى ٨٨ في المائة.

الحالة العامة للقانون الإنساني الدولي

٥٠- لاحظ مكتب المفوضية في كولومبيا استمرار الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها أفراد الجماعات المسلحة غير المشروعة، وبخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس. فهذه الجماعات كلها استمرت في عمليات الهجوم والتهديدات والاعتداءات العشوائية والقتل والمذابح وأخذ الرهائن والأعمال الإرهابية. كذلك استمرت أعمال التشريد القسري وتجنيد الأطفال وممارسة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وعدم احترام الموظفين الطبيين والوحدات الطبية. وقد تأثر المدنيون، وبخاصة المجموعات الإثنية، بالقيود المفروضة على نقل المواد الغذائية والعقاقير والأشخاص. وأدت أعمال أخرى إلى عزل بعض المجتمعات. وواصل المغاوير استخدام الألغام المضادة للأفراد.

٥١- ولا يزال من المتعذر استخدام الإحصاءات الرسمية للتوصل إلى مؤشرات دقيقة لجرائم قتل الأشخاص المحميين في إطار الصراع المسلح الداخلي، بغية تمييزها عن جرائم القتل الخاضعة للقانون العام.

٥٢- وسجلت كذلك انتهاكات نسبت إلى موظفي الأمن العام، وبخاصة عدم احترام مبادئ التمييز والتقييد والتناسب. وأمكن ملاحظة ذلك في الشكاوى المتصلة بقتل الأشخاص المحميين والتهديدات والاعتداءات العشوائية والتشريد القسري ومخالفة مبدأ حصانة السكان المدنيين. وتجلى ذلك أيضاً في عمليات الحصار التي حرمت مجتمعات من الحصول على المواد الغذائية والعقاقير كما تجلى في ممارسات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

المغاوير

٥٣- أظهر استمرار الانتهاكات الجسيمة تجاهل وازدراء الالتزامات الإنسانية كلياً من جانب المغاوير، وبخاصة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. فقد سجلت أعمال قتل ومذابح وعمليات هجوم وتهديدات ضد السكان المدنيين واعتداءات عشوائية وأعمال إرهابية وأخذ رهائن. وسجلت أيضاً حالات تشريد قسري

وعدم احترام لحصانة السكان المدنيين واستخدام للألغام المضادة للأفراد وتجنيد للأطفال من الجنسين واعتداءات على الموظفين الطبيين والوحدات الطبية.

٥٤- وسجل المكتب عدة جرائم قتل منسوبة إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، راح ضحيتها سكان الريف بصورة خاصة. وكانت جرائم القتل انتقائية استهدفت بصورة خاصة أعضاء المجالس البلدية ورؤساءها والمسؤولين السياسيين والسكان الأصليين، وبخاصة في مقاطعات كاوكا وكاكيتا وويلا ونارينيو وكنديو. ووقعت أيضاً مذابح راح ضحيتها ١٦ شخصاً، منهم نساء وأطفال، في تامي (أراوكا)، و١٤ شخصاً في باجو كاوكا (أنتيوكيا)، وستة أشخاص آخرين، منهم أربعة من أعضاء المجلس البلدي في كاكيتا. وتعرض السكان المدنيون لتهديدات بالقتل نسبت إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وبخاصة في مقاطعات أراوكا ونورتي دي سانتاندير وبوتومايو. وتسببت هذه التهديدات عدة مرات في التشريد القسري. ونسبت إلى جيش التحرير الوطني جرائم قتل، وبخاصة قتل شخص مسرَّح من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في بايي وقتل أربعة مدنيين، منهم قسيسان، في نورتي دي سانتاندير، بالإضافة إلى توجيه عدة تهديدات بالقتل إلى مدنيين.

٥٥- وتمثل الاعتداءات التي وقعت في كاوكا، في دائرتي كالدونو وتوريبيو، والتي وقعت أيضاً في التارا (نورتي دي سانتاندير) وفي بويرتو غوسمان (بوتومايو)، نموذجاً للاعتداءات التي يتعرض لها السكان المدنيون والاعتداءات العشوائية المنسوبة إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والتي تؤثر تأثيراً خطيراً على الأشخاص والممتلكات المدنية. وفي بعض الحالات البالغة الخطورة، أصيب أطفال نتيجة لاستخدام مدرستهم كقاعدة للعمليات أو نتيجة لوجودهم بالقرب من هدف الهجمات. وهذا ما حدث في دائرتي كاوكا المذكورتين وفي أروكيتا (أراوكا). ونسب إلى جيش التحرير الوطني اعتداء بأنبوبة الغاز على المدنيين في نارينيو.

٥٦- واستمر تسجيل الأعمال الإرهابية المنسوبة بصورة خاصة إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، والتي استخدمت فيها متفجرات واعتمد بعضها على تفخيخ الدراجات أو الخيول. ويمكن الإشارة بصورة خاصة إلى الأعمال الإرهابية التي وقعت في خيغانتي (هويلا) وبويرتو توليدو (ميتا) والتي أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى منهم امرأة حامل وأطفال، والعمل الإرهابي الذي وقع في كومبيتارا (نارينيو) والذي أسفر عن سقوط جرحى وعن وقوع أضرار بعدد من المنازل. واتهمت فرقة من مغاوير القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ومغاوير جيش التحرير بارتكاب عملية استخدمت فيها دراجة مفخخة في أراوكا.

٥٧- وكان الزعماء المحليون والزعماء السياسيون بالإضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان ورجال الدين والسكان الأصليين من أشد الفئات تعرضاً لعمليات الاختطاف التي استمر في ارتكابها مغاوير القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وبدرجة أقل جيش التحرير الوطني. وشملت عمليات الاختطاف المسلحة بصورة خاصة اختطاف خمسة من أعضاء اللجنة الكنسية المشتركة للعدل والسلم في خيغاماندو (تشوكو) واختطاف صحفي في دابيبا (أنتيوكيا)، المنسوبين إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. ونسبت عملية اختطاف زعيم محلي وعضو سابق بالمجلس البلدي في سامانيغو (نارينيو) إلى جيش التحرير الوطني. واستمر المغاوير في خرق الالتزام بمنح معاملة إنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم في إطار الصراع المسلح. وذكر أن

القـــوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي تسببت في وفاة رهائن كانت تحتجزهم في أوراو (أنتيوكيا) وفي قرطبة ونارينيو، وأن جيش التحرير الوطني تسبب في وفاة رهائن كان يحتجزهم في نارينيو وكنديو.

٥٨- وتســـببت الـــتهديدات والمعـــارك التي شارك فيها المغاوير في عمليات تشريد كبيرة للأشخاص والأسر والمجتمعات. وذكر أن الضغوط التي مارستها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي تسببت في تشريد ٣٢٠ شخصاً من سكان كوكورنا (أنتيوكيا) و٥٠٠ شخص في قرطبة، وأن ضغوط جيش التحرير الوطني تسببت في تشريد نحو ١١٠ أشخاص، منهم أطفال من الجنسين وزعماء لجماعة ويوا دي ديبويا (غاخيرا). من السكان الأصليين. واقترنت هذه الأعمال في بعض الحالات بعمليات تدمير ونهب. وتسبب اعتداء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي في توريبيو (كاوكا) في تشريد أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص.

٥٩- واســـتمرت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني في غرس الألغام المضـــادة للأفـــراد التي شمل ضحاياها إلى جانب الجنود، عدداً كبيراً من المدنيين، ومنهم فتيان وفتيات. وقامت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي بتجنيد أطفال من الجنسين في أوراو (أنتيوكيا) وطفل من أبناء الســـكان الأصـــليين يـــبلغ مـــن العمـــر ٩ سنوات في ريكورت (نارينيو). وذكر أن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي قتلت طفلاً كان يعمل مُخبراً في الجيش في تيتيي (بوتومايو). وتعرضت النساء أيضاً للانـــتهاكات الـــتي ترتكـــبها هـــذه المجموعة غير المشروعة. واستمر تعرض الموظفين الطبيين والوحدات الطبية للتهديدات والاعتداءات وجرائم القتل التي ترتكبها القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، وبخاصة في مقاطعات أراوكا وبوليفار وكاكيتا ونورتي دي سانتاندير. ونسبت حالات أخرى إلى جيش التحرير الوطني في أراوكـــا. وعـــانى السكان في عدة مناطق من عمليات الحصار وغيرها من العمليات التي قام بها المغاوير. ونسب حصـــار المجـــتمعات المقيمة على ضفاف نهر كاكيتا (بوتومايو) إلى القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي. وفي جنوب تشوكو، منعت أعمال القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس وصول الإمدادات إلى نحو ٩٠٠ مزارع.

الجماعات شبه العسكرية

٦٠- واصـــلت الجماعـــات شبه العسكرية، بما فيها الجماعات التي تعهدت بوقف الأعمال العدائية، ارتكاب خـــروق جسيمة شملت جرائم قتل وعمليات تهديد، وهجمات على السكان المدنيين، واحتجاز رهائن، وأعمال تعذيب وغيرها من ضروب المعاملة المهينة أو الحاطة بالكرامة، وعمليات ترحيل قسري، وتجنيد أطفال من الجنسين واعتداءات جنسية.

٦١- ونُســـب إلى الجماعـــات شبه العسكرية جرائم قتل فردية وانتقائية أو جماعية ذهب ضحيتها بالخصوص زعمـــاء المجتمعات المحلية، وزعماء السكان الأصليين، ومسؤولون سياسيون وموظفون تابعون للسلطات المحلية. وجديـــر بالذكـــر أن جرائم القتل استهدفت زعيماً محلياً وعضواً من القطب الديمقراطي في بارانوا (الأطلنطي) وزعيمين من المجتمعات المحلية في سان ميغال وأوريتو (بوتومايو) إضافة إلى زعماء من السكان الأصليين لجماعة أيسيس في كاوكا وجماعة فيفاس في سان خوان دال سيسار (غواخيرا). وتعرض الصحفيون لتهديدات الجماعات شبه العسكرية. كما تعرض المدعون العامون، وبخاصة في هورميغا (بوتومايو) للتهديدات والقتل. ومن بين جرائم

القـــتل الخطيرة، ينبغي الإشارة إلى اغتيال نائب مقاطعة قرطبة، وشقيقته وشخص آخر في تيرالتا قرب "زونا دي أوبيكاثيون" وكان المسؤول عن ذلك هو رئيس جماعة شبه عسكرية مسرّحة، يدعى دون بارنا(٧).

٦٢- ونسبت إلى القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس مسؤولية ارتكات مذابح ذهب ضحيتها أربعة أشـــخاص من أسرة واحدة في ماني (كاساناري)، وأسرة أخرى في بارانكا برميخا (سانتاندير) وسبعة أشخاص آخرين، إضافة إلى أربع حالات اختفاء في سان ميغال (بوتومايو)، ووقعت مذبحة أودت بحياة ١٢ شاباً كولومبياً مـــن أصـــل أفـــريقي نفذها عناصر مسرحون تابعون لبلوكي كاليما في بوانافانتورا (بايي). وسجلت هجمات وتهديـــدات ضـــد الســـكان المدنيين، وبخاصة ضد المجتمعات المحلية الأصلية في نورتي دي سانتاندير، نسبت إلى الجماعات شبه العسكرية. واحتجزت جماعات شبه عسكرية أشخاصاً من السكان الأصليين، والمدافعين عن حقوق الإنسان والفلاحين كرهائن، وبخاصة في أنتيوكيا، ونارينيو، وميتا وبوتومايو. ونسب اختطاف سبعة أشخاص إلى عناصر مسرحة من بلوكي كاليما التابعة للقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس في بايي. وأبلغ أن الرهائن سلموا إلى تجار مخدرات يزعم أنهم قتلوهم.

٦٣- وأشـــير إلى عملـــيات تعذيـــب ومعاملات لا إنسانية أو مهينة، وبخاصة في أنتيوكيا، وكوكا وسيسار. واستمرت الجماعات شبه العسكرية في التجنيد القسري للأطفال من الذكور والإناث، وبخاصة في الدائرة البلدية ١٣ الـــتابعة لمديـــين (أنتيوكيا) وفي تامي (أراوكا). وشهدت الكرمان الأحداث ذاتها في محمية لمجتمع السكان الأصـــليين في موتـــيلون باري (نورتي دي سانتاندير). ويتعارض كل ذلك مع تعهد العديد من تلك الجماعات بتسريح أفرادها ووقف الأعمال العدائية.

٦٤- وأدى وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة والمعارك التي دارت بين أفراد القوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس وعناصر من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، إلى التشريد التدريجي لأسر في ســـان خوســـي دال بلمار (تشوكو) والتشريد الجماعي لـ ٦٠ أسرة كولومبية ذات أصول أفريقية في باربكواس (نارينيو) و٤٢ أسرة في ألسان بابلو (بوليفار). وفي شباط/فبراير، تسببت الحالة في أكبر عمليات تشرد للسكان، أي زهاء ٢ ٠٠٠ شخص ينتمون إلى ستة مجتمعات محلية كولومبية ذات أصول أفريقية في بوخايا (تشوكو). ونُدِّد كذلـــك بالجماعـــات شبه العسكرية بسبب عرقلتها عمليات التزويد بالمواد الغذائية، والأدوية والوقود وتقييدها حـــركة الأشخاص، الأمر الذي ألحق بالسكان المدنيين ضرراً بالغاً وأدى إلى التشريد القسري وعمليات السلب والنهـــب. وتم ذلـــك بالخصوص على ضفاف نهر بوخايا (تشوكو)، ويبدو أن السلطات لم تتدخل. وأبلغ عن عمليات سلب ونهب في أراوكا وتشوكو وقرطبة ونورتي دي سانتاندير.

٦٥- واســـتمر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي على أيدي أفراد من الجماعات شبه العسكرية. وينبغي الإشارة بالخصوص إلى اختطاف واغتصاب مدافعة عن حقوق الإنسان في نارينيو وشقيقتين في تيارّالتا (قرطبة)، ونسبت العمليات إلى أعضاء مسرّحين من بلوكي كاتاتمبو التابع للقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس.

قوات الأمن

٦٦- استمر أفراد قوات الأمن، وبخاصة الجيش، في الاعتداء على المدنيين وعلى الممتلكات المدنية، انتهاكاً للمبدأ الإنساني القائم على التمييز بين الأهداف. وتبرز هذه الحالات عدم كفاية ما يجريه القادة العسكريون المكلفون بتخطيط العمليات العسكرية وبالأمر بتنفيذها من تقييم لتلك العمليات، في ضوء المبادئ الإنسانية. ولم يحترم مبدأ التمييز في عدة حالات بسبب وصم السلطات للسكان المدنيين. وشوهد ذلك في كاكيتا وسان خوسيه دي أبرتادو (أنتيوكيا) وأراوكا من بين مواقع أخرى.

٦٧- وأدى استخدام المدارس والمساكن أو الأماكن الواقعة قريباً منها أو غيرها من الأماكن العامة كقاعدة عمليات إلى قتل مدنيين نتيجة الهجمات العشوائية التي شنها المغاوير. فقد شُيدت المنشآت العسكرية داخل تجمعات مدنية كما هو الشأن في توريبيو (كاوكا) واحتلت وحدات عسكرية مساكن مدنية في تيبو وتيوراما (نورتي دي سانتاندير) وفي قرى واقعة على ضفاف نهر بوخايا (تشوكو). وهذا يضر بتطبيق مبدأ التمييز وقد يعرض الأشخاص للخطر وبخاصة لاستخفاف المغاوير بتلك المبادئ الإنسانية. ولاحظ المكتب أن قوات سلاح الجو سعت لأن تأخذ في الحسبان مخاطر عملياتها على السكان المدنيين عند التخطيط لها.

٦٨- كما ينتهك تلك المبادئ أفراد الجيش الذين يستعملون الأطفال كمخبرين. وقد تبين ذلك للمكتب في بوتومايو، حيث أبلغ عن مصرع طفل عمره ١١ عاماً كان يعمل مخبراً وذكر أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قد قتلته. كما أبلغ عن وفاة قاصر آخر بسبب انفجار شحنة متفجرة أثناء إرغامه على نقل قوات الجيش إلى سان بابلو (بوليفار). ومن بين الأعمال الأخرى المشار إليها نذكر الهجمات العشوائية التي يشنها أفراد من الجيش باستعمال طائرات الهيلكوبتر في سان خوسي دي أبارتادو (أنتيوكيا) والتي تشنها أيضاً قوات سلاح الجو الكولومبي في نارينيو.

٦٩- وأبلغ عن حالات عنف جنسي ضد النساء في إطار عمليات عسكرية نفذها أفراد من الجيش. وعانى السكان المدنيون من القيود المفروضة على نقل الأشخاص والأدوية، والمواد الغذائية والوقود والتي تسببت في بعض الحالات في عدم وصول الإمدادات وفي حالات تشريد قسري للسكان وبخاصة في أراوكا، وكاكيتا وميتا.

ثالثاً - تحديات التسريح وإطاره القانوني

٧٠- تفيد المعلومات الرسمية أنه تم تسريح أكثر من ٠٠٠ ١٤ شخص تسريحاً جماعياً في ٢٣ حفل تسريح رسمياً، منذ بداية التسريح في نهاية عام ٢٠٠٣ حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويقدر عدد الأشخاص الباقي تسريحهم بـ ٠٠٠ ١٠، رغم أنه لا توجد أرقام رسمية بشأن هذا الموضوع. وأشار المفوض السامي للسلام إلى أنه سُلّم ما مجموعه ٣٠٠ ٧ قطعة سلاح كتفي وما يربو على ٦٧٠ ١ قطعة سلاح يدوي وزهاء ٧٦٠ ٥ قنبلة وحوالي ٠٠٠ ٣٤٠ ١ ذخيرة. ويلاحظ الفارق الشاسع بين عدد الأشخاص المسرحين وعدد الأسلحة المسلمة.

٧١- وفيما يتعلق بالأساس القانوني، ينص القانون ٧٨٢ المعتمد في عام ٢٠٠٢ والذي ينظم تطبيقه المرسوم رقم ١٢٨[٨] على منح بعض تدابير اللين، بما فيها العفو لأعضاء الجماعات المسلحة غير المشروعة الذين لم يرتكبوا جرائم خطيرة. ولم يُطبق هذا القانون على النحو الواجب الأمر الذي يمكن أن يُسهم في تفاقم الإفلات من العقاب

في حـــالات عديدة. وبالنسبة لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والذيـــن لا يمكـــنهم بالتالي الاستفادة من القانون ٧٨٢، اعتُمد قانون جديد هو القانون ٩٧٥ في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ غير أنه لم يدخل بعد حيز التنفيذ.

٧٢- ويقضي هذا القانون بتخفيض عقوبة الحرمان من الحرية إلى ثماني سنوات كحد أقصى على كل من يقبل التسريح، ويسلم سلاحه ويكف عن الأعمال العدائية. والشروط المطلوبة للاستفادة من هذه التدابير هي التنازل عـــن الممـــتلكات المكتســـبة نتيجة الانتهاكات المرتكبة وتسليم الأطفال المجندين قسراً إضافة إلى إطلاق سراح المختطفين. ويجب على المعنيين أيضاً توخياً لجبر الضرر، أن يسهموا بنشاط في البحث عن الأشخاص المختطفين أو المختفين إضافة إلى جثث الضحايا. وتابع المكتب عن كثب عملية النظر في مشروع القانون وقدم مساعدة في هذا المجال إلى السلطات. وتمكنت المفوضة السامية أيضاً، خلال زيارتها للبلد، من تقديم ملاحظاتها وتوصياتها.

٧٣- ورغم أن القانون ٩٧٥ يقضي بالحق في معرفة الحقيقة، وفي الإنصاف والجبر، فإنه لا ينص صراحة على أن عـــدم احـــترام هذه المبادئ يلغي أية إمكانية لمنح هذه الفوائد. ويثير عدم النص على حوافز للاعتراف وقول الحقيقة تساؤلات خطيرة. لذلك فإن إنصاف الضحايا مشكوك فيه. فما لم يتم إثبات الحقيقة، لا يمكن إقامة العدل أو جـــبر الضرر على النحو الملائم. ولا يمكن حل الجماعات شبه العسكرية بصورة فعالة. ولم يعرف، حتى نهاية السنة، عدد الأطفال والممتلكات التي سلمها المسرحون من غنائم نشاطهم غير الشرعي. ولا يُعرف أيضاً إذا كان الأشـــخاص المختطفون والمختفون قد عُثر عليهم نتيجة تعاون المسرحين. وفي ظل هذه الظروف، يصعب تقدير الأثر الإيجابي لتلك التدابير.

٧٤- كما أن عدم وجود نص يشير صراحة إلى عدم الأهلية السياسية قد ييسر للمسرحين المشاركة الفورية في الحياة السياسية قبل إقامة العدل وقبل تحقيق الوفاق الوطني. ومن جهة أخرى، فإن مشاركة أفراد الجماعات غير المشروعة في الحياة السياسية كمرشحين وحتى لدعم قوات الأمن، تؤدي عادة إلى استمرار العلاقات القائمة بين موظفي الدولة وتلك الجماعات.

٧٥- وأكـــد رئيس الدائرة الإدارية لمجلس القضاء الأعلى في تشرين الأول/أكتوبر أن الغالبية العظمى من مجموع ٠٠٠ ٩ فرد من أفراد الجماعات شبه العسكرية المسرحين المسجلين في قائمة الأشخاص الذين يجب مقاضاتهم، لم يخضعوا لأي تحقيق. وباستثناء بعض الزعماء المعروفين والذين تم تحديد هويتهم، يمكن لجميع المسرحين تقريباً أن يســـتفيدوا من مختلف فئات التدابير التي تضع حداً للإجراءات المتخذة ضدهم، بما فيها العفو. وتطرح هذه الحالة مشاكل خطيرة من زاوية مستوى الإفلات من العقاب.

٧٦- ووقفت دوائر المدعي العام على أوجه القصور والتناقض في تلك السياسات وبخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بـــين المؤسســـات وتنفيذ الالتزامات المعلنة تجاه الأشخاص الذين أُعيد تأهيلهم (الأشخاص المسرّحون الذين في سبيلهم إلى إعادة الاندماج في المجتمع) إضافة إلى العناية بالمشردين وبغيرهم من الضحايا. ولاحظت تلك الدوائر أيضاً الصعوبات التي تعترض الحصول على المعلومات والبيانات الرسمية وما يتعلق منها بالأراضي وإمكانيات الجبر. وشـــددت عـــلى ضـــرورة الاحترام الكامل لمبادئ العلنية والشفافية التي يجب أن تحكم تلك العمليات وقدمت توصيات للمؤسسات المعنية.

٧٧- ويذكر أنه خلال تلك السنوات، أُبلغ عدة مرات عن الروابط القائمة بين موظفي الدولة، وبخاصة أفراد الأمن، والجماعات شبه العسكرية وقدمت أدلة على ذلك. والسؤال المطروح يتعلق بكيفية تناول قضية مسؤولية الدولة، خلال التحقيقات، في عدد كبير من الجرائم التي ارتكبتها تلك الجماعات. ولم تضع الدولة آليات فعالة للنظر في هذه المشكلة أو في مسألة تفكيك الهياكل السرية، بما فيها الهياكل التي استفادت من دعم موظفي الدولة أو هيئاتها.

٧٨- ولا تزال الجماعات شبه العسكرية تمارس نفوذها في مختلف مناطق البلد باللجوء إلى الضغوط، والتهديدات والاتفاقات السرية الهادفة إلى التحكم في بعض جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية. وعلى الصعيد الوطني يذكر أن روابط هذه الجماعات مع ممثلي الدولة، بمن فيهم المسؤولون السياسيون والبرلمانيون مستمرة. ورُفعت شكاوى ضد مسؤولين عن إدارة الشؤون الإدارية للأمن - وهي هيئة المخابرات المدنية التابعة لرئاسة الجمهورية - التي يُزعم أنها قدمت دعماً لأنشطة مخابرات شاركت فيها جماعات شبه عسكرية. وفي مناطق عديدة من البلد تتحكم تلك الجماعات في جزء كبير من التجارة وغيرها من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة وتملك مساحات شاسعة من الأراضي والعديد من الممتلكات التي عادة ما تكون باسم شركات وهمية[٩].

٧٩- وفي الوقت نفسه، سُجلت انتهاكات لاتفاقات وقف الأعمال العدائية. ويضاف إلى ذلك الإبقاء على الهيكل العسكري للعديد من تلك الجماعات وحتى تجنيد أعضاء جدد أو إنشاء جماعات جديدة. وسجلت أمثلة على ذلك في العديد من مناطق البلد، وبخاصة في كاتاتومبو (نورتي دي سانتاندير) وبايي دال كاوكا ونارينيو وقرطبة. وتظل المراقبة التي تفرضها السلطات على المسرّحين موضع شك. وذكر أن عمليات اغتيال بعض المسرّحين الذين عُثر على جثثهم في سوكري قد تمت بأمر من الجماعات شبه العسكرية ذاتها لمنع هؤلاء الأشخاص من الإدلاء بمعلومات إلى السلطات بشأن ما ارتكبته تلك الجماعات سابقاً من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٨٠- ولا يزال على الدولة مواجهة تحدي تطهير مؤسساتها، وتفكيك الجماعات شبه العسكرية والمساءلة بشأن الأعمال التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير المشروعة وآثارها على الضحايا وأُسرهم، وذلك لتفادي تكرار الانتهاكات المرتكبة. وعلى الدولة من جهة أخرى أن تتجنب الجمود في هذا المجال وآثاره السلبية التي تحول دون إرساء سيادة القانون والوفاق الوطني. ويشكل عدم نص القانون على جزاءات ضد المسرحين الذين لا يتعاونون بشكل فعال، إضافة إلى الإفلات من العقاب في أكثرية الجرائم التي ارتكبتها الجماعات شبه العسكرية عاملين يجب التعجيل بالعناية بهما. وطالما لم تُعدل القوانين الجاري العمل بها، فإنه لا يمكن سوى لموقف نشط من جانب السلطة القضائية، وإرادة سياسية قوية وموارد وفيرة على نحو غير عادي أن تحد من الإفلات المتواصل من العقاب.

رابعاً - حالة الفئات المعرضة بصورة خاصة

٨١- في إطار الصراع المسلح، تعرض العديد من الأشخاص والمجتمعات المحلية التي تنتمي إلى فئات ضعيفة لانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. واستمرت الجماعات المسلحة غير المشروعة في تجاهل المبادئ الإنسانية. وتؤثر بعض السياسات الحكومية والإجراءات التي يتخذها بعض الموظفين أيضاً على حالة الفئات الضعيفة. وفي أكثرية الحالات، تفلت تلك الأفعال من العقاب.

٨٢- ونظراً إلى ضخامة الجرائم المرتكبة، سيجري تناول هذه المسألة بإسهاب في المرفق الرابع.

٨٣- واستمر تعرّض المدافعين عن حقوق الإنسان، وأعضاء المنظمات النسائية ومنظمات الضحايا، وزعماء المجتمعات المحلية، والمشردين والنقابيين للقتل، والتهديد وانتهاك حرية التعبير، وبخاصة من جانب الجماعات شبه العسكرية. واستمر انتهاك حقوقهم من جانب بعض موظفي الدولة، وبخاصة عن طريق الاحتجاز التعسفي أو التصريحات والاتهامات العامة.

٨٤- ويظل المشردون والعديد من أفراد المجتمعات المحلية المهددة بالهجمات أو بالتشريد فضلاً عن المعرضين إلى الحصار، في حالة ضعف. ورغم التقدم المحرز في تقديم المساعدة إلى المشردين، يظل استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية أحد التحديات الرئيسية الواجب على الحكومة مواجهتها. ولا تزال التدابير المتخذة لمكافحة العنف ضد المشردات غير كافية. وتعرضت المجموعات العرقية، وبخاصة السكان الأصليون والكولومبيون ذوو الأصول الأفريقية لعمليات إعدام خارج نطاق القضاء واغتيالات وتهديدات، واحتجاز تعسفي وأعمال عنف جنسي نسبت إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة وأحياناً إلى أفراد الأمن.

٨٥- وتدهورت حالة الأطفال بشدة، ويعود ذلك جزئياً إلى تفاقم سوء المعاملة والإيذاء الجنسي والضعف الناتج عن الفقر والتشرد. وتستمر الجماعات المسلحة غير المشروعة في تجنيد الأطفال. وكان ٣٠ في المائة من ضحايا الألغام البرية المدنيين من صغار الذكور والإناث. ويجب اتخاذ تدابير أكثر فعالية بشأن حالة الأطفال الذين شاركوا سابقاً في الصراع المسلح. وقد استخدم بعضهم للقيام بأعمال تجسس، كمخبرين أو كمرشدين للجيش.

٨٦- ورغم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين، لا يزال العنف والتمييز ضد المرأة قائماً، ولا سيما في مجالات الدخل، والعمالة، والمشاركة والصحة. وتعاني المرأة التي تنتمي إلى السكان الأصليين، والمرأة ذات الأصل الأفريقي، والمرأة التي تعيش في المجتمعات المحلية المعزولة، أو في حالة فقر مدقع، إضافة إلى المشردة، من الضعف الشديد وهي أكثر عرضة للبغاء وللاتجار بها. ولا تزال نساء عديدات هدفاً لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والقتل، والتهديد والعنف الجنسي. وتعرض المثليات، والمثليون، ومشتهو الجنسين والمتشبهون بالجنس الآخر "للتطهير الاجتماعي"، والإعدام خارج نطاق القضاء، والقتل والاحتجاز التعسفي.

٨٧- ونشر معلومات أو آراء عن الصراع المسلح وحقوق الإنسان يعرض الصحفيين للخطر والوصم. ففي عام ٢٠٠٥، كاد عدد التهديدات الموجهة ضد الصحفيين يتضاعف[١٠]، الأمر الذي أدى بالكثير منهم إلى المنفى وإلى تشديد الرقابة الذاتية. وقتل صحفيان. وسجلت عدة حالات مارس فيها موظفون حكوميون ضغوطاً على الصحفيين وأفلتوا في غالبيتها من العقاب. وتعرض أعضاء الأحزاب السياسية وزعماؤها للاعتداءات والقتل. ولوحظت زيادة في هذه الاعتداءات والتهديدات قبل الانتخابات.

٨٨- ويؤثر اكتظاظ السجون بشكل خطير على المحتجزين. ويمثل القصور في الخدمات العامة، وصعوبات الوصول إلى السجون ومواقعها إضافة إلى عدم كفاية إمكانيات العمل والتعليم داخلها انتهاكات لحقوق السجناء.

٨٩- واحتجزت الجماعات المسلحة غير المشروعة العديد من الأشخاص كرهائن. ويوجد في الوقت الراهن آلاف الأشخاص المحتجزين كرهائن[١١]. ولا يزال الإفلات من العقاب قائماً في حالات الاختفاء ورغم التقدم المحرز على مستوى التشريعات، تظل التحقيقات بشأن الأشخاص المختفين غير مرضية.

٩٠- وتعرض ممثلو السلطات المحلية وبخاصة أعضاء المجالس البلدية، وبنسبة أقل رؤساء البلديات الحاليون والسابقون للقتل والتهديد. كما عانى المدعون العامون والقضاة وأمناء المظالم على الصعيدين الوطني والمحلي من الصراع المسلح وتعرضوا لمحاولات اغتيال وتهديدات وبخاصة عند توليهم التحقيقات المتصلة بالجماعات المسلحة غير المشروعة. وكان من اللازم في بعض الأحيان ترحيلهم لأسباب أمنية.

خامساً - السياسات العامة وتنفيذ التوصيات

٩١- تقدمت المفوضة السامية خلال السنوات الثلاث الأخيرة بتوصيات ملموسة عاجلة للمسؤولين عن السلطات العامة الثلاث وهيئات المراقبة المكلفة بحماية حقوق الإنسان والقطاعات الممثلة للمجتمع المدني، والمجتمع الدولي والجماعات المسلحة غير المشروعة.

٩٢- وتنبع تلك التوصيات من الاستنتاجات المستخلصة من ملاحظات تحليلية ومنهجية ومن الحوار مع سلطات الدولة وهيئات المجتمع المدني فضلاً عن المعلومات التي قدمتها هذه الجهات. ويحظى تنفيذ التوصيات بالدعم والمتابعة من جانب مكتب المفوضية السامية في كولومبيا.

٩٣- وكانت لجنة حقوق الإنسان، في بيان رئيسها بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الذي أقرته بتوافق الآراء، قد طلبت من الحكومة "مواصلة جهودها للتوصل إلى نتائج فورية وضمان إدماج التوصيات إدماجاً كاملاً وبصورة متسقة في جميع مجالات السياسات العامة"[١٢].

٩٤- وشددت الحكومة، والمجتمع الدولي، وبخاصة مجموعة البلدان المؤيدة لإعلان لندن الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وإعلان كرتاخينا الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ومنظمات المجتمع المدني التي تتألف منها لجنة متابعة عملية لندن وكرتاخينا، على أهمية توصيات المفوضة السامية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وضعت اللجنة برنامج عمل لعام ٢٠٠٦ أوضحت فيه أن "التعاون الدولي أداة إضافية لتنفيذ توصيات" المفوضية السامية. واتُّفق على أن يتناول ذلك التعاون أساساً متابعة تنفيذ التوصيات، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وحماية المجتمعات المحلية المهددة والإفلات من العقاب.

٩٥- وفيما يلي تحليل للأنشطة المنجزة في عام ٢٠٠٥ توخياً لتنفيذ التوصيات. وفي نهاية السنة، كانت نتيجة التنفيذ متباينة. فقد تمكنت بعض هيئات الدولة من بذل جهود دؤوبة للمضي قدماً بعملية التنفيذ. وفي حالات أخرى، لم تتخذ تدابير جوهرية ملائمة في حينها. وبالتالي لا تزال هناك عدة تحديات يجب مواجهتها وإجراءات يجب اتخاذها في إطار عملية تنفيذ التوصيات (انظر الفصل السادس والمرفق الأول).

الوقاية والحماية

٩٦- أحاطت المفوضة السامية علماً بالتعليمات والترتيبات المعتمدة لتنظيم بعض إجراءات لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين المؤسسات ولتوضيح طبيعة ذلك الإنذار لأفراد قوات الأمن. وتشكل تلك التدابير مرحلة لازمة ومشجعة غير أنها لا يمكن أن تعوض عن عدم وجود أحكام منظمة لهيكل اللجنة وأدائها[١٣] وهي الأحكام التي جرت التوصية باعتمادها. وبينما تملك اللجنة موارد قدمتها مؤسساتها، لا يزال نظام الإنذار المبكر[١٤] التابع لمكتب أمين المظالم يعتمد بالكامل تقريباً على التعاون الدولي. وتمرّ فترة طويلة دوماً بين نشر نظام الإنذار المبكر تقارير عن المخاطر واستجابة اللجنة له. وسجلت في عدة حالات جرائم نبهت إليها التقارير المتعلقة بالمخاطر و لم تحولها اللجنة إلى علميات إنذار مبكر. و لم تنفذ التوصية الداعية إلى فرض جزاءات على الموظفين الذين لا يستجيبون للإنذار المبكر الصادر عن اللجنة.

٩٧- وفيما يتعلق بوسائل تأمين الاستمرار في تنفيذ برنامج الحماية الذي وضعته وزارة الداخلية، تلاحظ المفوضة السامية بارتياح أن البرنامج قد موّل أساساً في عام ٢٠٠٥ باعتمادات من الميزانية الوطنية. وتحيط علماً بزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للسنة المالية ٢٠٠٦. غير أنه لا تزال هناك مشاكل ترتبط بالبطء وعدم الكفاءة في تقييم المخاطر. ويجب أيضاً تبديد الشكوك الناجمة عن بعض سلوك إدارة الشؤون الإدارية للأمن[١٥].

٩٨- وأصدر المجلس الاستشاري المكلف بالرقابة الداخلية على الهيئات الرسمية التعميم رقم ٥ لعام ٢٠٠٥ الذي يطلب فيه بإلحاح من موظفي السلطة التنفيذية احترام العمل الفردي والجماعي للمدافعين عن حقوق الإنسان. كما طلب فيه إيلاء الأولوية لتنفيذ قانون الأحكام التأديبية الموحد المتعلق بالأخطاء التي تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. غير أن التعميم لا ينص على إمكانية توقيع جزاءات في حالة عدم احترام الأوامر الرئاسية المتعلقة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وفقاً لأحكام الفقرة ٥٣ من المادة ٤٨ من القانون السالف الذكر. وباشرت النيابة العامة للمرة الأولى دعوى جزائية بشأن أفعال يمكن أن تشكل انتهاكاً للأمر الرئاسي ٠٧.

٩٩- وتنوه المفوضة السامية باتخاذ تدابير خاصة وعاجلة لصالح اثنين من مجتمعات السكان الأصليين الاثنى عشر المهددة بالفناء التي كانت المفوضة السامية قد أشارت إليها في تقريرها السابق. ويلاحظ عدم وجود أية تدابير وقاية وحماية للمجتمعات العشرة المتبقية ولا تقييم لمستوى الخطر الذي تتعرض له. ولا توجد أية سياسة عامة شاملة بشأن هذه المسألة تمكن من تقديم المساعدة الفورية لتلك المجتمعات المحلية.

١٠٠- وتعتبر المفوضة السامية الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ المشروع الحكومي الخاص بمجتمعات محلية أخرى مهددة، وعددها ١١ مجتمعاً، أنشطة إيجابية. وتحيط علماً باعتماد الخطة الوطنية للعناية بالمشردين. وتوجه الانتباه إلى أحكام المحكمة الدستورية بشأن تطبيق قرارها T-025 الصادر في عام ٢٠٠٤. فقد اعتبرت المحكمة في ثلاثة أحكام أصدرتها في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أن إجراءات الحكومة[١٦] لا تزال قاصرة عن تلبية المتطلبات التي حددت لضمان حد أدنى من الحماية لتلك المجتمعات المحلية. ورغم أن الجهود الهامة التي بذلت على مستوى الميزانية قد حققت نتائج ملموسة، فإنه يلزم مواصلة التقدم بصورة تدريجية وفعالة. وكتدبير إيجابي، اعتمدت الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر وثيقة سياسة عامة صادرة عن المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية[١٧] استجابة لطلبات المحكمة.

١٠١- ولا تتوفر أية معلومات عن تقديم أمين المظالم والمدعي العام خطة لتعزيز وجودهما في البلد. وأعلن المدعي العام أنه سيجري تقييماً داخلياً لتحديد احتياجاته بشكل دقيق حتى يقدم طلباً مناسباً للسلطات المعنية.

١٠٢- وفيما يتعلق بالنظر في محفوظات المخابرات العسكرية الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، لم يسجَل أي تقدم يذكر، رغم الجهود التي يبذلها المدعي العام وتصميمه. وإلى حد الآن، لم تسهم وزارة الدفاع في تحديد المعايير والشروط المستخدمة في تسجيل البيانات، وفترة الاحتفاظ بها وغيرها من الجوانب.

١٠٣- وتثني المفوضة السامية على إبرام الاتفاق الإطاري للتعاون بين مكتب المفوضية ووزارة الدفاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وهو الاتفاق الذي كانت قد أوصت به منذ ما يربو على عامين. وينص ذلك الاتفاق على إعداد دراسة تتناول التقدم المحرز في تدريس القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لأفراد قوات الأمن بأسلوب شامل ومنهجي وعملي.

الصراع المسلح الداخلي

١٠٤- في عام ٢٠٠٥، واصلت الجماعات المسلحة غير المشروعة - أي القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس - وغيرها من جماعات المغاوير والجماعات شبه العسكرية ممارسة أعمال تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وتمادت الجماعات في تجاهل توصيات المفوضة السامية، ولم تمتنع بالتالي عن شن هجمات ضد السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وأفراد الجماعات العرقية وغيرها من الجماعات الضعيفة.

١٠٥- ولم تستجب الجماعات المسلحة غير المشروعة للتوصية الرامية إلى الإفراج فوراً ودون أية شروط عن جميع الرهائن. ولم تعترف أيضاً بالضمانات التي ينص القانون الإنساني الدولي على توفيرها للأشخاص المحرومين من حريتهم بسبب النزاع. وواصلت تلك الجماعات زرع الألغام المنزلية الصنع، على نحو عشوائي في المدارس وفي المناطق الزراعية وفي البيوت وفي الممرات المؤدية لمناطق المجتمعات المحلية.

١٠٦- وكانت قوات الأمن أثناء العمليات التي تشنها لاستعادة السيطرة على الأراضي ومكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة، تستخف أحياناً بالمبادئ الإنسانية المتمثلة في التحديد والتمييز والتناسب وحماية المدنيين.

١٠٧- وتلاحظ المفوضة السامية أن دولة كولومبيا لم تدرس إمكانية سحب تحفظها على المادة ١٢٤ من نظام روما الأساسي المتعلق بجرائم الحرب.

١٠٨- ورغم أن الجماعات شبه العسكرية، أعلنت وقف الأعمال العدائية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، فقد استمرت في خرق ذلك الالتزام. وارتكبت سلسلة خروق للقانون الإنساني الدولي إضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان بسبب تغاضي موظفي الدولة، رغم أن عدد الانتهاكات قل مقارنة بالسنوات السابقة.

١٠٩- وتحيط المفوضة السامية علماً باعتماد القانون ٩٧٥ لعام ٢٠٠٥ الذي يضع الإطار القانوني لإعادة إدماج أفراد الجماعات المسلحة غير المشروعة. وينص القانون على منح مزايا قضائية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة، وفقاً

لبعض الشروط، وبخاصة تخفيض فترة الحرمان من الحرية التي يمكن أن تتراوح الآن بين خمسة وثمانية أعوام. ورغم أن بعض الملاحظات التي صاغها مكتب المفوضية في كولومبيا قد أُخذت في الحسبان، لا يتضمن القانون العناصر الأساسية المطلوبة ليتماشى مع الالتزامات الدولية ويمنع الإفلات من العقاب. ولا يشمل القانون الآليات الملائمة لضمان إسهام المسرّحين إسهاماً فعلياً في ضمان حقوق الضحايا في معرفة الحقيقة وإقامة العدل وجبر الأضرار. ولا يراعي القانون بما فيه الكفاية أيضاً خصوصية حالة النساء والأطفال من الجنسين والأقليات العرقية[١٨].

سيادة القانون والإفلات من العقاب

١١٠- اعتمد الكونغرس القانون المنظم للحق في المثول أمام القضاء الذي ينص عليه الدستور. ويستجيب بذلك للتوصيات الدولية في هذا المجال. والأمر الإيجابي هو اعتماد الكونغرس القانون ٩٨٤ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٩].

١١١- واعتمد الكونغرس، في عام ٢٠٠٥، القانون ٩٧١ الذي ينظم أداء آلية البحث الفوري عن ضحايا عمليات الاختفاء القسري. ويُؤمل أن تمكن هذه الآلية من العثور على المفقودين وتجاوز العوائق المرتبطة باستخراج الجثث وتحديد هويتها. كما اعتمد الكونغرس القانون ٩٨٥ الذي ينص على تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص، والقانون ٩٨٦ الذي يتضمن تدابير لحماية ضحايا عمليات الاختطاف وأسرهم. وسيشكل اعتماد الكونغرس عدداً من مشاريع القوانين، التي ينظر فيها في الوقت الراهن، خطوة إيجابية نحو حماية حقوق الإنسان[٢٠].

١١٢- وتحيط المفوضة السامية علماً بالتصديق على عدد من المعاهدات، لا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٨٢) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، واتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

١١٣- وتتابع المفوضة السامية باهتمام تطور النظر في مشروع قانون قدم عدة مرات ويتعلق بحمل وبيع الأسلحة والذخائر والمتفجرات، ويسمح للأشخاص الطبيعيين بحيازة وحمل الأسلحة التي تستخدمها قوات الأمن. كما قُدم مشروع قانون ينص على وضع إجراء خاص لتصحيح سندات الملكية العقارية غير السليمة أو غير الكاملة. غير أنه لا ينص على الآليات اللازمة لضمان استعادة المشردين للممتلكات التي سُلبت منهم.

١١٤- وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، أحاط مكتب المفوضية علماً بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة للتمكن من فتح تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي. ويتعلق الأمر أساساً بإصدار أوامر توقيف ولوائح اتهام. ولا تزال ضآلة عدد الأحكام القضائية وعدم الفعالية في تحديد المسؤوليات مصدر قلق. وخلال السنة الجارية، لم تجتمع اللجنة للوقوف على إجراءات ونتائج التحقيقات الجارية. وركزت جهودها على تحليل الاقتراح الذي أدى إلى اعتماد وثيقة سياسات عامة لمكافحة الإفلات من العقاب. ويؤمل أن تستند تلك السياسات إلى نهج متكامل يراعي العناصر الهيكلية وعناصر الإفلات من العقاب.

١١٥- وفيما يتعلق بنظام التطوير الوظيفي لموظفي مكتب النائب العام، ينبغي الإشارة إلى الأمر ١٣١ الصادر عن المحكمة الدستورية والذي يقضي بتطبيق ذلك النظام قبل تموز/يوليه ٢٠٠٦ توخياً لضمان استقراره. وصادقت اللجنة الوطنية المكلفة بإدارة النظام الوظيفي للمدعين على سلسلة من اللوائح التي لم تطبق إلى حد الآن.

١١٦- ولم يبدأ النظر في التحليل الذي قدمه مكتب المفوضية ومكتب نائب الرئيس في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بشأن الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للنائب العام إلا في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام. ويؤمل أن تعتمد تدابير مؤسسية لإيلاء الأولوية للتوصيات التي جرت صياغتها والمبادرة إلى تنفيذها.

١١٧- وعانى أداء برنامج النائب العام لحماية الضحايا والشهود من ضعف خطير في عام ٢٠٠٥ وكان ذلك يرجع جزئياً إلى العجز في الموارد. ووضع مشروع قانون بشأن ذلك البرنامج وتنفيذه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يقوم النائب العام الجديد بتحليله ومناقشته وتعزيزه توخياً لوضع إطار قانوني يضمن فعالية البرنامج.

١١٨- وتحيط المفوضة السامية علماً بمختلف التعليمات والتعاميم التي أصدرتها سلطات الأمن بشأن الاحتجاز وغيره من المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي. غير أنه أشيرَ إلى عمليات احتجاز نفذتها قوات الأمن لا تتماشى مع تلك القواعد. ويبدو أن المسؤولين عنها لم يتعرضوا لجزاءات. ومن جهة أخرى، هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في مفهوم التلبس بالجريمة لتفادي التعسف في تأويل وتطبيق هذا المفهوم في الوقت الحاضر.

١١٩- وليس ثمة ما يفيد أن وزارة الدفاع قد نفذت المادة ١٦٤ من القانون ٨٣٦ لعام ٢٠٠٣ التي تقضي بالوقف عن العمل كتدبير وقائي في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وواصلت المحاكم العسكرية النظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي نُسبت إلى قوات الأمن. وفي حالات عديدة، أحال المدّعون العامون إلى المحاكم العسكرية قضايا كانت ضمن اختصاصهم أو امتنعوا عن إعلان اختصاصهم فيها. وكان المجلس الأعلى للقضاء قد بت في غالبية حالات تنازع الاختصاص الناشئة لصالح القضاء العادي، مراعياً بذلك أحكام القضاء الدستوري وتوصية المفوضة السامية.

١٢٠- وفيما يتعلق بممارسة السلطة التأديبية الموكلة إلى المدعي العام[٢١]، لاحظ مكتب المفوضية في كولومبيا أن المدعي العام لم يلجأ إلى ممارسة تلك السلطة في بعض القضايا التي كانت خطورتها تستدعي ذلك. وأعلن مكتب المدعي العام أخيراً استعداده لإعادة النظر في تلك القضايا، وممارسة اختصاصه بحسب الاقتضاء.

١٢١- وتصر المؤسسة الوطنية للسجون وأماكن الاحتجاز على إنكار وجود ممارسات في السجون تنال من الحقوق الأساسية للأشخاص المحرومين من حريتهم. ولم يصادَق رسمياً إلى حد الآن على برامج التدريب التي وضعها مكتب المفوضية السامية لصالح المدرسة الوطنية لموظفي السجون في إطار مشروع التعاون. ولم تُدرَج بعد حقوق الإنسان في اللوائح وفي الممارسات المعمول بها في السجون. ورغم التصريحات الرسمية الصادرة عن المؤسسة الوطنية للسجون وأماكن الاحتجاز، تظل نتائج تنفيذ التوصيات التي قدمها مكتب المفوضية في كولومبيا في إطار مشروع التعاون غير كافية.

١٢٢- وبعد مرور سنة على إنشاء النائب العام الوحدة الفرعية الخاصة المكلفة بالتحقيق في الروابط القائمة بين موظفي الدولة والجماعات المسلحة غير المشروعة، لم تحدد الوحدة الفرعية بعد طبيعة أعمالها وصلاحياتها واختصاصاتها. ولم تتلق بعد الموارد اللازمة لأدائها. وبالتالي لم تُجرِ أي تحقيق. ومن جهة أخرى، لم يقم مكتب النائب العام بالتعديل اللازم لنظام المدعين المنتدبين لدى قوات الأمن وهيئات الأمن الأخرى لتعزيز استقلالهم وتفادي اتخاذ مكاتب تلك الهيئات مقراً لهم.

١٢٣- وأحاطت المفوضة السامية علماً بإرسال القيادة العامة لقوات الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٥ تعميماً تؤكد فيه من جديد أهمية اتخاذ تدابير لإنهاء أية صلة بين أفراد قوات الأمن وجماعات الدفاع عن النفس. ولا توجد بيانات عن مدى تطبيق ذلك التعميم. ولم يسجَّل أي تقدم يذكر في التفكيك الفعلي للجماعات شبه العسكرية.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية[٢٢]

١٢٤- يظل عدم التكافؤ والفقر المتفشي التحديين الرئيسيين اللذين يجب على الدولة الكولومبية أن تواجههما في إطار السياسات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا يتعلق الأمر فقط بعدم التكافؤ بين الفقراء والأغنياء بل كذلك بين سكان المدن وسكان الريف، وبين الرجال والنساء وبين المناطق والمقاطعات. ويطال عدم التكافؤ أيضاً المجتمعات المحلية للسكان الأصليين والكولومبيين ذوي الأصول الأفريقية. وعلى الصعيد الاقتصادي، يلاحظ أن عدم التكافؤ واسع الانتشار. وبديهي أن السياسات العامة المنتهَجة توخياً لتقليصه غير فعالة. ولم يسجَّل أي تقدم يذكر في هذا المجال.

١٢٥- ولم تتحسن حالة الفقر. ذلك أن أكثر من نصف السكان ما زالوا يعيشون في ربقة الفقر. أي أن ما يربو على ٢٠ مليون كولومبي يعيشون في ظروف تجعل حقوقهم غير مضمونة. وبديهي أنه يجب على الدولة أن تبذل قصارى جهودها لمباشرة مكافحة آفة الفقر بأسلوب بناء. وفي عام ٢٠٠٤، أنشأت الحكومة بعثة مكافحة الفقر داخل وزارة التخطيط الوطني. غير أن مختلف القطاعات التي تعنى بالقضية لم تفلح بعد في الاتفاق بشأن الأساليب المتبعة لقياس حجم الفقر.

١٢٦- واستناداً إلى الإحصاءات الرسمية، انخفضت نسبة البطالة على المستوى الوطني خلال السنوات القليلة الماضية في حين أن نسبة البطالة الجزئية لا تزال مرتفعة جداً (أكثر من ٣٠ في المائة). ولم تمكِّن السياسات العامة المعتمدة في هذا المجال من خلق فرص عمل جديدة ثابتة وجيدة. ولا تزال أوجه عدم المساواة قائمة في العمالة بين الرجال والنساء.

١٢٧- وعلى الصعيد الوطني، سُجلت زيادة طفيفة في عدد الأشخاص الملمّين بالقراءة والكتابة. وانخفضت نسبة الأمية من ٨ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٤. غير أن النسبة ارتفعت لدى الشرائح المحرومة من السكان من ٤ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠٠٣. وزاد عدد الأماكن المتاحة في التعليم العام زيادة كبيرة غير أن التوصية بجعل التعليم الابتدائي مجانياً ومتاحاً للجميع لم تنفذ.

١٢٨- وفي مجـــال الصحة، سُجلت زيادة في عدد الأشخاص الخاضعين للنظام المدعوم ولنظام الاشتراك. غير أن عدد الأشخاص المحرومين من الضمان الاجتماعي في المجال الصحي مرتفع جداً (يفوق ٣٠ في المائة). وبالتالي فإنه لا يزال هناك الكثير مما يُنتظر إنجازه في مجال إتاحة الاستفادة من الخدمات الصحية.

١٢٩- وتفاقمت مشكلة القصور في بناء المساكن الاجتماعية للشرائح ذات الدخل المنخفض. ولا توجد سياسة عامـــة تهدف إلى ضمان الحق في السكن. والشرائح المرتفعة الدخل هي المستفيد الأول من المساعدات المتوفرة في قطاع السكن.

١٣٠- وفي آذار/مـــارس ٢٠٠٥، اعـــتُمدت الوثـــيقة الرسمـــية المعنونة المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ٩١ (*CONPES 91*)[٢٣] والتي تتضمن التزامات كولومبيا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وهو أمر إيجـــابي. غير أن النتائج الملموسة التي تم بلوغها إلى حد الآن تظل غير كافية وبخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفقر، ومجانـــية التعليم، ووفيات الأمهات وبعض جوانب المساواة بين الجنسين. وخلال السنة الجارية، قدمت الحكومة وثيقة عمل معنونة *رؤية لكولومبيا حتى عام ٢٠١٩ (Visión Colombia 2019)* وتعرض السياسات العامة المتوخاة حـــتى عام ٢٠١٩، وهي سنة الاحتفال بالذكرى المئوية الثانية للاستقلال. غير أن التزامات الدولة تجاه الأهداف الإنمائية للألفية لم تعرض بوضوح ولا سيما فيما يتعلق باستئصال شأفة الجوع، ومجانية التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين والمسائل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

ترويج ثقافة حقوق الإنسان

١٣١- تلاحظ المفوضة السامية وجوب بذل مزيد من الجهود لترسيخ محافل ثابتة للحوار بين الحكومة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. غير أن برنامج الاجتماعات الذي وضعته السلطات والمجتمع المدني للنهوض بحوار دائم وبنّاء لم ينفّذ. واقتصرت الاجتماعات بصفة عامة على النظر في مشاكل وجوانب محددة. ووضعت وزارة الداخلية ومكتـــب نائـــب الرئيس آليات على المستوى الإقليمي بغية إدراج حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الخطط الإنمائية للمقاطعات والبلديات. غير أن عدم وجود سياسات شاملة حدَّ من فعالية تلك المبادرات.

١٣٢- وفـــيما يـــتعلق بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، لم يتحقق تقدم على النحو المرجو. وخلال الأشهر الأولى من العام، عُقدت جلسات عمل بين الحكومة، وبعض منظمات المجتمع المدني[٢٤] ومكتب المفوضية السامية في كولومبـــيا. وتوقفـــت تلـــك الجلسات في أيار/مايو. وعرضت المفوضية السامية مساعيها الحميدة لحل بعض الخلافات. وفي نهاية السنة، استُؤنف الحوار وشمل شرائح اجتماعية أخرى.

١٣٣- وينـــبغي الإشارة إلى التقدم المحرز في خطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان نتيجة لجهود وزارة التعليم ودوائـــر أمـــين المظالم. ولم تعتمد الوزارة بعد تلك الخطة ولم تبرم الاتفاقات المؤسسية اللازمة لسريان مفعولها. وأشارت الحكومة إلى أنها ستستكمل الخطة وتعممها في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا

١٣٤- تلاحظ المفوضة السامية أنه لم يسجَّل أي تقدم في وضع نظام إحصاء عام يغطي بصورة ملائمة انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي. وأعلنت الحكومة وجود اتصالات بين بعض هيئات الدولة بغية إعداد خطة عمل. وستتناول الخطة وضع نظام معلومات موحد يغطي بعض جوانب حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا تشمل ولاية مرصد حقوق الإنسان التابع لمكتب نائب الرئيس حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي وبعض فئات انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

١٣٥- وفي نهاية النصف الأول من السنة، قدم نائب الرئيس إلى مكتب المفوضية في كولومبيا جدولاً زمنياً مقترحاً لتنفيذ توصيات المفوضة السامية. ولضمان تطبيقه وتيسير متابعته، اقترحت المفوضية السامية أسلوباً يمكّن من تحديد التدابير ومؤشرات التنفيذ تحديداً واضحاً وتمت الموافقة على هذا الاقتراح. ولم تقم الحكومة بتعجيل مراجعة التوصيات في النصف الثاني من العام. ولم تبدأ اجتماعات متابعة تنفيذ التوصيات إلا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣٦- وأظهرت بعض مؤسسات الدولة اهتماماً مستمراً بالاستفادة من خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا. ولم تستفد مؤسسات أخرى، وبخاصة السلطة التنفيذية، استفادة كاملة من تلك الخدمات، وهي الاستفادة التي أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان أهميتها في بيانه الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

سادساً - التوصيات

١٣٧- تلاحظ المفوضة السامية أنه ينبغي مواصلة عملية تنفيذ التوصيات، وفقاً لما ورد في بيان رئيس اللجنة. ويجب أن يحفز التقدم الذي سجلته بعض مؤسسات الدولة في عام ٢٠٠٥ على بذل مزيد من الجهود في عام ٢٠٠٦. ويتطلب ذلك اتباع نهج متسق فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة، والمسائل قيد النظر والآجال المحددة. ويرد النص الكامل للتوصيات التي تمت صياغتها لعام ٢٠٠٦ في المرفق الأول.

١٣٨- وفي إطار المساهمة في عملية تنفيذ التوصيات، تشجع المفوضة السامية الدولة على إيلاء عناية خاصة للتوصيات التالية:

١٣٩- تشجع المفوضة السامية الحكومة على إعداد واعتماد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تشمل منظوراً جنسانياً، بالتعاون مع شرائح واسعة من المجتمع المدني. ويجب أن تتضمن الخطة العناصر اللازمة للتنفيذ الوافي للتوصيات التي لم تنفَّذ بعد.

١٤٠- تشجع المفوضة السامية السلطة التنفيذية على اعتماد تدابير فعالة لمنع حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والتحقيق فيها.

١٤١- تدعو المفوضة السامية الحكومة والكونغرس إلى إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات المتعلقة بتسريح وإعادة تأهيل أفراد الجماعات المسلحة غير المشروعة لتكون أكثر تمشياً مع المعايير والمبادئ الدولية

المتعلقة بحق الضحايا في إقامة العدل وفي جبر الضرر مع المراعاة الكاملة لخصوصية حالة النساء والأطفال والأقليات العرقية. كما تدعو رئيس الجمهورية إلى اعتماد التدابير اللازمة لكسر أية صلة بين موظفي الدولة وأفراد الجماعات شبه العسكرية وتفكيك الهياكل شبه العسكرية تفكيكاً فعلياً.

١٤٢- وتشجع المفوضة السامية الحكومة على اعتماد وتنفيذ سياسة عامة لمكافحة الإفلات من العقاب بما في ذلك تعديل التشريع المتعلق بالعنف المترلي والعنف القائم على نوع الجنس. كما توصي بإلحاح السلطة القضائية وبخاصة المدعي العام على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وخروق القانون الإنساني الدولي ومجازاة مرتكبيها على وجه السرعة وعلى النحو الملائم.

١٤٣- وتحث المفوضة السامية الكونغرس والحكومة على تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية متسقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبخاصة الحد من عدم التكافؤ، ومحاربة الفقر المدقع والتأمين الفعلي للحق في الصحة والتعليم والعمل والسكن.

١٤٤- وتحث المفوضة السامية الدولة على تطبيق كافة هذه التوصيات بأسلوب منسق ومتسق وفعال، وتشجع نائب رئيس الجمهورية على أن ينشر في عام ٢٠٠٦ البرنامج الزمني لتنفيذ هذه التوصيات، مع تحديد التدابير المتوخاة ومؤشرات التقدم، بالاستفادة من خدمات المشورة والتعاون التقني التي يقدمها مكتب المفوضية في كولومبيا.

١٤٥- وتواصل المفوضة السامية توجيه مطالباتها التالية، مع التشديد، إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة.

١٤٦- تطالب المفوضة السامية قادة وأعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، وغيرها من جماعات المغاوير والجماعات شبه العسكرية، باحترام حق جميع المدنيين في الحياة والسلامة الشخصية والحرية الفردية. وتحث هذه الجهات خصوصاً على الامتناع في كل الأوقات عن مهاجمة المدنيين وشن عمليات عشوائية، وعن ممارسات الاختطاف وتجنيد الأطفال والاعتداء الجنسي والأعمال الإرهابية غير المقبولة. ولذلك، تطالب المفوضة السامية أيضاً بأن يوجِّه الزعماء أوامر واضحة إلى جميع أعضاء مجموعاتهم وأن يفرضوا احترام قواعد القانون الإنساني.

١٤٧- وتطالب المفوضة السامية القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، والقوات الموحدة الكولومبية للدفاع عن النفس، وغيرها من الجماعات المسلحة غير المشروعة، بإطلاق سراح جميع الرهائن فوراً دون قيد أو شرط. كما تدعو هذه الجهات إلى الاعتراف، دون قيود، بالضمانات المكفولة بموجب القواعد الإنسانية للأشخاص الآخرين المحرومين من حريتهم لأسباب تتعلق بالصراع المسلح الداخلي.

١٤٨- وتطالب المفوضة السامية بأن يفي أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني بالالتزامات الدولية التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها.

١٤٩- وتـــرى المفوضة السامية أن هناك أهمية حيوية للبحث عن تسوية للصراع المسلح الداخلي. وفي هذا الصدد:

١٥٠- تطلب المفوضة السامية إلى جميع الجماعات المسلحة غير المشروعة أن تعلن وتنفذ وقفاً فعلياً للأعمال العدائـــية، وتطلـــب إلى الحكومـــة أن تـــرد بالمثل. وتحث المفوضة السامية أيضاً على المضي قدماً في الحوار والمفاوضـــات بين الحكومة والجماعات المسلحة غير المشروعة، لإنهاء الصراع المسلح الداخلي وتحقيق سلم دائم. وتؤكد من جديد ضرورة منح الأولوية في هذا الحوار وهذه المفاوضات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

١٥١- وتعتقد المفوضة السامية اعتقاداً راسخاً أن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ستتحسن تحســـناً ملموساً إذا نُفذت التوصيات تنفيذاً متسقاً وشاملاً. ويجب أن تحفز بعض أوجه التقدم المحرزة في عام ٢٠٠٥ على بذل مزيد من الجهود في عام ٢٠٠٦ وفي المدى الأطول. وتوصي المفوضة السامية بتجديد ولاية مكتبها في كولومبيا قبل موعد انقضائها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بوقت كافٍ.

ANNEXES

Annex I

2006 RECOMMENDATIONS

Prevention and protection

1. The United Nations High Commissioner for Human Rights encourages the Government to elaborate and adopt, in conjunction with broad sectors of civil society, a national plan of action on human rights, which should include a gender focus. This plan should incorporate whatever elements are necessary for the satisfactory implementation of outstanding recommendations.

2. The High Commissioner reiterates the need for the Government to develop a public system of statistics to adequately cover, according to international standards, the different kinds of human rights violations and breaches of international humanitarian law.

3. The High Commissioner urges the executive branch to take effective measures to prevent and investigate the perpetration of extrajudicial executions and enforced disappearances.

4. The High Commissioner encourages the Government to adopt norms regulating the functions of the Inter-institutional Early Warning Committee (CIAT) and appropriate responses to risk reports, and imposing sanctions when alerts are not acted upon. She also encourages the Government and Congress to provide timely budget allocations in order to ensure the efficient operation of the Early Warning System (SAT) of the Ombudsman's Office.

5. The High Commissioner encourages the Government to enforce the Constitutional Court's ruling No. T-025 of 2004 and to devote the necessary resources to finding lasting solutions to the displacement problem. She reiterates the need to take special and urgent measures to defend indigenous communities at risk of extinction, within the framework of a comprehensive policy offering them adequate prevention and protection. She also encourages the Procurator-General and the Ombudsman to ensure their presence among communities at risk, in particular in areas inhabited by indigenous, Afro-Colombian or displaced populations.

6. The High Commissioner encourages the Government to promote legislation that adequately regulates the use of military intelligence records, including a procedure for annual review by the Office of the Procurator-General. She urges the Ministry of Defence to cooperate with the Procurator-General in order to identify criteria, parameters and relevant methods in order to exclude from the records all erroneous or tendentious data concerning human rights defenders and organizations.

7. The High Commissioner urges the Government and the Office of the Procurator-General to make sure that public servants who fail to pay due respect to the work of human rights defenders are prosecuted and penalized. She also encourages the Government to take suitable measures to deal with the problems of delays and inadequate risk assessment in programmes for the protection of human rights defenders and other groups.

8. The High Commissioner encourages the Government to guarantee the full exercise of political rights and fundamental freedoms of opinion and expression during the 2006 elections. She also encourages the authorities to ensure that those taking part in the elections have duly clarified their legal status.

The internal armed conflict

9. The High Commissioner urges the leaders and other members of the FARC-EP, ELN, AUC and other guerrilla and paramilitary groups to respect the right to life, personal integrity and individual liberty of all civilians. They are especially urged to abstain at all times from attacks on the civilian population and indiscriminate attacks, the unacceptable practices of kidnapping, recruitment of children, sexual violence, and acts of terrorism. To that end she demands that the leaders issue clear orders to all members of their groups to ensure obligatory observance of humanitarian norms.

10. The High Commissioner urges the FARC-EP, ELN, AUC and other illegal armed groups immediately and unconditionally to free all persons held hostage. She also urges them to recognize, without restrictions, the guarantees established under humanitarian norms for persons deprived of their liberty for reasons related to the internal armed conflict.

11. The High Commissioner urges the leaders and other members of the FARC-EP and ELN to fulfil international obligations prohibiting the use, storage, production and transfer of anti-personnel mines.

12. The High Commissioner urges all those directly participating in the hostilities to fully observe the humanitarian principles of limitation, distinction, proportionality and protection of the civilian population, and to guarantee humanitarian access to exposed populations.

13. The High Commissioner calls upon all the illegal armed groups to declare and implement an effective cessation of hostilities, to be reciprocated by the Government. She also calls for progress in the process of dialogue and negotiations between the Government and the illegal armed groups, in order to overcome the internal armed conflict and reach a lasting peace. She reiterates the need to give priority in these dialogues to international humanitarian law and human rights.

The rule of law and impunity

14. The High Commissioner invites the Government and Congress to introduce the necessary reforms in legislation on the demobilization and resettlement of members of illegal armed groups so as to make such legislation more compatible with international principles and norms regarding victims' rights to truth, justice and reparation, paying due attention to the special situation of women, children and ethnic minorities. She also encourages the President of the Republic to adopt the necessary measures to sever all links between public servants and members of paramilitary groups and to effectively dismantle paramilitary structures.

15. The High Commissioner urges Congress and the Government fully to comply with Colombia's obligations as State party to international instruments on human rights, humanitarian law, criminal law, labour law and the law on refugees, to ratify related treaties that have not yet been incorporated in the Colombian legal system, and to refrain from introducing changes in internal legislation that are incompatible with international norms.

16. The High Commissioner encourages the Government to adopt and implement a public policy to combat impunity, including a review of legislation on domestic and gender-based violence. She also urges the judiciary and the Office of the Procurator-General to investigate and sanction human rights violations and breaches of international humanitarian law in an adequate and timely manner.

17. The High Commissioner calls on the Ministry of Defence and the Attorney-General to fully comply with international norms prohibiting illegal or arbitrary arrests.

18. The High Commissioner urges the Attorney-General to implement a career system for public officials and employees of his office, to prioritize and implement the recommendations made in the assessment of the National Unit on Human Rights and International Humanitarian Law, to promote the adoption of a legal framework ensuring effective and efficient implementation of the Office of the Attorney-General's programme for the protection of victims and witnesses, and to take the necessary normative, regulatory and financial measures to ensure that the special sub-unit in charge of investigating links between public servants and illegal armed groups may continue functioning.

19. The High Commissioner urges the Government to issue instructions ensuring that officials of the military criminal justice system do not claim jurisdiction in cases of human rights violations and breaches of international humanitarian law. She also urges the Attorney-General to issue clear instructions for prosecutors to act in accordance with the international principle that military and police personnel suspected of human rights violations or breaches of international humanitarian law should always be tried in the ordinary courts.

20. The High Commissioner calls on the Ministry of Defence and armed forces commanders to ensure that in all cases of disciplinary investigations of members of the security forces involved in serious human rights violations or war crimes, suspension from service should be applied as a preventive measure, as required by article 164 of Act No. 836 of 2003.

21. The High Commissioner urges the Minister of the Interior and Justice and the Director-General of the National Penitentiary and Prison Institute (INPEC) to implement the recommendations put forward in the framework of the project of her Office in Colombia, to approve the programme of training for their officials that includes human rights, and to incorporate the international norms and principles pertaining to the rights of persons deprived of liberty in national legislation.

Economic and social policies

22. The High Commissioner urges Congress and the Government to apply appropriate policies in the economic and social field in order to achieve the Millennium Development Goals, and in particular to reduce the inequality gap, to deal with extreme poverty and to guarantee the rights to health, education, employment and housing effectively.

Promoting a human rights culture

23. The High Commissioner invites Congress and the Ministers of Education and Finance to provide the necessary resources to launch the national plan for education in human rights. She also urges the Ombudsman to continue supporting this plan, and to develop the task of promoting, exercising and disseminating human rights throughout the country.

24. The High Commissioner encourages the Government to create stable and permanent forums for dialogue with organizations of human rights defenders and other sectors of civil society, at both national and regional level, in order to achieve greater understanding and respect.

The Office's advisory and technical assistance services

25. The High Commissioner urges the State to implement all her recommendations in a coordinated, consistent and effective manner, and encourages the Vice-President of the Republic to publish a timetable for the implementation of the recommendations, including actions and progress indicators, by May 2006, making use of the advisory services and technical assistance of her Office in Colombia.

26. The High Commissioner invites the branches and organs of the State and civil society organizations to benefit fully from the technical cooperation and advisory services offered by her Office in Colombia. She also invites the international community to provide the necessary financial and technical support to enable State institutions, non-governmental organizations and her Office to contribute effectively to the implementation of her recommendations. She recommends that the present mandate of her Office in Colombia be extended sufficiently in advance of its expiry date in October 2006.

Annex II

ACTIVITIES OF THE OFFICE IN COLOMBIA OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

1. The Office in Colombia of the United Nations High Commissioner for Human Rights, in fulfilment of its mandate, carried out its duties of observation, consulting, technical cooperation, promotion and dissemination, for which it received significant financial support from a number of countries in 2005.[25] The Office's headquarters are situated in Bogotá and its three regional sub-offices in Bucaramanga, Cali and Medellín.

2. Through analytical and systematic observation, the Office in Colombia contributes to the understanding and objective assessment of the country's situation as regards human rights and international humanitarian law. It uses that knowledge to cooperate and assist towards strengthening the capacity of the Colombian State and civil society to improve the protection and promotion of human rights, to reinforce the rule of law, to reduce impunity, to implement consistent public policies in the economic and social field, to promote a culture of human rights and to encourage a negotiated solution to the internal armed conflict.

3. The Office in Colombia maintains constant contact with State authorities, Colombian civil society organizations, international non-governmental organizations (NGOs), churches, the media and diplomatic representatives.

4. The United Nations High Commissioner for Human Rights visited Colombia in May. During her visit she held meetings with the President and senior government officials, Congress, the Constitutional Court, the Procurator-General, the Ombudsman, civil society organizations, the Church, the diplomatic corps and the United Nations system. She visited the southern zone of Bogotá and made a trip to Chocó, where she conferred with several local community authorities and representatives, NGOs and the Quibdó diocese.

Observation

5. The Office in Colombia entertains constant, fluid contact with State institutions and civil society organizations at national and regional level. Its frequent and systematic observation missions in the field gather information and contribute to the important task of prevention and the protection of vulnerable populations, local human rights organizations, trade unionists and journalists, among others.

6. Through its field visits, communication with different sectors, complaints received and processed, and mission statistics and thematic and geographical reports, the Office is able analytically and systematically to monitor the situation of human rights and international humanitarian law in the country. Through a better understanding of the regions and their situation, patterns and tendencies can be identified and analysed in order to put forward recommendations for the Colombian State and demands for the illegal armed groups.

7. In 2005, the Office carried out around 300 observation missions, amounting to almost 660 days in the field. It received 2,403 complaints, which were recorded in the database. Among these, 1,789 complaints about violations of human rights and/or breaches of international humanitarian law were selected for action and follow-up. The Office recorded more complaints than in 2004.

Advisory services

8. The Office in Colombia stepped up its advisory work in support of public policies, essentially on legal issues and international agreements. It therefore continued its dialogue with the authorities, particularly with the Vice-President's Office, ministries, Congress, the judiciary and control bodies. Particular attention was paid to the legislative agenda of Congress, as well as to State policies, programmes and mechanisms related to human rights and international humanitarian law. The Office provided advice to several State institutions and civil society organizations on the application and interpretation of international instruments related to those areas.

9. Analytical documents were prepared to evaluate government policies and programmes, to guide their formulation so that it is compatible with international principles, and to encourage the adoption of appropriate measures. The main issues addressed in this advisory work are the rule of law, the administration of justice and the fight against impunity, women's rights, the situation of children, and economic, social and cultural rights. Particular emphasis was placed on the basic principles of truth, justice, and reparation applicable in a context of transitional justice. Several advisory documents were issued during the discussion and drafting of the so-called Justice and Peace Act.

10. Through regular participation in seminars, workshops and discussion and analysis activities, the Office in Colombia was able to promote knowledge of basic human rights concepts, international jurisprudence and the recommendations of international bodies, especially those made by the High Commissioner.

11. Through workshops the Office in Colombia internally strengthened the inclusion of a gender perspective in its observation and analysis of the human rights situation. With support from the United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), the Office reviewed its technical cooperation projects in order better to integrate the gender perspective.

12. The Office in Colombia, through its Geneva headquarters, contributed to the preparation of reports and analyses on legislation pertaining to abortion and the implementation of resolution 48/3 of the Commission on the Status of Women on the release of women and children taken hostage. It also produced documents to provide thematic and legal support for the institutional capacity of the Office of the High Commissioner on issues concerning the rule of law, peace and security, transitional justice, non-discrimination, women and gender.

Cooperation and technical assistance

13. The cooperation and technical assistance provided by the Office in Colombia focuses on supporting the action taken by Colombia's State institutions to implement the High Commissioner's recommendations.

14. In November 2005, the Defence Minister and the Director of the Office in Colombia signed a cooperation agreement to produce an analytical and independent assessment of the progress achieved and difficulties encountered with the inclusion of human rights and international humanitarian law in the training of security forces.

15. During the year, both in State institutions and in civil society organizations, a series of training projects and activities were organized to improve knowledge of the main concepts and instruments of human rights and international humanitarian law. Institution-building programmes were continued to make the State's response in terms of promotion and prevention in the area of human rights and international humanitarian law more effective.

A. National plan of action on human rights

16. The Office in Colombia attended joint work meetings with the Presidential Programme for human rights and representatives of the Alliance of Social and Related Organizations (Alianza de Organizaciones Sociales y Afines), the Colombia-Europe-United States Coordination and the Colombian Platform for Human Rights, Democracy and Development in order to achieve progress and consensus on the national plan of action. The meetings considered the main themes that the plan would address and the assessment methodology required. The work was interrupted in May and resumed in November with greater participation by civil society organizations. During the year, the Office in Colombia used its good offices to help overcome several difficulties that emerged in the discussions between the Government and human rights organizations.

B. National plan of action on human rights in the educational system

17. With the technical advice of the Office in Colombia, the technical committee composed of the Ministry of Education, the Office of the Ombudsman and the Presidential Programme for human rights succeeded in drafting a national plan. The plan contains the specific purposes, objectives, operating strategies, indicators and goals relating to the inclusion of human rights in educational curricula. The plan now needs to be officially adopted by the Ministry of Education and agreements arrived at among institutions to make it politically, technically and financially viable.

C. Institution-building

1. The Office of the Attorney-General[26]

18. A project was launched in 2005 with four components: (a) the National Unit for Human Rights and International Humanitarian Law and the special sub-unit on links between public officials and illegal armed groups; (b) the protection programme for victims and witnesses; (c) the career system for prosecutors; and (d) the School of Criminal Investigation and Forensic Science. The development of this project was interrupted at the time of the Attorney-General's replacement in August.

19. **The National Unit for Human Rights and the special sub-unit**. In June 2005 the assessment prepared by the Office in Colombia and the Office of the Vice-President's programme to combat impunity was handed to those in charge of the National Unit. Meetings are currently being held to discuss the assessment. The Office in Colombia has given the special sub-unit advice on how to analyse cases of links between members of the security forces, civilian officials, private individuals and paramilitary groups. It has also given it advice on the nature, functions, competence criteria and resources needed for its operations.

20. **The protection programme for victims and witnesses**. The Office in Colombia provides advisory services to the programme for the implementation of the recommendations contained in the Office's 2001 diagnosis. A plan of action was agreed and is currently being implemented with the new management. An inter-institutional round table took place in the first half of 2005 in order to draft a bill giving the programme a permanent regulatory framework. This must be reviewed and internal rules of procedure developed in order to unify its implementation processes and procedures.

21. **The career system for prosecutors**. In 2005, pursuant to the Constitutional Court's ruling No. T-131, the Attorney-General must implement the whole career system by July 2006. The Office in Colombia is helping the National Commission on the Administration of the Career System for Prosecutors to develop a regulatory framework for the career system, its procedures and all the steps required for its implementation. The Office also takes part in an institutional round table on the development and review of the different profiles for each duty of the Attorney-General's Office, and in defining a system to assess performance. In October 2005, the National Commission on the

Administration of the Career System for Prosecutors approved regulations for the system, and analysed the related budget forecasts and implementation timetable.

22. **The School of Criminal Investigation and Forensic Science**. The Office in Colombia advises the school on how to relate its training programmes to the career system. In that context, it recommended that the subjects of human rights and international humanitarian law be made an integral part of initial and further training courses. The project provides technical assistance for the consolidation of the network of instructors in human rights and international humanitarian law, consisting of prosecutors and investigators drawn from the institution. The Office in Colombia also provides advice on setting up a special training plan for the school's officials.

23. An intensive training course was held for 38 prosecutors and officials in order to widen the network of instructors. It included issues of gender and equality, and focused on international instruments for the protection of women's rights. Training in international humanitarian law was given to court prosecutors and 84 prosecutors of the Human Rights Unit. An assessment was made of the impact of training in human rights and international humanitarian law, which showed that there was an imperative need for an institutional policy to encourage officials of the Attorney-General's Office to implement international instruments.

2. Inter-institutional project on the human rights situation of persons who have been deprived of their liberty[27]

24. The Office in Colombia continues to work towards the strengthening of institutions in charge of drafting and implementing penitentiary policy and of the control bodies that monitor the situation and promotion of prisoners' rights, in conjunction with the National Penitentiary and Prison Institute (INPEC), the Ministry of the Interior and Justice, the Office of the Ombudsman and the Office of the Procurator-General. Civil society organizations are also encouraged to participate in the search for alternative solutions to the critical situation of the prison system.

25. With respect to control bodies, the project focuses on strengthening the capacity of the Procurator-General's Office and of the Ombudsman's Office to respond effectively to the protection needs of individuals deprived of their liberty and to deal with widespread crisis situations. During the years the action taken under the project and the main concerns regarding the rights of people deprived of their liberty were discussed in meetings that took place with the Deputy Minister of Justice and INPEC.

26. Academic Days on Prison in Colombia were organized in conjunction with the National University of Colombia in November 2005. The occasion brought together academics, students and public servants to discuss issues such as criminal policy, disciplinary control and the functioning and administration of justice.

27. **The National Penitentiary and Prison Institute (INPEC) and the National Penitentiary School (EPN)**. In 2005, the Office in Colombia visited seven pilot prison centres[28] to assess progress on the implementation of its recommendations. INPEC's commitment to implement the general and specific recommendations has not been followed up by appropriate measures and programmes. The Office made observations and recommendations on inspection procedures and building projects for the new prison and penitentiary centres. It also prepared a document on the importance of the High Council on Criminal and Penitentiary Policy for achieving a comprehensive and secure/effective policy. Those documents have strengthened the control bodies' power to intervene in relation to the Ministry of the Interior and Justice and INPEC and to influence the latter's priority agendas.

28. In 2004, the Office in Colombia submitted an educational programme to the National Penitentiary School (EPN) aimed at incorporating the human rights perspective. Although the Office promoted it throughout 2005 among the highest authorities of INPEC and of the Ministry of the Interior and Justice, the programme still has not been officially recognized. In conjunction with EPN personnel and INPEC,

some 270 prison staff have been trained in human rights. It is worth noting that a network of 18 instructors trained by the project was set up at the Institute. The instructors attended the same human rights courses as the six regional divisions of INPEC. The aim is to leave the Institute with sufficient capacity when the project is finished.

29. **Office of the Ombudsman**. A document was prepared on institutional policy on prison establishments as well as technical guidelines on the State's observance of international obligations in this respect. It is hoped that the two contributions will facilitate institutional management based on planning and on the identification of priorities and allow the assessment of the way Colombian prisons operate. Also worth noting is the development of a scheme for monitoring human rights committees, providing the Ombudsman's Office with a tool for assessing their performance and management, and introducing institutional measures to strengthen them.

30. **The Office of the Procurator-General**. The Procurator-General approved the document on Preventive Policy of the Procurator-General's Office concerning the Rights of Persons Deprived of Their Liberty. This document was produced as a result of a nationwide survey of the institution's officials, with the Office in Colombia's advice. It serves as a tool for guiding institutional action in the area of prisons.

31. A general framework for preventive control procedures relating to the rights of persons deprived of their liberty was prepared with the help of the prison affairs group of the Procurator-General's Office. Technical advice was also provided on public announcements of alerts and the legal concepts mentioned by the Procurator-General when defending the rights of prisoners. Altogether 39 visits were made to prisons and police stations and training was provided for staff of the Procurator-General's Office.

D. Training in human rights and international humanitarian law

32. During 2005, the Office in Colombia continued to encourage the institutionalization of training in human rights and international humanitarian law in State institutions and in other sectors. Training is an essential element of the Office's capacity-building strategy in this field.

33. The human rights training programme for **municipal ombudsmen**[29] ended in January 2005, after benefiting 90 per cent of the country's 1,098 ombudsmen. An external evaluation of the programme concluded that the strategies used had been the right ones. In resolution No. 287 of 2005 the Procurator-General officially set up a subcommittee in charge of following up the programme, to which the Office of the Ombudsman also belongs. The further training of ombudsmen has been taken over by the Institute for Studies of the Public Affairs Ministry. During the year, 12 workshops were held, in which about 300 ombudsmen took part. The assessment of the workshops was positive.

34. In 2004, the Office in Colombia and the **Office of the Ombudsman** put together a Manual for classification of conducts that violate human rights. The Office of the Ombudsman adopted the manual for the purpose of dealing with and processing complaints.[30] The resolution also orders the manual's dissemination throughout the Office of the Ombudsman, and promotes its use among other State institutions and NGOs. The Office in Colombia and the Office of the Ombudsman conducted an initial training programme on the use of the manual, which was attended by more than 100 officials, university professors and consultants.

35. Workshops were held with the **Procurator-General's Office** on the use of the Practical guide for evidence in disciplinary investigations regarding violations of human rights and breaches of international humanitarian law.[31] Some 150 officials took part in these training sessions, including regional, provincial and judicial procurators, ombudsmen and special investigators.

36. Training courses in human rights and international humanitarian law were also conducted with the Colombian Family Welfare Institute, the School for Judges and Procurators of Medellín, the Vicarage of San Vicente del Caguán, and college teachers of the archdiocese of Cali. About 500 people attended the courses.

37. The Office has trained 90 members of the coordinating committees of the **Development and Peace Programmes** of Oriente Antioqueño, Meta and Montes de María in the basic concepts of human rights and international humanitarian law. These activities were carried out in conjunction with the "Networks" programme of the United Nations Development Programme (UNDP).

38. Six projects to promote human rights locally in several regions of the country took place within the programme **Assisting Communities Together (ACT)**. At the end of 2005, a new series of ACT projects was launched, to be implemented with the help of UNDP.

E. Activities with the United Nations system

39. In the context of "Action 2", the inter-agency plan of action for the integration of the human rights dimension, the country follow-up group implemented the workplan proposed by the technical team[32] and coordinated by the Office in Colombia.

40. Six basic courses in human rights and international humanitarian law were given for employees of the system in several parts of the country. Members of the technical team also designed and conducted two specialized courses on the human rights focus in development, taking into consideration the gender dimension. More than 200 employees - managers and coordinators of programmes and projects of the system's agencies - attended these courses. The Office also offered an advanced course for agency chiefs, delegates and focal points on the integration of the human rights dimension in the elaboration of the CCA/UNDAF (Common Country Assessment/United Nations Development Assistance Framework).

41. With regard to gender, the Office took part in inter-agency meetings of the Round Table on Gender and the network against sexual harassment and violence. It is worth noting the activities organized to promote the inclusion of the gender perspective in public policies aimed at meeting the Millennium Goals. The Office also worked on preparing a guide on how to incorporate that perspective in inter-agency missions and projects of the United Nations system.

Information, promotion and dissemination

42. In 2005, the Office in Colombia issued 55 press releases and 19 reports and organized 8 press conferences. It granted more than 30 interviews to national and international media on the High Commissioner's recommendations and human rights in the country. A total of 1,300 press articles were published and the website was visited some 250,000 times.

43. A press conference was held during the visit to Colombia of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances. Field missions were organized with a United Nations press group to supply information on the Office's work and the country's situation.

44. The Office's publications include 10,000 copies in Spanish and 1,000 in English of the High Commissioner's Recommendations for Colombia; 2,500 copies of the High Commissioner's annual report on the human rights situation in Colombia in 2004; 10,000 handbooks on the Universal Declaration of Human Rights adapted for children; and 20,000 copies of a new pamphlet introducing the Office. Ten thousand copies of the 2005 calendar were also printed and distributed, as well as more than 77,000 copies of publications, including books, articles, recommendations, reports and press releases.

45. In order to make children acquainted with the Universal Declaration of Human Rights, drawing workshops were organized in different parts of the country for which Prismacolor donated more than 52,000 pencils.

46. A book of photographs, Colombia: Images and Realities, based on a 2003 photography competition on human rights, was published in two languages, Spanish and English. A photographic exhibition of those pictures was opened in Bucaramanga, in cooperation with the local Chamber of Commerce. A free concert was given in Bogotá with the singer Ilona to celebrate International Human Rights Day and another with local artists in Medellín.

47. The Office contributed to the preparation of the monthly bulletin, *Red de Gestores Sociales* (Social Action Network), published by the Office and the First Lady to disseminate human rights among the country's civil servants.

Annex III

REPRESENTATIVE CASES OF VIOLATIONS OF HUMAN RIGHTS AND BREACHES OF INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

I. HUMAN RIGHTS

Civil and political rights

A. Right to life

1. In 2005, a series of extrajudicial executions took place, which were directly attributed to members of the security forces. The military were blamed for executions of civilians, who were portrayed as guerrilla fighters killed in combat. Several cases were attributed to the army's fourth brigade (Antioquia). They included the collective execution of three peasants in May in Dabeiba (Antioquia), which was attributed to members of the Pedro Justo Berrío infantry battalion of that brigade, as well as the killing of three youths in Caldas (Antioquia) in November, attributed to the brigade's Unified Action Group for Personal Liberty (GAULA).

2. In several executions attributed to members of the brigade, the crime scene was reportedly arranged to simulate combat, for instance by dressing up the victims in military clothing and giving them weapons. That was the case for several executions that took place in Medellín and its metropolitan area, as in the rural areas of several municipalities of Antioquia. One case was the execution of a person in March attributed to the Pedro Justo Berrío Battalion, on the road between Medellín and Bello. The extrajudicial execution of two young people, one of whom was mentally disabled, in Quibdo (Chocó) in February was attributed to members to the Manosalva Flores Battalion. The Office also recorded the extrajudicial execution in the rural area of Urrao (Antioquia) in March of a woman and her 14-year-old son, which was attributed to members of the Cacique Nutibara Battalion. The military reported the event as "guerrillas killed in combat".

3. Similar situations occurred in other parts of the country, such as the extrajudicial execution in March of two men, reported as guerrillas killed in combat, attributed to the El Carmen de Bolívar Marine Corps (Bolívar). In May, the arrest and subsequent execution of three people in Almaguer (Cauca) was attributed to personnel of the Alta Montaña Fourth Battalion. The victims were portrayed as guerrillas killed in combat. The same month, two people were reportedly executed by troops of the Ricaurte Battalion of the fifth army brigade in La Esperanza (North of Santander). The victims were presented as members of the AUC killed in combat. The Alta Montaña Battalion based in Sumapaz (Bogotá) was accused of the execution of three young peasants, sons of UP (Patriotic Union) militants, described as guerrillas killed in combat. Four civilians presented by the authorities as suspected paramilitaries were reported killed in Monterrey (Casanare). Several of these victims, including an elderly person, were relatives of a paramilitary commander. Likewise, two displaced people were executed in the municipality of El Castillo (Meta). According to witnesses, the peasants had just gone through a military roadblock. Members of the twenty-first Vargas Battalion allegedly dressed them up in camouflage clothes and presented them as guerrillas killed in combat.

4. Other extrajudicial executions involved members of the indigenous communities. They included that of a Kankuamo indigenous person and of a pregnant Wiwa indigenous girl, which took place on 9 February in the rural area of Atanquez (Cesar) and was attributed to members of the tenth army brigade. The Kankuamo people has been granted provisional measures by the Inter-American Court of Human Rights and the Wiwa people precautionary measures by the Inter-American Commission on Human Rights. The execution of an indigenous person in the Pueblo Viejo reservation of Ricaurte (Nariño) was attributed to a soldier of the Cabal Motorized Infantry Battalion.

5. The Office also received complaints of extrajudicial executions in the course of social cleansing operations attributed to members of the security forces. In the metropolitan area of Medellín, six cases showed a similar pattern. One example was the extrajudicial execution in June of a person taking drugs, attributed to members of the Special Urban Forces Group (Agrupación de Fuerzas Especiales Urbanas, or AFEUR). Another example was recorded in April in the municipality of Caldas (Antioquia), attributed to the rural GAULA of the fourth brigade. Members of the fourth army brigade were also accused of the extrajudicial execution of two young people in Quibdo (Chocó) in February. The victims, one of whom was disabled and the other displaced, were found in the municipal rubbish dump.

6. Cases of coordinated action were reported, in which paramilitary groups were said to have handed over victims to army personnel, who then allegedly killed them and reported their deaths as having occurred in combat. There was also the case in August of a street vendor who had been taken from his house in Medellín's Commune 13 (Antioquia), presumably by a paramilitary. Hours later, members of the Urban Anti-Terrorist Platoon (Pelotón Antiterrorista Urbano) of the army's fourth brigade reported he had been killed in combat. In March, again in Medellín's Commune 13, men dressed in civilian clothes reportedly took a young man out of his house; hours later, a patrol of the same brigade reported that he had been killed in combat.

7. An extrajudicial execution attributed to members of the Bloque Central Bolívar-Libertadores del Sur was said to have taken place in Los Andes (Nariño) with the acquiescence of members of the National Police in February. The victim was allegedly tortured before being executed. Also in Nariño, in the municipality of Sotomayor, the AUC's Bloque Libertadores del Sur allegedly executed a person in February with the consent of members of the National Police.

8. In Sonsón (Antioquia), members of the AUC reportedly apprehended a person in a very busy street in town and passing by a police checkpoint only some 10 meters away from the police station, they allegedly led him out of town and executed him. The victim was helping the Attorney-General's Sectional Office of Sonsón to elucidate two murders, committed by members of the AUC, which he had allegedly witnessed. Even though the victim had been threatened and had requested protection, he was executed without having been granted protection.

9. Members of the National Police reportedly executed a person in Florida (Valle) in February. A witness to the killing was allegedly threatened by the same police officers and members of a paramilitary group.

10. In April, in San Pablo (Bolívar), a shopkeeper was reportedly executed by presumed members of the Central Bolívar Unit a few meters away from the police station, without any attempt having been made to prevent the execution or arrest its perpetrators. The event led to protests by the inhabitants of the municipality in April, who complained of ties between the local police and members of the AUC's Central Bolivar Unit.

11. Several people reportedly received death threats, in particular human rights defenders. These included complaints of death threats against the president of the José Alvear Restrepo Lawyers' Association and her family. The victim is covered by the Interior Ministry's protection programme, while the Lawyers' Association comes under the precautionary measures of the Inter-American Commission on Human Rights. Likewise, the Regional Ombudsman of Valle del Cauca reportedly received death threats, which were also directed against a congressman, trade unionists and human rights defenders.

12. Reports were received of several attacks against political leaders. The situation deteriorated in the last months of the year, which coincided with the beginning of the electoral campaign. One attack took place in Bogotá in October against congressman Germán Vargas Lleras of the Radical Change Party (Partido Cambio Radical). There was also a case of housebreaking and intimidation against a human rights defender and candidate to the Chamber of Representatives of the Social and Political Front (Frente Social y Político) party.

B. Right to personal integrity

13. The Office in Colombia followed up reports of violations of the right to personal integrity resulting from acts of torture and cruel, inhuman or degrading treatment or due to the excessive use of force by members of the security forces.

14. A labour leader was reportedly tortured after being arrested by unidentified persons in the town of Pasto (Nariño). It was said that the victim was tortured, interrogated and threatened after giving a speech at the May Day march, and that members of the police were allegedly involved. A complaint was also filed against agents of the Judicial Investigation and Intelligence Service (SIJIN) in Nariño for arbitrary arrest, torture and death threats against a trade unionist in April in Pasto, who was accused of assisting the guerrillas.

15. The extrajudicial executions of several victims were reportedly preceded by torture and ill-treatment. For example, in San Luís, Oriente Antioqueño, the body of a peasant, victim of an execution attributed to army personnel, showed several marks on the head, chin, lips and right temple of cuts made with a short, sharp object. In another case in May, in the municipality of San Francisco (Antioquia), members of the "Batalla de Barbula" third battalion of the fourteenth army brigade allegedly shot a peasant in the right leg and let him bleed to death, having denied him medical assistance for eight hours.

16. Persons detained in jails or police stations also reported having been subjected to torture or cruel, inhuman and degrading treatment by State agents, in particular by members of the National Police, the SIJIN and INPEC. Reports included the case in January of a prisoner, who was tortured with a plastic bag over his head and brutally beaten when he was recaptured by INPEC staff after escaping from the Ibagué (Tolima) prison of "Picaleña". Several complaints were received of acts of torture perpetrated by members of the National Police on a person held at the police station of Junín in Cali (Valle) in September. The detained person was allegedly beaten and subjected to electrical shocks and death threats. The Office was also informed that 25 pregnant women prisoners at the women's prison of Bucaramanga (Santander) had not received medical attention during their pregnancy.

17. The Office received reports of the use of excessive force by members of the security forces, especially the Mobile Anti-riot Squadron (Escuadrón Móvil Antidisturbios or ESMAD). During the peaceful May Day march in the town of Pasto (Nariño), several people were allegedly beaten with sticks and a student was said to have had his leg broken by the impact of a gas grenade. The same day in Bogotá, a child died after having reportedly been beaten by ESMAD members. In September, a student died during the quashing of a public demonstration against the Free Trade Agreement (FTA) that took place in the University of del Valle in September. Several students were reportedly injured after being beaten by ESMAD agents who entered the university campus. According to another report, ESMAD agents violently suppressed a peaceful demonstration by Pasto indigenous people against the mayor of Córdoba (Nariño) in April. In the course of those events, several demonstration leaders were allegedly beaten by men of the security forces.

18. The Office also received complaints about acts of torture, ill-treatment and sexual violence allegedly perpetrated against women by State agents. A woman was reportedly raped by a soldier of the second group of the Batalla de Boyacá armoured vehicles battalion, based in Pasto (Nariño), who was said to have used his military uniform and authority to arbitrarily raid the victim's home without showing a warrant. After these events took place in August, the soldier was arrested and handed over to an ordinary court.

19. A young indigenous girl was allegedly subjected to a violent sexual attack by a member of the third artillery battalion in Purace (Cauca) in August. Another case of rape was reported in February, involving an Arhuaca woman and was attributed to army personnel based in Magdalena. In May, a woman was arrested in Saravena (Arauca) and taken to the Reveiz Pizarro Battalion, where she was subjected to sexual violence. The rapes of two women in El Zulia (North of Santander), reported in February, were also attributed to militaries. The Office was informed that the indigenous governor of the Junta community in Dagua (Valle) was beaten, insulted and threatened by a member of the military when she asked to see a court order. The event, which took place in Dagua in May, was attributed to members of the Pichincha Battalion of the third army brigade. Also in May, members of the military allegedly aggressed a displaced widow when she asked to see an arrest warrant during her detention in Dagua.

20. Lesbians, homosexuals, bisexuals and transsexuals have also allegedly been the victims of ill-treatment attributed to State agents. There is a report that police officers, in October, forced the legal representative of the "Casa de Eventos Mango" establishment in Barranquilla (Atlántico) to undress and insulted him.

C. Right to individual liberty and personal safety

21. The Office in Colombia received a number of complaints of enforced disappearance of people in various parts of the country allegedly involving public servants. One example was the case in January of the disappearance of a peasant in Puerto Caicedo (Putumayo) reported to have been arbitrarily detained by members of the army. Since his arrest there has been no information on his whereabouts, though the army apparently reported him killed in combat.

22. There were also reports of the enforced disappearance of two peasants in the rural area of Puerto Guzmán, where members of the thirteenth mobile brigade are conducting military operations. Two other peasants were reported missing in March in Puerto Lleras (Meta). These actions are attributed to members of the Centauros unit of the AUC, who maintain a permanent presence there, and occurred despite the fact that the Inter-Institutional Early Warning Committee (Comité Interinstitucional de Alerta Temprana - CIAT) had issued an early warning and recommended bringing more security forces into the area.

23. Reports were also received of the disappearance of a person in June in Quibdo (Chocó), attributed to members of the Manosalva battalion. In 2005, unmarked mass and individual graves were found, including some in San Onofre (Sucre). Exhumations began in February, thanks to information provided by the community. The first remains were found in the village of Pajonal in March. The exhumations are being carried out by CTI personnel from Barranquilla, Cartagena, Bogotá, Pereira and Manizales, and an interdisciplinary team of dentists, forensic doctors, anthropologists and photographers. Most of the bodies were found at the El Palmar farm. A significant number of corpses were found in graves containing one or two dismembered bodies buried less than a metre below ground. A number of bodies showed signs of torture. Among these were recent victims who seemed to have been killed less than a year ago. This demonstrates the persistence of this practice, which is generally underreported.

24. The Office continued to receive reports of mass arrests, with or without a warrant, by members of the security forces, the DAS and judicial employees, mainly from the Office of the Attorney-General. There were doubts concerning the lack of thorough investigation in most of these cases, which were said to be based solely or mainly on intelligence reports, information from resettled former members of armed groups, or mere suspicions.

25. Examples include allegations of house searches and mass arrests carried out in May by the prosecutor with the Special Anti-terrorist Command (CEAT) against 13 students from the University of Antioquia, in Medellín. A number of irregularities were apparently committed in the course of these events, notably violations of the presumption of innocence and of due process for children: three of the detainees were under 18 but were allegedly treated as adults. The Office also received allegations

regarding the mass arrest of 29 people in August by members of the Attorney-General's Office and the DAS in Argelia, Marinilla, Santuario and Medellín (Antioquia). Apparently, the arrests were made without individual warrants. There were also reports of a mass arrest of 16 people in July in a joint operation by the Attorney-General's Office, the DAS and the CTI in Uribe (Meta), based on thin statements by resettled persons.

26. Another allegation involved the mass arrest of more than 30 people in February, in Labranzagrande (Boyacá), without arrest warrants. These were allegedly issued after the event. According to information received, the intelligence report that led to the arrests was based on the testimony of eight allegedly resettled persons, and was not cross-checked or compared with other evidence.

27. The Office also received information on the arrest of five people in August, on the basis of conjecture and suspicion derived from intelligence reports and uncorroborated testimony from resettled persons in Cartagena del Chairá (Caquetá). A few days later, the prosecutor decided not to issue a detention order, upon finding that the arrests were not duly substantiated. Other allegations involved the mass arrest, in April, of 27 people in the municipalities of Barbacoas, Mallama and Ricaurte (Nariño), 20 of whom were then apparently released because the evidence against them was so flimsy. In May, six people were reported arrested in San Calixto (Norte de Santander). Even though an arrest warrant had been issued, the prosecutor did not order their detention for lack of consistent evidence. In April, six villages from Anzoátegui (Tolima) were arrested. They were released 15 days later, apparently due to inconsistencies in the assessment of the evidence. Similarly, the Office was informed of violations by members of Sumapaz battalion No. 39 in the course of several arrests, covered up by the Attorney-General's Office in Fusagasugá. In one case, two people were detained in San Juan de Sumapaz in November and taken to battalion No. 39, where they were allegedly interrogated without attorneys. Fifteen days later they were handed over to the Attorney-General's Office. The municipal criminal court accepted a motion for habeas corpus on behalf of the detainees, who were released on 1 December. That same day they were detained again by Gaula agents for illegally carrying arms and involvement in an assault that day.

28. Human rights defenders were also the victims of illegal arrests: Joel Sierra, a member of the Human Rights Committee, for example, was arrested in March in Saravena (Arauca). He was allegedly detained for several hours and transferred to the Revéiz Pizarro military unit in Saravena, without an arrest warrant.

D. Right to due process

29. The Office continues to receive allegations of violations of due process in the form of attacks on judicial independence, improper exercise of jurisdiction by military criminal tribunals, irregularities in the handling of evidence and violation of the presumption of innocence.

30. The Office has noted a pattern of allegations regarding the systematic takeover by military criminal tribunals of investigations of human rights violations or breaches of international humanitarian law attributed to members of the security forces, particularly the army.

31. In a number of the cases of extrajudicial execution referred to in the section on the right to life, the prosecutors refrained from claiming jurisdiction. In others, the prosecutors themselves referred the investigations to the military courts jurisdiction. In certain cases, however, prosecutors' efforts made it possible to keep investigations within the ordinary justice system. Cases of both types were reported in Antioquia and Chocó. In addition, when prosecutors were able to gather evidence at the scene of the events, especially in urban areas, the cases were not referred to the military criminal courts but remained within the ordinary justice system. Examples include investigations of executions attributed to members of the military in Santa Rosa de Osos, and in the Manrique neighbourhood of Medellín (Antioquia).

32. Reports were received of manipulation of evidence at the crime scene, particularly in extrajudicial executions attributed to members of the army. This pattern was reflected in most of the allegations regarding executions attributed to army personnel, the victims of which had apparently been described as killed in combat.

33. There were allegations of obstruction of the work of the justice system through attacks and threats against witnesses and judicial employees. Two attacks were reported against the commissions of inquiry investigating the massacre of eight people on 21 February in San José de Apartadó (Antioquia). Threats were also reported against prosecutors investigating paramilitaries in La Hormiga (Putumayo), and one of them was executed.

34. There were reports of individuals being portrayed in the media as members of guerrilla groups, in violation of the presumption of innocence. One example is the mass arrest of 16 people in Uribe (Meta) who were photographed and presented to the media as alleged guerrilla members, yet most of them were released a few weeks later.

35. The impunity surrounding most of the cases affecting the community of San José de Apartadó, as well as the authorities' stigmatization of a number of its members, have aggravated their vulnerability. In 2005, there was a report of a massacre in February of eight members of the community, four of them children, in the villages of Mulatos Medio and La Resbalosa, and of the death of another in November. The judicial authorities are investigating these incidents, which some members of the community attribute to counter-guerrilla battalion No. 33 of the 17th brigade. However, the security forces attribute them to FARC-EP guerrillas.

E. Right to freedom of movement and residence

36. Violations of the right to freedom of movement and residence observed by the Office consisted mainly in unlawful impediments to movement and free transit, as well as forced displacements in various parts of the country. A number of such cases, related to the armed conflict, are described in the section on breaches of international humanitarian law.

37. There were reports of irregular control of the population by means of arbitrary restrictions at checkpoints. In May, the Office in Colombia witnessed displays of disrespect towards the civilian population at various army and Marine Corps checkpoints in Caquetá, along the Caguán river. This was especially the case at river checkpoints on entering and leaving (La Hacienda checkpoint) Cartagena del Chairá and at the Peñas Coloradas checkpoint. The lack of uniform criteria apparently allowed the arbitrary imposition of restrictions on the movement of persons and basic commodities.

F. Right to privacy and inviolability of the home

38. The right to privacy and inviolability of the home was infringed by searches and raids, which were arbitrary or lacked a legal basis.

39. The Office received complaints of arbitrary house searches in joint operations by members of the military forces, the Attorney-General's Office, the CTI and the DAS. A number of people were reported detained in Fortul (Arauca) in April, and were said to have been photographed and verbally abused before being released. Also in April, soldiers from the Cabal Motorized Battalion were reported to have forced their way into several homes in the neighbourhood of Carrizales, in the urban district of Ricaurte (Nariño), firing in the air, kicking doors, upsetting the furniture, going through personal papers and insulting residents. They allegedly did not produce a legal search warrant.

G. Right to freedom of opinion and expression

40. There were reports of violations of the right to freedom of opinion, expression and information through killings, threats and arbitrary arrests of journalists and media contributors. The Foundation for Press Freedom (FLIP) recorded an increase in the number of threats, which rose from 34 in 2004 to 60 in 2005.

41. The Office received information concerning threats against a number of Bogotá journalists well known for providing news and comment viewed as independent and even critical of the Government.

42. Examples include the cases of journalists Daniel Coronell, Holman Morris and Carlos Lozano, who were sent funeral wreaths and threats in May. Coronell, director of the Noticiero Uno news broadcast and a columnist with *Semana* magazine, was forced to leave the country after revealing that a politician was behind the death threats against him and his family. The Office was told of the attempted murder of a Reuters correspondent, which was made to look like attempted robbery. It also recorded the deaths of two journalists in the departments of Bolívar and Norte de Santander.

43. Five journalists went into exile in 2005 on account of their work as compared with three in 2004.

44. Reports were received of the arbitrary arrest, by members of the National Police, of a press photographer from the newspaper (Nariño), *Diario del Sur* who was taking pictures in the Plaza del Carnaval. The policemen, thinking they were being photographed, allegedly took him to a police station and exposed his film. There were also complaints of pressure being put on journalists in Cúcuta (Norte de Santander) and in the departments of Arauca and Caquetá. Such actions impair the right to provide free and independent information and encourage the self-censorship already practised by a number of media professionals.

II. INTERNATIONAL HUMANITARIAN LAW

A. Assassinations and threats targeting protected persons

45. Assassinations of protected persons continued to be carried out on a systematic basis by illegal armed groups. Also, there were reports of killings of protected persons by members of the security forces. In other cases, deaths attributed to public officials involved breaches of the humanitarian principle of distinction.

46. The Office also received reports of various massacres attributed to the FARC-EP, such as one that took place in Río Negua (Chocó) in August, when four miners died. A massacre of eight people in Riohacha (Guajira) in July was also attributed to this group. A number of other massacres were reported in Antioquia, including those of 3 peasants in Anorí, 5 woodcutters in Mutatá, and 14 coca field workers in Valdivia.

47. The Office continued to receive reports of massacres attributed to paramilitary groups, such as one in March in Barrancabermeja (Santander), in which four members of the same family were killed. Three other people were killed in July in the municipality of Aguachica (Cesar).

48. There were reports of selective killings attributed to guerrilla groups. The FARC-EP assassinated a local councillor and former mayor in Hobo (Huila) in April. Reports also came in of the assassinations of a Paez leader in January, a member of the *cabildo* (indigenous council) of La Cilia (Cauca) and a peasant leader from southern Bolívar, in Morales. These actions were also attributed to the FARC-EP. In March, three assassinations resulted in the displacement of 20 families from Salitral in the rural part of Ovejas (Sucre). The FARC-EP were blamed for the death of a politician in the department of Huila, in

December, whose family they had taken hostage in 2001. The sons were released in 2004 after paying a ransom, but the wife is still in captivity.

49. The Office received a number of complaints against paramilitary groups with respect to killings of protected persons, such as the assassination in January of the court administrator of Tame, who was advocating the removal of the mayor for his alleged links with paramilitary groups. The AUC were blamed for the assassination of the prosecutor in La Hormiga and the commander of the National Police (Fifth District) in La Hormiga (Putumayo) in April. Reports were also received concerning the assassination of the president of the Merchants' Association of the municipality of San Miguel (Putumayo), who was leading a civil resistance campaign against the paramilitaries.

50. During 2005, selective killings targeting local authorities intensified. In April, two members of Congress were assassinated: Orlando Benítez Palencia in Córdoba and José Oscar González Grisales in Manizales (Caldas). Both crimes were attributed to paramilitary groups. For their part, the FARC-EP were blamed for a massacre on 24 May during an attack on the municipal council of Puerto Rico (Caquetá), where four councillors, the council secretary and a passer-by were killed. The group was also alleged to be responsible for the deaths of other councillors in Puerto Rico, San Vicente del Caguán and El Paujil (Caquetá). A similar attack against councillors in Campoalegre (Huila) cost the lives of four civilians and another six, including two councillors were injured.

51. Reports continued to be received of killings of members and leaders of indigenous communities. The FARC-EP were blamed for the assassination of an Awa indigenous leader who had been taken hostage, despite the issue of a press release by the Office in Colombia urging his captors to let him go and spare his life.

52. The Afro-Colombian population continued to be the target of individual and mass killings. The assassination of an Afro-Colombian leader on the Barbacoas (Nariño) community council was attributed to paramilitaries; it also resulted in the displacement of almost 400 persons. Two further massacres were reported in Buenaventura (Valle), one in April, the other in July, in which a total of 18 young Afro-Colombians lost their lives; these were attributed to demobilized members of the Calima unit of the AUC.

53. In October, two members of the network of informers received threats and were the victims of an attack attributed to the FARC-EP. This happened in Buenaventura and the victims were obliged to leave the area.

54. The Office was told of the deaths of journalists Rafael Prim, in Magangue (Bolívar), and Julio Hernando Palacios Sánchez. Both assassinations were attributed to paramilitary groups.

55. Reports were received of threats against a lesbian couple by members of the AUC in the department of Tolima in May; the women had to move away.

B. Attacks on the civilian population and indiscriminate attacks

56. Illegal armed groups continued to mount attacks, including indiscriminate attacks, on the civilian population, in violation of the immunity of civilians and civilian property.

57. The Office received reports of several indiscriminate attacks attributed to the FARC-EP. On 14 April, guerrillas attacked the town of Toribío (Cauca). During the attack, gas cylinders were fired and the school was used as a base to attack the police. The attack left two children dead and five people severely injured, and totally or partially destroyed a number of homes. In a visit to the area, the Office noted that the Office of the Ombudsman had earlier warned of an imminent attack, but that the Inter-Institutional Early Warning Committee (CIAT) had not taken action.

58. In July, the FARC-EP attacked the town of Caldono (Cauca) with gas cylinders and other explosives, injuring three civilians and causing damage to property.

59. There were reports of a gas cylinder attack by the ELN in February on the civilian population of Cumbitara (Nariño), injuring three civilians, including a child.

60. In Cúcuta (Norte de Santander), in April, members of the "Motilón" task force allegedly fired indiscriminately at the civilian population at a night-time checkpoint, causing the deaths of four civilians and a soldier.

61. The Office also received information regarding indiscriminate attacks by army helicopters, including one on 22 February in the rural area of San José de Apartadó (Antioquia), close to the villages of Bellavista, Alto Bonito and Buenos Aires. More than 200 peasants living in the villages were endangered by the machine-gun attacks. Other complaints were received of indiscriminate machine-gun attacks in the rural area of Puerto Asís (Putumayo) in September, when a phantom aircraft of the Colombian Air Force allegedly shot indiscriminately at villagers in Camelias and Las Rosas prompting a number of displacements.

C. Acts of terrorism

62. Despite the prohibition on acts of terrorism under international humanitarian law, illegal armed groups continue to carry out such acts in order to intimidate the civilian population.

63. The Office noted several acts of terrorism attributed to the FARC-EP. In January, they were blamed for exploding two bombs in the centre of Gigante (Huila), badly injuring a child and causing damage to property. In February, they were accused of exploding a bomb at the Hotel Acapulco in Puerto Toledo (Meta), killing six people including a small child.

64. In May, the same group was held responsible for setting off a bomb strapped to a horse in the centre of Cumbitara (Nariño), which injured 2 civilians and damaged 25 houses. The attack was allegedly directed at the local police station, 30 metres from where the bomb exploded.

65. In June, the 27th front of the FARC-EP harassed the village of La Palestina, in the municipality of Vista Hermosa (Meta). The next morning, when the villagers met at a football field to assess the damage, the guerrillas detonated an explosive device, which led to the deaths of 3 civilians, including a child, and left 15 others injured, including 4 children.

66. Other breaches of this principle by the FARC-EP include causing an explosion during a student demonstration in Arauca, and setting off bombs, one placed in a metal pot during a circus show in Saravena and another strapped to a bicycle in the main square of Arauca. All of these occurred in the department of Arauca, and the bicycle bomb, attributed jointly to the FARC-EP and the ELN, left 4 people dead, including a pregnant woman, and 27 injured, including 4 children.

67. The Office in Colombia was also informed of a car bomb attack on RCN radio on Sunday, 20 February, in the city of Cali. The FARC-EP claimed responsibility for the explosion, which injured two people who worked at the radio station.

D. Torture and other attacks on personal dignity

68. The Office received reports of acts of torture by members of illegal armed groups; in some cases people were subsequently executed or died as a result of the torture. Members of the ELN allegedly tortured and killed an army corporal in July in Tame (Arauca). According to information received, the corporal was shot several times before he died, suffering bullet wounds from his fingers up to his head.

69. The Office also received allegations of torture and killings attributed to members of paramilitary groups, including one case of a peasant leader in Dabeiba (Antioquia), who in March was allegedly forced to get off a bus together with her 5-year-old child, and interrogated. Her body was found the following day, bearing signs of torture. The child was handed over to the church authorities in Dabeiba by persons unknown. There was also a report regarding the death in September of a trade union leader in Valledupar (Cesar); he was stabbed 47 times and his body showed signs that he had been tortured.

E. Hostage-taking

70. The practice of hostage-taking continues to be commonplace among illegal armed groups, especially guerrilla groups. In January, a journalist was taken hostage, allegedly by the FARC-EP, on the Dabeiba to Mutatá (Antioquia) road. In March, a group of armed men, who identified themselves as members of the FARC-EP, went to two communities in Jiguamiandó (Chocó), and took five members of the Inter-Church Commission for Justice and Peace hostage. On 8 April they were released on the Murrí river (Chocó).

71. Information was received in July regarding an unknown number of indigenous, Afro-Colombian and mestizo woodcutters who were allegedly taken hostage by the 57th front of the FARC-EP in Riosucio (Chocó). A few days later, 17 of them were released, but the fate of the remaining 5 remains unknown. The FARC-EP also took 22 people hostage in San José del Guaviare (Guaviare) in November; they subsequently released 14 of them, but 8 are still captives.

72. The Office received information on the deaths of hostages in captivity. One person allegedly taken hostage by the FARC-EP in July in Tierralta (Córdoba) was reported to have died in captivity in October. Also, in January, the 29th front of the FARC-EP notified authorities in the indigenous Awá reservation in the municipality of Ricaurte (Nariño), of the death of Efrén Pascal, the reservation Governor, who had been taken hostage in October 2004. The guerrilla group described the killing as a "regrettable error". Likewise, Ancízar López López, former Governor of Quindío and a former Congressman, died in captivity in mysterious circumstances, allegedly at the hands of the Cacique Calarcá front of the ELN, which described the death as an error due to the conflict.

73. In the department of Nariño, there were two cases involving human rights defenders in Pasto. In the first, a human rights defender and three other persons were allegedly taken hostage in February. In the other, in July, the victim was the son of a well-known human rights defender. In yet another case attributed to paramilitaries, a merchant and civic leader in La Dorada (Putumayo) was taken hostage, provoking protest action by the community. The leader of the protest was allegedly killed by the same paramilitaries two weeks after the merchant was released.

74. The Office also received reports of hostage-taking followed by killing by demobilized members of paramilitary groups. The most important cases include that of a flower grower, attributed to demobilized members of the Héroes de Granada and Héroes de los Montes de María units, whose body was found in the municipality of El Retiro (Antioquia) in October. Similarly, demobilized members of the Calima unit took a number of adolescents hostage in Buenaventura (Valle), and killed them a few days later.

F. Forced displacement

75. All the groups involved in the hostilities are blamed for forced displacement as a result of clashes, pressure and threats. The Office also received reports of displacement provoked by massacres, indiscriminate machine-gun attacks and aerial spraying of illegal crops.

76. The Office received reports of clashes between guerrilla groups and the AUC in the rural area of Barbacoas (Nariño) and in the Alto del Telembí area, which caused some 60 Afro-Colombian families to move to the town of Barbacoas. There were also reports that 42 families moved to the municipality of

San Pablo (Bolívar) in May, following clashes between the FARC-EP and the AUC's Central Bolívar unit.

77. Since February, some 2,000 people from six Afro-Colombian communities along the Bojayá river have been displaced, moving to Bellavista and Vigía del Fuerte because of the possibility of clashes between paramilitaries and guerrillas, who have openly declared their intention to take possession of the Bojayá river basin (Chocó). According to information received by the Office, the ELN was responsible for the mass displacement of approximately 100 indigenous Wiwa in Dibulla (Guajira) in March.

78. In April, around 4,600 people were displaced from the municipality of Samaná (Caldas). The reasons were said to be pressure by the FARC-EP and spraying in the region. The FARC-EP were blamed for the mass displacement of more than 70 families from the municipality of Cocorná to the town of San Francisco (Antioquia). This displacement reportedly followed threats by members of the FARC-EP.

G. Children victims of the armed conflict

79. Children continue to be among those worst affected by the armed conflict, falling victim in particular to anti-personnel mines and unexploded munitions, recruitment, displacement, killings and sexual violence.

80. The Office received information that a 15-year-old girl and her 5-month-old baby were injured after stepping on an anti-personnel mine in the rural area of Tierradentro (Córdoba). The girl lost her right leg and the baby suffered shrapnel wounds to various parts of its body. Responsibility was attributed to the FARC-EP's 58th front.

81. The Office also received complaints that the armed groups continued to recruit children into their ranks. Despite the demobilization of the AUC, the Office was told of young people being recruited, allegedly by paramilitaries, in Comunas 8 and 13 of Medellín (Antioquia) in June and August. Similarly, in the neighbourhoods of Canta Claro, Rancho Grande and El Paraíso in Montería (Córdoba), the AUC allegedly recruited 30 youngsters for the department of Arauca. Reports were received indicating that at least four boys were allegedly recruited by members of the AUC in Arauca in April.

82. There were allegations that the FARC-EP recruited a 9-year-old indigenous Awa boy at the Pialapi reservation in the municipality of Ricaurte (Nariño). Reports were also received that a number of indigenous children were recruited by the FARC-EP in the department of Putumayo after the end of the armed strike in August. This situation allegedly forced the displacement of a number of families who feared further recruitments.

83. The Office was informed that a 10-year-old boy and his father were executed, allegedly by members of the 48th front of the FARC-EP, in Puerto Asís (Putumayo) in October. The boy is presumed to have been induced to provide information to the army, in violation of the principle of distinction that prohibits the involvement of children in military activities.

H. Women victims of the armed conflict

84. Women and girls were the victims of various forms of violence and their rights continued to be affected by the armed conflict. Sexual assaults and killings were the most common forms of violence against women noted by the Office during 2005, and the majority of those targeted were peasant, indigenous, Afro-Colombian and displaced women, who had returned to their places of origin or were living in blockaded communities.

85. A number of cases involving the FARC-EP were recorded, among them that of a 17-year-old girl killed in September in Arauca (Arauca), allegedly became of her relationship with a member of the

security forces. Two other girls aged 14 and 16 were killed by the FARC-EP in Arauquita (Arauca). A woman belonging to a network of army informers and collaborators was reportedly killed in Urrao (Antioquia) in April.

86. The Office received a number of complaints of sexual violence of various kinds by members of illegal armed groups. Several cases were attributed to members of the security forces. In June, three armed men in military attire sexually abused two girls in front of their family, including the children, in Tierralta (Córdoba).

87. Reports were received of killings and other violations directed at community leaders: one indigenous Wayú woman, who fell victim to alleged members of a paramilitary group, had witnessed a massacre, which apparently made her a military target. There were also allegations that a community leader in Putumayo had been tortured by members of paramilitary groups. These events took place in September in the village of Puerto la Vega, in the municipality of Teteyé, where the army maintains a permanent presence.

I. Attacks on health workers and medical units

88. Guerrilla groups, particularly the FARC-EP, were blamed for most of the harassment, attacks and threats against health workers and medical units. Two volunteer firemen were reported to have been killed in Urrao (Antioquia) in April while retrieving the body of a hostage who had been held captive by the 34th front of the FARC-EP.

89. The Office received reports that a nurse had been subjected to threats and ill-treatment and a surgeon taken hostage in Abejorral (Antioquia) in September, apparently by an unidentified guerrilla group which needed medical care for a wounded hostage they were holding. In March, the FARC-EP reportedly captured and held hostage a commission of officials from the department of Caquetá Institute of Health in the town of Florencia. Also in Florencia, a terrorist attack on the María Inmaculada hospital was reported in November, when a device exploded on the premises. This criminal act left 1 person dead and another 19 civilians injured.

J. Use of anti-personnel mines

90. The Office has received information indicating that guerrilla groups continue to lay mines in strategic corridors and camps. A number of victims have been members of the army, but many have been civilians. Mine-laying has also been reported at schools, sources of water, common land, cultivated areas and paths to and from communities. Apart from the risk to people's lives, the use of mines also affects access to basic services.

91. In March, two children and an adult set off an anti-personnel mine allegedly placed by the ELN in the municipality of Los Andes (Nariño). The ELN was also blamed for mining the territory of an indigenous community in El Carmen de Atrato (Chocó) in April.

92. Two civilians were reported injured while working in a water inlet in Samaná (Caldas), when a mine went off in the inlet; this occurred in May and was attributed to the 47th front of the FARC-EP. In Ituango (Antioquia), two peasants were injured in April when an anti-personnel mine went off near a health centre, and a girl was severely injured by an anti-personnel mine planted by the FARC-EP in the rural area of La Gabarra (Norte de Santander).

K. Principles of distinction, limitation and proportionality

93. Illegal armed groups continued to flout the humanitarian principles of distinction, limitation and proportionality. In the case of the FARC-EP, the indiscriminate attack on the town of Toribío, on 14 April 2005, is the clearest evidence of disregard for humanitarian principles, particularly the principle of distinction, by this illegal armed group. In a number of cases, those principles were violated through the use of schools and other civilian installations, as occurred in Toribío, where the FARC-EP launched gas cylinders and used the school as a base to attack the police. The FARC-EP was also blamed for placing a cylinder bomb at a school in Puerto Asís (Putumayo) in March. The cylinder exploded just seconds after the children had left.

94. The Office received reports that 3 civilians had been killed and 26 injured during clashes between paramilitaries and FARC-EP guerrillas in the rural area of Valle del Guamuez (La Hormiga, Putumayo) in September. The paramilitaries wounded in the clashes were said to have been taken to the municipal hospital, from which they managed to escape, apparently with the connivance of members of the National Police.

95. Humanitarian principles were also flouted by police stations, army battalions and trenches being located in centres of population, very close to dwellings and other protected properties such as schools. One example of this is the National Police trenches dug near the village school of Ospina Perez in the municipality of Ricaurte (Nariño). In Toribío (Cauca), the Office observed that security forces' installations should not have been built in the middle of a civilian zone.

96. The same applies to the stationing of troops near protected properties such as schools and houses. An example is the army camp next to the Pedro Nel Jiménez School in Panamá de Arauca, which guerrillas attacked with explosives in September. It was observed that in several communities in the municipalities of Tibú and Teorama (Norte de Santander) army troops are living in civilian houses.

L. Principle of immunity of the civilian population

97. Reports were received of threats and restrictions by illegal armed groups on civilians' freedom of movement and the transport of merchandise. Many of these situations had serious consequences for the civilian population and for access to basic commodities. In some cases, such actions led to blockades of the communities involved.

98. In March, the FARC-EP were reported to have threatened 300 peasants in Pogué, on the Bojayá river, and prevented them from moving away to safety. There was also information indicating that the FARC-EP ordered armed strikes in Putumayo in July and August, and in Arauca in October, causing a shortage of supplies and threatening the population if they disregarded their orders. The Office received information that the FARC-EP restricted humanitarian missions and impeded the free transit of goods destined for the civilian population of Toribío (Cauca).

99. There were reports that demobilized members of a paramilitary group provoked a public transport strike in Medellín in May, by intimidating the managers and drivers of the transport companies. This strike was a reaction to the arrest of the paramilitary spokesman known as "Don Berna". In March, a paramilitary group was blamed for the occupation of the village of Corazón de Jesús and later of Caimanero (Chocó), where they installed two checkpoints to control movements along the Bojayá River, threatening the region's inhabitants with rape or death if they refused to provide information about the guerrillas.

100. There were reports of cases of alleged arbitrary restrictions on the transport of persons and goods such as food, medicines and fuel by members of the security forces. These actions seriously limited the population's access to basic commodities and made those who remained in their communities more vulnerable.

101. In August, the Office received information on various restrictions on freedom of movement imposed by the security forces, for example in the community of El Dieciocho in the municipality of El Carmen de Atrato (Chocó), where members of the Alfonso Manosalva Flores battalion cut the cable that serves as a bridge to cross to the left bank of the Atrato river, where the indigenous people's plantain and maize crops are located. This action produced a food crisis and put the community at risk of displacement.

102. Reports were also received that, in August, members of the army's new Mobile Brigade No. 13 allegedly carried out operations in the rural area of Puerto Guzmán (Putumayo), preventing the villagers from leaving their settlements and threatening their personal integrity if they did not provide information on the FARC-EP guerrillas in the area. In March, peasants from El Castillo (Meta) were reported to be the victims of restrictions on the movement of food imposed by members of the 21 Vargas battalion in an attempt to cut off the guerrillas' supplies. This situation limited local villagers' access to basic commodities.

M. Pillage

103. The Office received information on various cases of pillage. In April, members of the ELN and the Revolutionary Guerrilla Army (ERG) reportedly stole 46 head of cattle from peasants in Carmen del Atrato (Chocó). In addition, the guerrillas mined the terrain, leaving the community under siege and causing a humanitarian crisis.

104. The Office also received information that, in October, some 30 soldiers belonging to No. 1 demolition platoon of the Calibío battalion of the 14th brigade allegedly entered the town of Remedios (Antioquia) and stole property, harassed the civilian population and made death threats.

105. There were also reports of pillage and arson by members of the army in the course of raids and arrests of suspected FARC-EP members in Cartagena del Chairá and San Vicente del Caguán (Caquetá).

Annex IV

SITUATION OF ESPECIALLY VULNERABLE GROUPS

1. A number of groups and communities have proved particularly vulnerable as a result of the armed conflict and the actions of illegal armed groups. They have also been affected by public measures and policies or by the lack of them. Those most affected by the situation include human rights defenders, members of ethnic minorities, displaced or blockaded communities, journalists, children and women, detained persons, sexual minorities, local authorities, political leaders, hostages and disappeared persons.

Human rights defenders

2. Human rights defenders, trade unionists, members of women's and victims' organizations, community leaders and leaders of displaced groups were exposed to assassinations and threats. The departments most affected were Antioquia, Valle de Cauca, Arauca, Nariño, Santander, Putumayo, Bogotá, Atlántica and Bolivar. Most cases were attributed to paramilitary groups. Accusations have also been brought against the FARC-EP. Some cases involved members of the security forces. There was an increase in the number of cases attributed to members of the Mobile Anti-Riot Squadron (ESMAD), owing to their operations on the occasion of public demonstrations, which equally affected the exercise of the rights to freedom of assembly, expression and opinion. Human rights defenders have also been affected by arbitrary arrests and accusations of rebellion based on sources of dubious reliability, such as statements of informants or resettled former combatants or unconfirmed intelligence reports.

3. Some cases of threats that were recorded indicate that the perpetrators had gathered a considerable amount of information concerning their victims.[33] In various instances, the victims had in common the fact that they had questioned the negotiations being carried out with the paramilitary groups or the implementation of the "democratic security" policy. In others, they maintained links with the Movement of Victims of State Crimes (made up of a large group of NGOs).

4. Some authorities publicly questioned the nature and legitimacy of the work of human rights defenders, including that of several international non-governmental human rights organizations.[34] The statements were made by officials following the publication of reports by NGOs criticizing negotiations with the paramilitary groups. Such stigmatizations violate Presidential Directive 07 and increase the risk exposure of human rights defenders.

5. The budget of the protection programme of the Ministry of the Interior and Justice was substantially increased compared with a year earlier. The programme continued, however, to suffer from certain shortcomings, such as the problem of bodyguards, which has been particularly highlighted in view of the accusations brought against high-level officials of the DAS regarding their alleged relationship with paramilitaries. Complaints have also been reiterated by representatives of programme beneficiaries regarding studies which underestimate risks and the seriousness of the threats to which complainants are exposed. In December 2004, the Temporary Protection Programme was set up for the benefit of demobilized persons within the framework of policies to promote dialogue, negotiations and peace agreements.[35] This programme responds to the need to provide protection for persons who are likely to be at risk in the course of their reintegration in society. It is worth noting, however, that ways of protecting victims who are also in a situation of extreme vulnerability have not yet been improved.

Communities at risk

6. According to official figures, there has been a decline in the number of new displacements,[36] although the total number of displaced persons continued to grow. Enforced displacements, both on an individual and on a collective basis, continued in 2005. There were more cases of enforced displacement in Caquetá, Cauca, Chocó, Meta, Nariño, Putumayo and Norte de Santander.[37] The FARC-EP and the

ELN were directly responsible for several mass displacements.[38] Other cases were the result of fighting between guerrillas and paramilitary groups[39] or fighting between the security forces and illegal groups.[40] Some of these departments were the scene of major military operations, such as Operation JM (for "Jorge Mora") and Operation Emperador, in Caquetá and Meta.

7. Better assistance was provided for the displaced population, particularly in terms of resources to deal with the crisis,[41] in the design of policy instruments[42] and in the creation of spaces for the participation of displaced communities.[43] These efforts, however, still do not guarantee the effective exercise of the displaced people's fundamental rights, especially in the areas of housing, land and income generation. There has not been an appropriate response, either, to the situation of displaced women, who in many cases have to assume the role of head of household and who are more often the victims of violence. The application of restrictive criteria for the inclusion, exclusion and withdrawal of the status of displaced person has resulted in underrecording that limits access to humanitarian assistance for those involved and leads to an underestimation of the magnitude of the phenomenon for the purpose of developing appropriate policies.

8. Reports continued to be received of communities being isolated in various regions of the country[44] as a result of fighting and restrictions imposed on the transport of persons, food, medicines and fuel. The FARC-EP and the AUC have been responsible for some of these cases, which caused serious humanitarian distress for the communities involved.[45] It was alleged that members of the communities suffered either expulsion or death because they had not obeyed orders by these groups not to move. Other cases of blockades on the movement of food are due to arbitrary decisions by the security forces in their efforts to cut off supplies to the guerrillas, which places the civilian population affected in a situation of extreme vulnerability, particularly at military checkpoints along the Caquetá river.

9. There were reports of communities, particularly indigenous or Afro-Colombian, in which there has been no State presence of any kind for a number of years, or in which there have been only sporadic appearances by the security forces. These communities are extremely unprotected and vulnerable.

10. In terms of prevention and protection, the Early Warning System (SAT) continues to produce disappointing results, especially from the operational point of view. It is worth noting that the response by the Inter-institutional Early Warning Committee (CIAT) to alerts has essentially focused on the military aspect, leaving aside other types of measures aimed at the prevention of risks.[46] Whatever protection is provided is almost exclusively concentrated on leaders and not on the displaced population as a whole.[47] The system does not acknowledge the possibility that risk factors may originate in operations of the security forces.

Indigenous and Afro-Colombian communities

11. The indigenous and Afro-Colombian communities have traditionally suffered from marginalization and discrimination; this is also the case with other minorities such as the Raizal[48] and Roma.

12. In 2005 the humanitarian situation of a number of indigenous communities was seriously affected. Enforced displacements, acts of terrorism, threats and attacks against the civilian population, and restrictions on the passage of food, medicines, fuel and persons occurred in several regions. The indigenous communities most affected were the Paez (Cauca), Wayuu (Guajira), Kankuamo and Kogui (Cesar), Guahíbo (Arauca) and Awa (Nariño). It was also recorded that the humanitarian situation of the indigenous communities of the department of Vaupés is critical and that the above-mentioned restrictions have particularly affected the communities of Sierra Nevada de Santa Marta, Caquetá, Amazonía, Cauca and Chocó.

13. Official figures show a decrease in the number of indigenous people killed up to October (from 71 to 42). However, the Office continued to receive information concerning assassinations, executions

and sexual violence that affected members of indigenous and Afro-Colombian communities. The assassinations were attributed chiefly to the FARC-EP and to paramilitary groups,[49] although the massacres of Afro-Colombians in Buenaventura (Valle) have been attributed to demobilized paramilitaries. The FARC-EP were blamed for some cases of sexual violence. The security forces, on the other hand, were blamed for extrajudicial executions and arbitrary detentions, illegal searches and accusations against indigenous communities, particularly in Nariño, Sierra Nevada de Santa Marta, Cauca and Valle. A number of cases of sexual violence against indigenous women were attributed to members of the security forces.

14. The lands inhabited by indigenous and Afro-Colombian communities have been seriously affected owing to the fact that they are particularly rich in natural resources and because they are strategically located for the illegal armed groups. Several communities in Chocó were seriously affected by the private exploitation of commonly owned lands. The Afro-Colombian and mestiza communities of the Jiguamiandó and Curvaradó basins have been under pressure on account of the African palm project in Cacarica and deforestation in the lower Atrato region. Several indigenous peoples of Amazonas, Putumayo, Caquetá and Guaviare continue to be at risk of extinction.

Children

15. The child population is particularly vulnerable in situations of poverty, displacement[50] or when their communities are affected by restrictions on the supply of food and medicines and the movement of persons. The armed conflict continues to affect minors in different ways. Children have been the victims of anti-personnel mines and unexploded and abandoned munitions.[51] The recruitment of children by illegal groups has continued. The data concerning the demobilization of these minors or their participation in the demobilization of paramilitary groups show inconsistencies and lack of transparency. A number of children were allegedly handed over directly to their families, without passing through the Colombian Family Welfare Institute (ICBF), the State institution responsible for receiving and assisting them. Poor results have been achieved with the policies pursued to reincorporate children in their families and communities or to apply appropriate controls to ensure that demobilized groups comply with the obligation to hand them over to State institutions. There have been reports of cases in which the security forces have used children for military intelligence activities, disregarding their special condition and putting their lives and personal integrity at risk.

16. The children's development is also affected by the fact that many are involved in sexual exploitation, domestic work, street trading, small-scale mining and illegal activities[52] and by the increase in the number of pregnancies among teenagers, particularly among the poorest and least-educated sector of the population.[53]

Women

17. Progress has continued in 2005 in the area of the education and political participation of women in the executive branch at national level. The Office of the Mayor of Bogotá issued an equal opportunities plan for the city. Despite this, violence[54] and inequality persist, particularly in terms of income and employment,[55] health[56] and participation.[57] The country's goals and international commitments with regard to gender equality are not adequately reflected in public policies, particularly in the document containing the proposal for projected policies until the year 2019 (2019 Visión Colombia) presented by the national Government for public debate. The State's response to domestic violence is unsatisfactory. This is due, amongst other reasons, to the dispersion of competent authorities, the lack of coordination among institutions and services, and the fact that regulations do not favour the prevention and punishment of this type of conduct.[58] In the area of health, there continue to be a high number of maternal deaths caused by complications from abortions,[59] which are always illegal under Colombian law. The Constitutional Court declined to issue a ruling on the merit of a petition aimed at finding punishment in certain exceptional cases unconstitutional. The court referred to substantive errors in the petition but left the possibility open of reconsidering the case in the light of a new petition. In this

respect, there have been recommendations to the Colombian State by the Human Rights Committee and the Committee on the Elimination of Discrimination against Women.[60] The lack of statistics disaggregated according to gender tends to weaken the impact of the institutional response as well as efforts to combat impunity.

18. The armed conflict affects women in different ways. They have been the victims of executions, assassinations, physical aggressions and intimidation, especially in cases where they are the companions or relatives of persons allegedly linked to those taking an active part in the hostilities. Many of these acts have been attributed to illegal armed groups. A number of allegations of cases involving members of the security forces have also been recorded. In addition, women have been the victims of threats that have at times forced them into displacement, frequently accompanied by their children. The threats are made by illegal armed groups, both paramilitaries and guerrillas. Most of them are directed against women in positions of leadership or responsibility, such as the leaders of civil organizations or women occupying public office or political positions. The State's response to gender-based violence, including domestic and sexual violence, continues to be unsatisfactory.

19. The Office in Colombia has received complaints of sexual violence attributed mainly to members of the public security forces. Other complaints have been made against members of the paramilitary groups and the FARC-EP, as well as against persons demobilized from the paramilitaries. In a number of these cases, the victims have been children, young women or indigenous women.

20. There has been special concern for the growing number of complaints concerning child prostitution, in many cases linked to networks of human trafficking that specialize in girls and young women. According to a recent study, in many cases the figures bear a direct relationship to conditions of extreme poverty, which in turn tend to be associated with the precarious living conditions of displaced persons.[61] The increase in prostitution has been accompanied by an increase in the rates of sexually transmitted diseases, including HIV/AIDS, pregnancies, abortions, alcoholism, drug addiction and mental health problems. Very few complaints reach the courts and the degree of impunity is practically total.

Persons deprived of liberty

21. The situation of human rights in prisons continues to be critical and even worse than that observed in previous years. The rate of overcrowding, which is reflected in cruel, inhuman or degrading treatment, is currently 40 per cent, since the prison population is now in excess of 69,500 inmates, including 65,000 men and 4,500 women. The prison system has enough capacity for 49,800 inmates. In the prisons of La Modelo in Bogotá and in Bucaramanga, of Villahermosa in Cali and Bellavista in Medellín, overcrowding is in excess of 200 per cent. Of the 69,500 inmates, 27,500 have not been convicted. Only 25,800 have been convicted in the first instance. And of the total prison population, only 16,000 have received a final sentence. A further negative factor is the inadequate and in some cases non-existent separation of inmates according to categories (such as accused as opposed to convicted, or low, medium and high security prisoners).

22. Detention centres are not equipped with sanitary conditions or health-care services that ensure respect for the dignity of detainees. There is a lack of medicines and insufficient medical staff. The provision of health-care services outsourced to a private company has been inadequate and access to this right has been significantly restricted. Persons suffering from HIV/AIDS have been doubly affected by the situation. Food is frequently inadequate. Most of the inmates do not have work or proper training. Limitations are imposed on prison treatment and specialized care. These conditions apply particularly in recently built jails such as those of Girón (Santander) and Cómbita (Boyacá).

23. Prison conditions for women in many cases do not take into consideration their specific needs. The Ombudsman's Office asked for the women's annex of the high and medium security prison of Valledupar to be closed. This request was based on existing conditions of overcrowding, lack of basic hygiene, inadequate infrastructure and sanitary installations, and the lack of facilities for children under

the age of 3, among other factors. The decision had a positive effect and led to some improvement. Nevertheless, in many women's prisons the situation continues to be such that it does not ensure dignified living conditions for the inmates.[62] Also there is no differentiated prison policy for ethnic, sexual or religious minorities and persons suffering from HIV/AIDS.[63]

24. It has been found that some persons accused and convicted are being held in National Police stations.[64] Apart from this irregular aspect, the conditions there are subject to serious overcrowding, lack of adequate infrastructure, lack of health care and food, and no separation between men and women, amongst others.[65]

Journalists

25. The Office in Colombia continued to record allegations of threats against journalists in different towns in the country, in connection with the publication of information or opinions concerning the armed conflict and human rights. The frequency of threats and exiles of journalists increased.[66] Assassinations of and attacks against journalists continued, as well as obstructions to freedom of the press. These actions were to a great extent attributed to paramilitary groups and to the guerrillas. A proportion of the complaints about threats and obstructions were attributed to public officials. Persistent impunity with respect to violations of freedom of expression affected the exercise of this right.[67] In many cases investigations have made no progress or have produced very few results, and in other cases they have not even begun, which increases the intimidation effect of such events.

26. Self-censorship has arisen not only as a result of deliberate acts directed against the journalists, but also owing to statements and pressures by some public officials. Because of this intimidation, many journalists abstained from visiting places personally, preferring to echo official figures; alternatively they would leave facts out and some even gave up journalism altogether.[68] Groups of journalists in several regions of the country reported that they were prevented from issuing information on certain aspects of the Colombian situation, especially on topics related to the armed conflict, human rights and public policies in those areas. The places most affected by pressures and self-censorship in 2005 were Buenaventura, Norte del Valle, Neiva, Arauca, Cúcuta, Santa Marta, Cartagena, Barranquilla, Caquetá, Putumayo and Córdoba.[69]

Sexual minorities

27. Lesbians, homosexuals, bisexuals and transsexuals were exposed to murder and threats in the name of "social cleansing". Generally speaking the results of investigations into the identities of perpetrators are very inadequate.[70] Those groups were the victims of arbitrary arrests and cruel, inhuman or degrading treatment by members of the police force.[71] There have also been allegations of harassment of homosexuals by members of illegal armed groups. There are no specific public policies to prevent or penalize such actions or to eliminate discrimination against those groups, especially in educational establishments, in the field of employment, in the police force and in detention centres.

Kidnapped and disappeared persons

28. According to official figures, the number of kidnappings fell during the first half of the year.[72] There are believed to be approximately 5,420 persons currently in captivity.[73] According to the Office of the Vice-President, in the first nine months of the year 76 per cent of the victims were men, 24 per cent women and 12 per cent children. Out of the total, 1,140 people are believed to be held by the FARC-EP and 671 by the ELN. It is estimated that 474 are being held by the AUC, despite the fact that the latter have been negotiating with the Government for the last three years and are supposed to provide information on kidnapped or disappeared persons. It must be remembered that official statistics currently record only cases reported to the prosecutors delegated to the Gaula (Unified Action for Personal Liberty Groups).[74] This means that cases which have not been reported for various reasons are not included, or

those which are difficult to register because of the circumstances (for instance, kidnappings lasting a few hours or a few days, in the course of which victims may be forced to transfer property or withdraw money). According to data supplied by the Fundación País Libre, there are some 2,500 cases for which those responsible have not been identified and the fate of the victims remains unknown. A number of cases recorded as kidnappings are confused with enforced disappearances, forced recruitment or human trafficking, amongst others. The departments most affected by kidnappings for purposes of extortion are Antioquia, Valle, Meta, Bolívar and Cauca.[75] Nevertheless, occurrences are tending to remain the same or become worse in Meta, Huila, Cauca, Valle, Nariño and Tolima, while there appears to be a consolidation of alliances between organized crime and illegal armed groups.[76] One improvement has been the adoption of a law that provides benefits for victims and their families, including the postponement of expiry dates on certain obligations.[77]

29. Despite the progress made with legislation on enforced disappearances, the implementation of these new laws has been disappointing.[78] The Government's efforts through the National Commission on Disappeared Persons and the introduction of a National Register have still not succeeded in preventing disappearances, or in finding the whereabouts and identity of victims. In November, Decree No. 4218 was adopted for the purpose of designing, implementing and regulating the National Register of Disappeared Persons, which was created under Act No. 589 of 2000. The discovery of clandestine graves (such as those of San Onofre, Sucre and in localities of Norte de Santander) reflects the magnitude of this phenomenon and the importance of making progress in consolidating the National Register of Disappeared Persons and the introduction of a mechanism for urgent searches.

Public servants

30. In 2005 local authorities and other public servants continued to be exposed to murders, hostage-taking, attacks and threats. The victims were mayors, former mayors and councillors and State employees connected to judicial investigations, particularly employees of the Attorney-General's Office, the Procurator-General's Office and magistrates. According to the Monitoring Centre of the Office of the Vice-President, the 21 assassinations of councillors recorded up to October 2005 represented an increase of 33 per cent in comparison with the same period of 2004. Half of these cases were recorded in Caquetá, and others in Valle, Cauca, Huila and Sucre. While up to October the number of mayors and former mayors assassinated during the year fell from 14 to 7, the number of councillors killed rose from 15 to 20.[79] In most cases of attacks on mayors and councillors, responsibility was attributed to the FARC-EP. Some cases were also attributed to paramilitary groups. In Florencia (Cauca), the entire municipal administration was threatened and paralysed, allegedly by a gang led by a demobilized paramilitary operating with the connivance of members of the municipal police force. Also in Florencia (Caquetá), all the councillors of the 16 municipalities enjoy the benefit of the State protection programme. Judicial staff have been exposed to threats and attacks, particularly in connection with investigations they have been undertaking against members of illegal armed groups. They include prosecutors, procurators and judges, as well as some municipal ombudsmen. This situation was particularly serious in Putumayo, owing to threats against prosecutors and the murder of a woman prosecutor, as well as in San José de Apartadó (Antioquia), where two attacks against judicial commissions were reported. Some judges were transferred as a result of these threats.

Political leaders

31. A number of political leaders and activists have been the victims of attacks, threats and assassinations. Particularly affected were persons belonging to the Unión Patriótica, the Communist Party and the Polo Democrático. Another serious event was the new attack in Bogotá in October against Senator Germán Vargas Lleras, the leader of the Cambio Radical party. Towards the end of the year and at the beginning of the pre-electoral period, such attacks intensified, increasing the vulnerability of these leaders, including candidates and representatives of various groups, particularly leaders and candidates of the Social and Political Front, as well as the conservative leader, former senator and former governor of Huila, Jaime Losada, who was fell victim to an assassination attributed to the FARC-EP.

Annex V

THE CHALLENGES OF DEMOBILIZATION AND ITS LEGAL FRAMEWORK

1. The High Commissioner has recommended that discussions and negotiations be held between the Government and the illegal armed groups with a view to overcoming the internal armed conflict. All efforts made in this respect should bring about a substantial improvement in the basic rights and freedoms of the Colombian population. It is worth reiterating the need for negotiations to be undertaken within the framework of Colombia's international commitments with respect to human rights and international humanitarian law. Particular attention must be given to addressing requirements in terms of combating impunity and victims' rights to truth, justice and reparation. These requirements also include guarantees of non-repetition. The Office in Colombia has been following up these issues, within the framework of its mandate of observation and advice, analysing the effects of demobilization on human rights. The impact of demobilization on the free exercise of the civil and political rights of the population, as well as on the rule of law, deserves particular analysis.

Demobilization of paramilitary groups

2. The paramilitary groups of the AUC had undertaken a commitment to demobilize all their personnel by 31 December 2005. Three units ("bloques") were demobilized at the beginning of the year, after which the process remained suspended pending approval of a legal framework to regulate the process of collective demobilization and the more serious cases. In June Congress approved Act No. 975 of 2005, known as the Justice and Peace Act. The process continued with several interruptions. The High Commissioner for Peace and the AUC agreed to extend the deadline for demobilization until 15 February 2006.

Clarification of the truth

3. The data concerning demobilization show a number of inconsistencies and gaps. No official information has been released regarding the approximate number of members of paramilitary groups who are represented at the negotiating table. Some published estimates have varied by over 100 per cent over a period of two years. The same was true with regard to the changes in the numbers and persons representing paramilitary groups at the negotiating table. Occasionally even the names of the units themselves have changed. Such inconsistencies make it very difficult to attribute responsibilities, to clarify the truth and to implement effective justice.

4. According to several allegations and reports, more people were recruited just before several groups were demobilized. Accusations were also made that persons had been added who did not belong to the paramilitary groups. A substantial gap could be observed, moreover, between the number of persons demobilized and the quantities of weapons and ammunition handed over. On the other hand, after units had been demobilized, the security forces discovered storage areas belonging to them containing military material and weapons.

5. The quantity of illegally acquired goods handed over by the paramilitary groups is insignificant. It should be pointed out that the clarification of crimes and the determination of property belonging to the paramilitaries depend on the full cooperation of persons who have actually been connected with the violations and breaches committed by these groups. This situation also has an impact on the guarantees of non-repetition.

Guarantees of non-repetition

6. Repeated non-compliance with the cessation of hostilities has been observed since it was declared more than two years ago. Violent actions have occurred in several regions of the country which have constituted violations of human rights and breaches of international humanitarian law. Both commanders and members of groups which have already been demobilized have been involved in non-compliance. Paramilitary leaders have generally denied any responsibility for the actions they have been accused of.

7. A number of demobilized persons have apparently been co-opted by drug-traffickers, paramilitaries who have not been demobilized and common criminals, particularly in Valle del Cauca and Catatumbo (Norte de Santander). Demobilized persons have been accused of being the perpetrators of extortive kidnappings, attempted murders, threats and displacements and have been linked to the organization of new groups.

8. It has been observed that the military structures of a number of officially demobilized units have been maintained and continue to operate, for example in the departments of Nariño and Córdoba. At the same time, groups that have not been demobilized have expanded their territorial coverage, particularly the Norte and Elmer Cárdenas units.

9. There have been reports of weaknesses and problems arising with the policies implemented to support the resettlement of demobilized persons, which could adversely affect measures taken to prevent the latter from returning to criminal activities. Faced with a total lack or insufficiency of sustainable productive projects, the measures are basically limited to the monthly payment of aid for 18 months. It has been observed that offers of training, psychosocial support or employment alternatives either do not materialize at all or do so in insufficient numbers. The Procurator-General's Office, through the project for "Preventive Control and Follow-up of Public Resettlement and Demobilization Policies", has been able to identify some of these difficulties. The project has in particular highlighted problems related to the fulfilment of State commitments with regard to the resettlement of demobilized persons.

Respect and protection for public rights and liberties

10. Three years after negotiations began, it is striking to observe that children are still present in the ranks of the paramilitaries. Information gathered by the Office indicates that in some cases the paramilitaries have handed over children directly to their families. In this way no record is kept by the Colombian Family Welfare Institute (ICBF), the State institution to which the children should be handed over according to the law. This manoeuvre could give rise to impunity regarding the responsibility of these groups and also in terms of denying the basic rights of children who were the victims of recruitment. It means that the latter are left without State protection or the benefit of programmes to which they are entitled.

11. In addition, the State's presence continues to be insufficient in several areas which were exposed to the influence of demobilized groups. There are still a number of challenges that need to be overcome in order to meet the needs of communities at risk and vulnerable groups living in those regions of the country. In this respect, due attention must be paid to the need to adopt measures and policies for prevention and protection of the human rights of the civilian population.

12. The overall figure for homicides in Colombia has been falling in recent years, including those attributed to paramilitary groups. It should be noted that, over the last three years, there has been a change in the violent tactics used by the paramilitaries. These have been focusing their actions on selective assassinations rather than massacres. In view of the situation in areas of influence where major paramilitary groups have been demobilized, however, it cannot be said that any significant decrease occurred in the number of homicides from 2004 to 2005, especially in regions where the homicide rate was high, taking into account that more than 10,000 paramilitaries have been demobilized.[80] There are

even municipalities where the homicide rate either remained the same, as in Cúcuta (Norte de Santander), or increased, as in Buenaventura (Valle), Turbo (Antioquia) and Tierralta (Córdoba).

Rule of law

13. The demobilization of a large number of persons who have taken an active part in hostilities requires monitoring and follow-up on the part of the authorities to ensure that the persons once demobilized fulfil their commitments and have no further impact on the fundamental rights of the population. In the course of the year it was observed that institutions responsible for key aspects of the process have not had sufficient capacity to provide a proper follow-up on the situation of demobilized persons.

14. There have been reports of measures and statements encouraging the involvement of demobilized persons in security-related work. In September, the Government put forward a plan to involve 2,000 paramilitaries in "activities aimed at reparation and the restoration of order", as a kind of civic police force. Considering the reiterated allegations and observations regarding the existence of links between members of the security forces and paramilitary groups, however, it is advisable to avoid the participation of demobilized persons in any activities related with security institutions.

15. Several leaders of paramilitary groups have stated their intention to become involved in the electoral process in 2006, either directly, through political groups that represent their interests, or indirectly, by imposing their own candidates or exercising pressure on other candidates. As a result of the extension of the demobilization period beyond 31 December 2005, paramilitary groups will be present in several areas during the electoral campaign. Since it is difficult to be sure that all paramilitary structures have been effectively dismantled, this raises challenges for the proper running of the electoral process.

16. The control exercised by paramilitaries over urban centres has not diminished, as might have been expected, despite the declaration of a cessation of hostilities, the demobilization process and military actions by the security forces against some of the paramilitary groups. The latter have gradually penetrated and acquired control of municipal and departmental administrations in several areas of the country, as well as of illegal economic activities. In some cases land and other economic resources have been seized. Paramilitary groups and demobilized persons have continued to carry out extortions and have maintained close links with illegal activities, such as drug cultivation and trafficking or the smuggling of gasoline. This has led to a number of selective murders. Most of the deaths of demobilized persons so far have been due to either illegal activities or the settling of scores. A number of the latter cases were allegedly motivated by a wish to prevent the demobilized persons targeted from revealing information on human rights violations.

Legal framework applicable to demobilizations and measures to avoid impunity

17. Since 2003, the provisions of Act No. 782 and its implementing Decree No. 128 (adopted in January of this year) constitute the legal framework applicable to demobilized persons, who are eligible to obtain legal benefits subject to certain requirements. The benefits are intended for those who are not accused of having committed serious human rights violations or breaches of international humanitarian law, and who moreover give up their weapons and contribute to the peace process. The benefits offered consist in a series of procedures to terminate or suspend criminal proceedings, which include pardons. It has been observed that in a number of cases the law has been unsuitably applied and could give rise to situations of impunity.

18. In June 2005, Congress adopted a new legal framework to cover demobilized persons who were excluded from the terms of Act No. 782 because they were identified as having committed serious crimes. According to the new Act No. 975, known as the Justice and Peace Act, benefits will be granted to members of armed groups who demobilize and contribute to the peace process. This law has not yet been applied.

19. The legislation establishes two standards of eligibility, one for the demobilization of individuals and the other for demobilization of groups. The Office in Colombia had disapproved of giving equal treatment to these two situations. Proper collective demobilization makes a better contribution to efforts to overcome the conflict.

20. The text of the new law has taken account of victims' rights to truth, justice and reparation, thus taking account of the observations made by the Office. Nevertheless, these provisions are not compatible with other terms of the law. Moreover, there are no suitable mechanisms to give effect to the rights to truth, justice and reparation. In particular, the Act does not include a requirement that demobilized persons should cooperate fully with the justice system. Nor does it require their effective assistance for the clarification of facts. Yet it is not possible to implement justice or to guarantee reparation without ascertaining the truth.

21. In view of the impunity that prevails for the great majority of crimes perpetrated by armed groups, the prospects of ensuring justice must be deemed uncertain. In the absence of the cooperation and information which should be provided by the demobilized persons, it is left for judicial officials to reconstruct the facts and attribute responsibilities. This is because the law does not provide sufficient incentives to ensure full cooperation, or penalties consisting in non-entitlement or loss of benefits for holding back information. Since there is no requirement that crimes must be confessed before legal benefits may be obtained, the latter appear disproportionate in relation to the contribution required of demobilized persons. It also creates difficulties for reconciliation and effective resettlement.

22. In addition, the procedural deadlines and timetables laid down in the law are too short to allow enough time to overcome the difficulties, as a result of which many criminal proceedings have resulted in impunity. Even when the victims' right to reparation is specified in the law, there are still many difficulties to overcome before it can be made effective. On the one hand, the obligation for demobilized persons to hand over property acquired as a result of illegal activities depends almost entirely on their willingness to do so, because of the lack of any penalties for non-compliance. On the other hand, the use of front men and other methods for laundering assets in order to hide or disguise illegally acquired properties and goods pose considerable challenges.

23. A National Reparation and Reconciliation Commission has been set up by law with a very broad mandate, but is ill-equipped legally to take decisions. Although its terms of reference include preparing a public report on the reasons for the uprising and the development of illegal armed groups, the Commission does not provide a suitable response in terms of complying with international principles concerning the right to the truth. Its composition with a membership of 13, does not ensure sufficient independence because it includes senior government officials and because victims are underrepresented. In fact it began its operations without having appointed the two victims' representatives.

24. It is worth remembering that for years there has been evidence of links between some public servants and paramilitary groups, which have implicated the State's responsibility in a variety of crimes attributed to those groups. Yet neither the law nor the public statements of the Government make any reference to that situation. Nor have suitable mechanisms been created to examine a possible share of responsibility on the part of the State in relation to paramilitarism, or to adequately address the effective dismantling of its illegal structures.

25. In view of the situation of impunity in Colombia, the institutional weaknesses of the judiciary and the gaps in the Justice and Peace Act, the provisions of the law are believed to apply to only a small percentage of demobilized persons. Insofar as no charges have been brought against them, and the demobilized persons do not incriminate themselves, the way remains open for applying Act No. 782, including the concession of benefits such as pardons. It is worth noting that in the course of judicial proceedings the paramilitary units believed to be responsible are generally identified, or more specifically their leaders, so that the majority of demobilized persons remain free of all charges. This concern appears justified in the light of the statements made by the President of the High Council of the Judiciary, in

October 2005, to the effect that no proceedings had been initiated against most of the demobilized persons. As a result, many cases could remain unpunished and the victims could be left deprived of their rights.

26. An issue which still remains unresolved is how the courts will address on the one hand the possible responsibility of government employees for those crimes and, on the other hand, the verification of compliance with legal requirements on the part of demobilized persons. With respect to the latter problem, it has been reported that demobilized paramilitary groups have not complied with the obligation to hand over all children enlisted in their ranks. Nor have these groups released persons they have abducted. Also they have apparently failed to supply a proper list of illegally acquired goods and resources, or any useful information on the whereabouts of other hostages and disappeared persons. The discovery of several clandestine graves shows that forced disappearance is practised by the paramilitary groups. The State should ensure that these crimes are clarified within the context of the demobilization process.

27. These considerations illustrate the major challenges facing Colombia in its efforts to strengthen the rule of law, to achieve peace and reconciliation and to avoid impunity. Results will depend to a great extent on the measures implemented for the effective fulfilment of the victims' rights to truth, justice and reparation.

الحواشي

(١) انظر تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، Colombia Monitoreo de cultiva de coca، حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(٢) وفقاً لنظام روما الأساسي، ترتكب هذه الجرائم في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد المدنيين، بعلم سابق بهذا الهجوم.

(٣) وفقاً لنظام روما الأساسي، تشكل هذه الأعمال انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وبخاصة في حالة ارتكابها في إطار خطة أو سياسة أو في حالة ارتكابها على نطاق واسع.

(٤) هذا ما أوضحته التحقيقات في حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي وقعت في كاخاماركا، وتلك الحالات التي راح ضحيتها نقابيون في أراوكا، وراح ضحيتها فيكتور مايستري من مجتمع السكان الأصليين في سييرا نيفادا دي سانتا مارتا. انظر الوثيقة E/CN.4/2005/10، الفقرة ٨٦.

(٥) حكـــم المحكمة الدستورية رقم C-1001/05 الذي أعلنت فيه عدم دستورية المادة ٣٠٠ من القانون ٩٠٦ لسنة ٢٠٠٤، وهو القانون الذي صدر بموجبه قانون الإجراءات الجنائية الجديد. انظر البيان الصحفي الصادر عن المحكمة الدستورية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٦) تشير البيانات الإحصائية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى المناطق الحضرية بصورة رئيسية. أما البيانات المتاحة عن البلد ككل فهي محدودة. ولكن من المعروف أن الفقراء يعيشون في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الخدمات الصحية والتعليمية، ضمن جملة أمور. وسيكون من المفيد بالتالي توفير إحصاءات منتظمة عن الحالة في تلك المناطق ومراعاة جوانب مثل الأصل الإثني للأشخاص ونوع جنسهم.

(٧) المنطقة خاصة أنشئت للمفاوضات بين الحكومة والجماعات شبه العسكرية.

(٨) يســـتكمل القانون رقم ٧٨٢ ويعدل قانون صادر في عام ١٩٩٧ ويتعلق بوضع آلية لتيسير المفاوضات والاتفاقات المبرمة مع الجماعات المسلحة غير المشروعة. واعتمد المرسوم التنفيذي رقم ١٢٨ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٩) انظر تقرير هيئة الرقابة العامة للجمهورية المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

(١٠) وفقًا لإحصاءات صادرة عن مؤسسة حرية الصحافة.

(١١) وفقًا لمعلومات صادرة عن مؤسسة بلد حر، يوجد حاليا زهاء ٤٠٠ ٥ رهينة.

(١٢) لجنة حقوق الإنسان، بيان الرئيس، حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، جنيف، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، الفقرة ٣.

(١٣) لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين الوكالات، هي هيئة تنسيق بين السلطات المدنية وقوات الأمن تستجيب لتقارير المخاطر الصادرة عن نظام الإنذار المبكر، بإصدار إنذارات وتوصيات.

(١٤) نظام الإنذار المبكر الذي يديره مكتب أمين المظالم مسؤول عن إصدار تقارير عن المخاطر المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والخروق الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

(١٥) انظر الفصل الرابع من هذا التقرير، المتعلق بالادعاءات التي تشير إلى تسلل الجماعات شبه العسكرية.

(١٦) مثل إنشاء المجلس الوطني المعني بالسكان المشردين واللجان البلدية المعنية بالسكان المشردين.

(١٧) وثيقة المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، رقم ٢٤٠٠ المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ والمعنونة "الأهداف وأولويات موارد الميزانية اللازمة لمساعدة السكان المشردين نتيجة العنف في كولومبيا".

(١٨) إضافة إلى ذلك، قُدمت طعون في دستورية القانون رقم ٩٧٥ لعام ٢٠٠٥.

(١٩) لم تنظر المحكمة الدستورية بعد في دستورية القانون قبل التصديق عليه.

(٢٠) نذكر من بينها مشروع القانون الخاص بالأطفال والمراهقين، ومشروع القانون الخاص بالحماية القضائية لبعض الحقوق الاجتماعية، ومشروع القانون المنشئ لمرصد شؤون نوع الجنس. كما عُرض مشروع قانون يتعلق بآليات التعاون بين كولومبيا والمحكمة الجنائية الدولية.

(٢١) إذا لم يمارس النائب العام صلاحياته أساساً للتحقيق التأديبي في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فإن المؤسسات التي يتبعها من يشتبه في تورطهم هي التي تحقق في تلك الانتهاكات، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى الإفلات من العقاب.

(٢٢) يواجه تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية معوقات تتمثل في نقص الإحصاءات الحديثة في هذا المجال، والتأخير في نشرها، وتغيير أساليب جمعها وضيق نطاقها الجغرافي والسكاني.

(٢٣) المجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية هو السلطة الوطنية العليا للتخطيط ويعمل كهيئة استشارية للحكومة في جميع الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

(٢٤) تحالف المنظمات الاجتماعية والمنظمات ذات الصلة، وهيئة التنسيق بين كولومبيا وأوروبا والولايات المتحدة والبرنامج الكولومبي لحقوق الإنسان، وهيئة الديمقراطية والتنمية.

[25] Belgium, Canada, Denmark, Finland, France, Germany, Hungary, Ireland, Italy, Luxembourg, Morocco, Netherlands, New Zealand, Norway, Pakistan, South Africa, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom, United States, and European Commission.

[26] Project co-financed by the European Commission.

[27] Project co-financed by the European Commission.

[28] The prisons of Riohacha, Guajira; Quibdó, Chocó; Villahermosa, Calí; women's prisons of "El Buen Pastor", Bogotá, and "La Badea", Pereira; high and medium security prisons of San Isidro, Popayán and Girón.

[29] Programme co-sponsored by the European Commission.

[30] Resolution 865 dated 31 December 2004, issued by the Office of the Ombudsman.

[31] Document published by the Office in Colombia of the UNHCHR in 2004 within the Cooperation Project with the Office of the Procurator-General.

[32] Technical team made up of UNHCR, PAHO, IOM, UNICEF, UNFPA, UNAIDS, UNIFEM, UNODC, Office of the Resident Coordinator, UNDP, under the coordination of the Office in Colombia of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

[33] As in the cases of the President of the José Alvear Restrepo Lawyers' Association and one of the members of the Inter-Church Commission for Justice and Peace.

[34] Statements were made, for example, questioning the impartiality of the international NGOs Peace Brigades International (PBI), Human Rights Watch (HRW) and Amnesty International (AI).

[35] Decree No. 4200 of 14 December 2004.

[36] The number fell by 38 per cent during the first half of 2005, according to the Universal Registry System (SUR).

[37] According to the CODHES (Consulting Bureau for Human Rights and Displacement).

[38] The FARC were blamed for the cases of Toribio and Jambaló (Cauca), Vistahermosa (Meta), Tame (Arauca), Cocomá (Antioquia), Valencia (Córdoba) and Roberto Payáy (Nariño) and the ELN for that of Dibulla (La Guajira).

[39] Including those occurring on the Bojayá river and the Buey river (Chocó), in the municipality of San Pablo (Magdalena Medio), in the Alto del Telembí (Nariño) and in Carmen (Norte de Santander).

[40] As occurred in Argelia (Antioquia) and in Barbacoas (Nariño).

[41] See Constitutional Court ruling No. 176, of 29 August 2005.

[42] Including the formulation of the National Plan of the National System for Assistance to the Displaced Population, Decree No. 250 of 2005.

[43] Report by UNHCR to the Constitutional Court of 18 March 2005.

[44] The Office recorded cases in Antioquia, Caquetá, Chocó, Putumayo and Sierra Nevada de Santa Marta.

[45] For example, through actions by both groups in Chocó; and in the east of Antioquia, Caquetá and Putumayo by guerrillas.

[46] According to information provided by the CIAT, by August 2005 actions by the public security forces (39) were among the most frequent measures taken in response to reports of risk situations (compared to 17 humanitarian actions and 17 by security councils, amongst others).

[47] See UNHCR: "Considerations concerning compliance with decision T-025 of 2004", of 18 March 2005.

[48] The Raizal are the inhabitants of the San Andrés, Providencia and Santa Catalina islands, an English-speaking people of Antillean origin.

[49] According to the Monitoring Centre of the Vice-President's Office, the FARC-EP are believed to be responsible for 33 per cent of deaths, with 8 per cent being attributed to self-defence groups.

[50] Children account for 48 per cent of displaced persons, according to Acción Social of the Office of the President of the Republic.

[51] According to the Monitoring Centre for Anti-Personnel Mines, they make up 30 per cent of civilian casualties.

[52] Approximately 2 million children according to the press release at the ILO Meeting on the Situation of the Worst Forms of Ill-treatment of Children, Bogotá, Colombia, 18 October 2005.

[53] According to the National Survey on Demography and Health, 2005, the percentage of teenagers becoming pregnant rose from 19 to 21 per cent in the last five years. The greatest percentages of teenage pregnancies occurred in Caquetá, Meta and Cauca, followed by Cesar, Chocó and the headwaters of the Arauca and Guaviare rivers.

[54] For example, in the field of domestic violence, according to the 2005 National Survey on Demography and Health, 2 out of every 5 women who have at one time been married or have lived with a male partner reported having suffered physical aggression by the spouse or companion.

[55] The unemployment rate among women is almost 18 per cent, compared to 10.5 per cent among men (2019 Visión Colombia. Office of the President of the Republic, DNP (National Planning Department), 2005 discussion draft). Women's incomes are generally 20 per cent below those of men (National Report on the 2005 Millennium Goals).

[56] For example, the maternal mortality rate continues to be very high. In 2003 the average rate was 99 per 100,000 live births, but in Chocó it was as high as 409 per 100,000 live births (National Report on 2005 Millennium Goals).

[57] For example, only 6 per cent of governors are at present women, 7.5 per cent of mayors and 12 per cent of members of Congress (UNIFEM. Situation of women in Colombia, September 2005).

[58] The fact that investigations into domestic violence depend on complaints filed by the victims and that conciliation hearings must be held in a situation of inequality between the parties makes it difficult to protect victims or to punish those responsible.

[59] According to official data this is estimated to be the third highest cause of maternal death.

[60] Concluding Observations of the Human Rights Committee: Colombia, 26 May 2004. CCPR/CO/80/COL., para. 13; and Committee on the Elimination of Discrimination against Women: Colombia, 4 February 1999; A/54/38, paras. 337-401 and para. 393 respectively.

[61] See study by the Colombian Institute for Family Welfare and the Renacer Foundation in Cartagena.

[62] In the District Prison of Valledupar and in that of Bucaramanga, the inmates live in conditions of overcrowding and pregnant women receive no medical attention, except in cases of emergency.

[63] There is no assessment of the situation regarding vulnerable persons deprived of liberty.

[64] Detention cells run by the Metropolitan Police of Bogotá, Junín Station and El Guabal in Cali.

[65] For example, a Kankuamo indigenous person died in the prison of Valledupar, apparently for lack of medical care.

[66] See for example report No. 61 of the FLIP (Freedom of the Press Foundation), General Assembly of the Inter-American Press Association (Colombia). The FLIP recorded 60 cases of threats up to the beginning of November 2005, compared with 34 the year before.

[67] Office of the Special Rapporteur for Freedom of Expression of the Inter-American Commission on Human Rights. Analysis of freedom of expression in Colombia, August 2005.

[68] Ibid.

[69] According to the Committee to Protect Journalists, interviews with dozens of journalists show that the media and reporters all over the country practise self-censorship for fear of physical reprisals by all the armed parties of the conflict. The issues that are taboo are human rights abuses, the armed conflict, political corruption, drug trafficking and links between officials and the illegal armed groups.

[70] Cases were recorded in Bogotá, Pereira, Barranquilla, Cartagena and Campo Alegre (Huila).

[71] Cases were recorded in Medellín and Barranquilla.

[72] There have been 60 per cent fewer cases, according to the Monitoring Centre on Human Rights and International Humanitarian Law of the Office of the Vice-President.

[73] According to data supplied by the Fundación País Libre.

[74] Fundación Seguridad y Democracia. Special report: Uribe, three years. Bogotá, August 2005.

[75] According to the Monitoring Centre on Human Rights and International Humanitarian Law of the Office of the Vice-President.

[76] Kidnapping in Colombia: Receding but transforming, UNDP. Hechos del callejón, No. 10, December 2005.

[77] The law allows the extension of the implementation of certain obligations, such as tax relief, employers' obligations to continue paying salaries or the State's obligation to cover the health and education costs of victims' families.

[78] See Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances. Press release, Mission to Colombia, 12 July 2005.

[79] According to data supplied by the Colombian Federation of Municipalities and the Monitoring Centre of the Office of the Vice-President.

[80] Comparative table of the rates of homicide for the years 2004 and 2005 within the areas of influence of each demobilized unit based on official police homicide statistics. The indicator used is the percentage of homicides for every 10,000 inhabitants based on the 1993 census, the most recent one carried out for the country as a whole. The five units listed were demobilized between December 2004 and June 2005.

Units or "bloques"	Demobilization date	2004	2005	Change in the homicide rate
Bloque Bananero	25 November 2004	5.21 homicides per 10,000 inhabitants within the unit's area of influence	8.11 homicides per 10,000 inhabitants within the area of influence	+56%
Cundinamarca self-defence forces	9 December 2004	2.72	2.01	-26%
Bloque Catatumbo	10 December 2004	9.45	8.17	-13.5%
Bloque Calima	18 December 2004	12.04	10.08	-16%
Bloque Córdoba	18 January 2005	2.08	1.57	-24%
Héroes de Tolová	15 June 2005	1.79	4.10	+229%